المصالح الاستراتيجية السودانية

حقوق الطبع والنشر والإقتباس محفوظة للمؤلف ولا يسمح
بإعادة نشر هذا العمل كاملاً أو أي قسم من أقسامه
بأي شكل من أشكال النشر إلا بإذن كتابى

المصالح الاستراتيجية السودانية

د. البشير احمد محي الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾

[الأنبياء : ٢٥]

الإهداء

لي ابي وامي واخواي واختي واولادها
في علياءهم
اتمني ان تكونوا مجتمعين في الجنات العلي
لي اسرتي الكبيرة الممتدة
مابين شبشة والعرشكول والدويم
انتم فخري وعزي
واتمني ان تكونوا دوما نجوما في سماء بلادي

المقدمة

أصبح التخطيط بصفة عامة سمة من سمات الحياة المعاصرة ، وما من أمة تسعى إلى مستقبل أفضل إلا وتضع التخطيط سياسة لها تسير على هداه وتستفيد منه لتنظيم وترتيب مصالحها بغرض إمتلاك القوة الشاملة. وقد أصبح العالم أشد حاجة للتخطيط بعد أن تعقدت وعلاقاته وكثرت تفاعلاته وتشابكت فيه المصالح وتداخلت وتشعبت جوانبها ، وينسحب ذلك على التخطيط الاستراتيجي بصفته العنصر الأساسي والفعال في عمليات التقدم والتنمية وزيادة كفاءة وفعالية المجتمعات والدول.

ويعد التخطيط الاستراتيجي أداة إدارية تستخدمها (الدولة – المؤسسة) من أجل القيام بعملها بصورة أفضل وذلك من خلال تركيز طاقاتها والتأكد من أن جميع العاملين فيها يسيرون في نفس اتجاه الأهداف المرسومة ، إضافة إلى تقويم وتعديل استجابة الدولة للتغيرات البيئية على مستوياتها (الداخلية والخارجية).

تعتبر الدراسات التي تهتم بالبحث في الاستراتجيات و عوامل بناء الأمم وانطلاقها وفق ما تخطط له من أصعب الدراسات لكونها تواجه مصاعب جمه أولها قلة

المعلومات الدقيقة والمتخصصة في الساحة الدولية المتقلبة ، ومرد ذاك أن بعض المقاصد الإستراتيجية للدول تعتبر أسرار قومية وفيها جزء كبير يحجب ويخفي عن عمد منعا لاختراقها وحماية لأمن الدولة القومي .

ويعود ذلك إلي إن الاستراتيجيات التي تتبناها الدول تتعارض وتتقاطع فيما بينها وبالتالي تقود إلي صراعات تتخذ إشكالا عديد منها (العنيف والناعم) أي العسكري الحرب الشاملة أو حتي حرب استنزاف و صراعات اقتصادية و إعلامية او حتي تكنولوجية ونحوها . لذلك تستخدم الدول كل مواردها وإمكانياتها المادية والبشرية في هذه الصراعات الكبري إضافة إلي البحث عن إسناد من تحالفاتها الدولية في سبيل تحقيق مصالحها العظمي أو أهدافها الحيوية .

فالمحيط الدولي يشهد صراعا حادا حول امتلاك القوة الشاملة وتحقيق النهضة الوطنية ، وهناك أدوات عدة يتم استحداثها من ضمنها الإستراتيجية لتنظيم قوي الأمة وبناء مستقبل علي أساس التخطيط المنظم المدروس ، ولهذا تحجب أجزاء كبيرة من المشاريع الإستراتيجية ومعامل صناعتها وخبراؤها الإستراتيجيون.

ولعل من الجيد إن نشير إلي إن الخطة الوطنية الكبري (الإستراتيجية) لا تبني عفوا بل يكون أساسها المتين ثقافة الأمة ودراسة تاريخها وتلاحمها الاجتماعي أي قيمها وهذه القيم هي القوة الدافعة والساندة لعلميات العصف الذهني الطويل التي تقوم بها الأمم في المؤسسات المسئولة عن إنتاج الاستراتيجيات (العقل الاستراتيجي) لأننا عندما

(نهندس) عملياتنا يجب أن تتوافق مع تطلعات الأمة لكي تجد القبول والتفاعل من قبل الجماهير . فأي عملية تخطيط تتعارض مع القيم الوطنية تموت سريعا أو تعطب في ظل مايعرف بصراع الاستراتيجيات أو تضيع (وسط عاصفة) التنافس والتدافع بين الاستراتيجيات المتعارضة .

وتأسيسا علي ذلك اذا نظرنا حولنا من الأمم التي ارتقت فإنها تواضعت علي ايدولوجيا محدده وعظمت من قيمها وزرعتها في نفوس النشء ومن بعد ذلك تظهر لائحة (المصالح الوطنية) للدولة ويتم التوافق عليها والتصالح علي عدة محددات منها التداول السلمي للسلطة وفتح باب المشاركة فيها وعدم التمييز بين مكونات الشعب واحترام التنوع الشامل .

مما يولد قوة عظمي يحرسها القانون وتتضح فيها الحقوق والواجبات مع سعي منظمات المجتمع المدني والأحزاب والجماعات للتقيد بالمؤشرات الوطنية التي تم التواضع عليها والعمل علي حماية المصالح الوطنية ، في وسط مثل هذه البيئة يمكن أن تتاح للمخططين فرصة بناء وصياغة الإستراتيجية ويمكن القول أن ما يتم التواضع عليه من برامج نهضة طويلة الأمد ستكون مثل صفحة الماء التي يري كل فرد نفسه فيها ويجد له مستقبلا متوقعا وامن ورفاهية له ولبلاده ، وبذلك يمكن أن يؤدي دوره في الإستراتيجية مثل (ترس مزيت) في ماكينة الدولة ولا يعمل علي تعكير صفو التوجه الوطني كأن يتمرد ويرفع السلاح .

ولعل الاستراتيجيات لها أمراض وعلل منها ماهو في

نفسها من سوء التخطيط وانحراف التنفيذ عن مقاصدها ، ثم علل أخري منها الصراعات بشكليها السياسي والمسلح والأزمات التي تظهر في إثناء تنفيذ الإستراتيجية والخطر الأكبر يأتي في الغالب من الخارج ، فنحن نخطط لبناء امة وهناك تطلعات من أمم أخري لها ايدولوجيا أو برامج معادية تري إن لها مصالح في الاستيلاء أو تعطيل نهضة البلاد وتري أن لها حق أن تتدخل لتوجه سياستنا والاستيلاء علي مواردنا أيإن تضعنا في (وسط العاصفة) تماما .

وعندما تكون لدينا إستراتيجية واعية ومتماسكة يعني هذا أن لدينا شاحنة بماكينة قوية وسريعة ويكون المخطط بمثابة (السائق) القابض علي المقود في توجيه سير الأمة وان كانت دون ذلك لانجرفت الأمة وأضرت بنفسها ومن حولها من أمم كنتيجة طبيعة لحالة التخبط وعدم التنسيق بين مكوناتها .

لقد ظهر مبكرا الاهتمام بوضع استراتيجيات محدده للدول وان تنوعت أساليب التفكير والتخطيط وذلك حسب الايدولوجيا والثقافة والدين كمحددات لبناء وتطوير القدرات الشاملة للحفاظ علي استقلال الامم ، فظهرت دولا قوية تمتلك إمكانيات عسكرية واقتصادية وسياسية فبنت (إستراتيجية كونية) وذلك للحفاظ علي مصالحها مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق وبريطانيا فرنسا و في عصرهما الاستعماري ، وبرزت أيضا دولا لديها اهتمام بإقليمها فتبنت (إستراتيجيةإ قليمية) أي أنها حددت مجالها الحيوي ومحيط اهتمامها

فـي إقليمهـا وجوارهـا بينمـا عمـدت الـدول الاخـري إلـي تبنـي (إسـتراتيجية نهضـة أو خطـة تنميـة) محليـة الإطـار أو بعـض الـدول التـي لـم تهتـم أو ليـس لديهـا إسـتراتيجية بالمعنـي العلمـي الحديـث ، وبذلـك تتنـوع أشـكال الاهتمـام والتوجهـات حسـب إمكانيـات وقـوة الدولـة لذلـك تضـع إسـتراتيجية تطويـر ونهضـة او حتـي تسـتخدم خططـا قصيـرة الأجـل لدعـم قطـاع مـن قطاعاتهـا حسـب إحساسـها بالخطـر فـي إقليمهـا أو مـا يهـدد سـلامتها.

واليـوم أصبحـت الإسـتراتيجية علـم لـه أحكامـه وقوانينـه التـي تصـاغ عليهـا ، علـي اختـلاف مدارسـها شـرقا وغربـا ، وذلـك بعـد أن تحـررت مـن اعتبارهـا علمـا أو فنـا للحـرب أي بمعنـي إنهـا (علـم الجنـرال) فـي حقـب مضـت بـل أضحـت علمـا لتحسـين أوضـاع قـوي الدولـة الشـاملة ، عـلاوة علـي إنهـا تبنـي حسـب الاحتيـاج الكلـي وقدراتنـا لاستشـرافنا للمسـتقبل مـع فحصنـا الدقيـق لـكل مـا يهـدد الأمـن القومـي للدولـة.

الاستراتيجية والصراع الاستراتيجي

يعود أصل كلمة إستراتيجية Strategy إلى الكلمة اليونانية (إستراتيجوس) والتي تعني البراعة العسكرية أو فن الحرب[1] وبرزت الإستراتيجية كمصطلح عسكري بمعنى فن الجنرال أو القائد، والإستراتيجية في الأعمال الحربية هي فن القيادة وتختلف عن مصطلح التكتيك المشتقة من كلمة (تسين) اليونانية والتي تعني فن القيادة كسب معركة واحدة في الحرب[2].

مفهوم الإستراتيجية كان في بداياته يشير إلى فن توزيع وإستخدام أدوات الجيش للوصول إلى هدف محدد وهو كسب الحرب، ومر المفهوم بتطور وتوسع في إستخدامه من الفن العسكري إلى أن أصبح مفهوم شامل.

خلال العصر اليوناني وما تلاه كان فن الإستراتيجية محصوراً على القادة يمارسونه عن خبرة يتوارثها الأمراء دون أن يكون لها قواعد مدونة أو نظريات ثابتة، وكان هدف الإستراتيجية دحر العدو أو القضاء عليه قضاءاً مبرماً في معركة واحدة فاصلة، وتطور المفهوم إلى إشتباك القادة ومن ثم إعلان كسب الحرب وبالتالي إتمام مفهوم

١ -دكتور سلام الحاج باب الله، الإستراتيجية مدخل متكامل لدراسة علم وفن الإستراتيجية، شركة أواب للخدمات وأعمال الطباعة المحدودة، الخرطوم، السودان، ٢٠٠٧م، ص ١٧.
٢ -د. محمد العباس الامين، التخطيط الإستراتيجي للأمن القومي، المركز العالمي للدراسات الإفريقية، الخرطوم، السودان، ص٩.

التوسع.

حتى القرن السادس عشر لم يتطور مفهوم الإستراتيجية عما هو سائد حتى ظهر (ميكافيللي) الذي وضع كتابه (الأمير) وألحقه بكتاب (فن الحرب) وإستطاع أن يضع قواعد تحكم الحرب وطرق كسب المعارك مع قواعد يستطيع الأمير من خلالها أن يحافظ على سلطته ويستمر في الحكم، فتقدم بمجموعة قواعد لتنظيم الميليشيات وكذلك الإستعاضة عنها بجنود مرتزقة وحدد مطلوبات من الحاكم، من أهمها أن يوفر الأمن للرعية، وأن ينظم العلاقة بين الطبقات ويحد من تطلعات طبقات النبلاء فلا يزاحمونه في السلطة، ويوجه الجند للحرب فلا يسمح لأي فرد في المجتمع أن يتطلع لمقام ومهام غيره، لذلك يمكن أن يستمر في سلطته لأطول فترة ممكنة(٣).

ميكافيللي إستحدث مفاهيم جديدة في السياسة، منها الغاية تبرر الوسيلة، مما جعل مفهوم الإستراتيجية يمكن أن يستخدم أساليب غير أخلاقية للوصول لغايات الدولة، وكذلك دعا إلى عدم إستخدام القيم المثالية التي لا يمكن أن تطبق على أرض الواقع، وقال إن القدماء ظلوا في حالة حوار حول قيم لم توجد قط على أرض الواقع ولم يسمع بها أي إنسان، وأن هذا لا يفيد ولا يخدم أي غرض(٤).

بدخول عصر النهضة ونهاية عهد الإمبراطوريات وإتساع ثورة الكشوف الجغرافية وبروز مفهوم الدولة القومية،

٣ - د. جمال عبد الملك (ابن خلدون)، السياسة والإستراتيجية في الحربين العالميتين الأولى والثانية، دار الجيل ومكتبة مروي بوكشوب، الخرطوم، ١٩٨٨م، ص٢٩.
٤ - نفس المرجع السابق، ص٣٠.

حدث تغير كبير في إستراتيجيات الدول وظهرت مبادئ تشجع تعزيز دور الدولة القومية وتزامن ذلك مع الحاجة إلى تنمية القدرات الإدارية للدولة ونمو لإقتصاديات الأمير.

ظهور الدولة القومية أيضاً مهّد لبروز نظريات سياسية نتيجة للصراع بين الكنيسة والدولة، فبدأ المفكرون في الدعوة إلى التوافق بين العلم والعقل والتحرر من سلطة الكنيسة والدعوة لتحقيق مبدأ ما هو أنفع للمصلحة الفردية أنفع للدولة، وبرز التيار الليبرالي الذي منح للأفراد حافز شخصي وإفترضوا أن الإرادة الحرة للأفراد تنسجم تلقائياً فيما بينهم وبالتالي تكون مصلحة الدولة قد تمّ تحقيقها وكلما كان تدخل الدولة قليلاً في الحياة الإجتماعية، كان ذلك أفضل للمجتمع الحر.

في القرن الثامن عشر إنتظمت أوربا موجة من الأفكار الداعية إلى تقنين الحريات والحق في المشاركة الشعبية في السلطة، وكان أوج هذا التغيير تزامن مع الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان في أعقاب الثورة الفرنسية في ٢٦ أغسطس ١٧٨٩م، جاء فيه (يولد الناس أحراراً ويظلون متساويين في الحقوق، وممارسة الفرد لحقوقه لا تحدها أي حدود أو أي قيود) (٥). كما برز مفهوم المصلحة القومية للدولة وأن مصالح الدولة العليا يرعاها الأفراد وحدد بتحقيق الأمن والرفاه للسكان مع تحقيق العدالة بين كافة قطاعات الشعب وعمل الملوك على تأسيس حكومات، وأبرزها هذا التطور أيضاً ظهر في بريطانيا مما قنن نظاماً

٥ -د. جمال عبد الملك (ابن خلدون)، مرجع سابق، ص٣٥.

ديمقراطياً يشارك الشعب ويحكم الملك بصورة رمزية.

بعد نهاية الصراعات الأوربية في مؤتمر برلين في العام ١٨٨٤م دعا المستشار الألماني بسمارك القوى الأوربية للخروج إلى الأراضي البكر والموارد الضخمة بدلاً من النزاع (الأوربي – الأوربي)، وبذلك بدأت حقبة جديدة من التوسع والصراع حول الحيازات في إفريقيا وآسيا، وبدأت بشركات تجارية (شركة الهند الغربية) وغيرها ولحقتها جيوش من القساوسة والمستكشفين والمغامرين والكتّاب الذين درسوا الحضارات وتاريخها والمكون الإجتماعي والسياسي ومهدوا لفترة طويلة من الإستعمار الأوربي، وأسسوا لنظريات إستطاع خلالها الرجل الأبيض أن يحكم أراضي شاسعة وأمم عديدة عبر تبني إستراتيجية (فرق تسد). (٦)

تبنى الإستعمار إستراتيجية تفريق الخصوم ليصبحوا قوة غير متحدة مما يسهل التعامل معهم، ذلك بغرض الهيمنة وإضفاء شرعية القوة أو ما عرف بمفهوم (حق الفتح) (٧) وسبق إستراتييجة فرق تسد كمرحلة إستراتيجية (فرق تغزو)، ويتم ذلك من خلال تحريض القوى الإثنية والطائفية ونشر روح الإنتقام ليسهل الإحتلال والسيطرة على الأراضي والموارد والشعوب كإستراتيجية لخدمة مصالح الدول الإستعمارية.

الحرب الأهلية الأمريكية في العام ١٨٦٢م أدخلت

٦ - www.wikipidia.org مقال بعنوان: فرق تسد على الرابط التالي : نشر بتاريخ مارس ٢٠١٦م . آخر دخول ١٢/٣/ ٢٠١٦م

٧ - www.ar.wikipedia.org مقال بعنوان: حق الفتح، بدون تاريخ نشر، على الرابط التالي: آخر دخول يوم ١٢/٤/ ٢٠١٦م .

مفاهيم إستراتيجية جديدة، وهي مبدأ الحركة والإلتفاف ومبدأ تغلب الحركة على الحصون إذا إستطاع القادة الأمريكيين إعتماد الحركة السريعة وتنفيذ عدة هجمات متفرقة متزامنة لإرباك العدو وإستحداث أساليب الحرب[٨] والإتجاه نحو هزم العدو بإستخدام الكثافة النارية وأقل عدد من الجنود سريعي الحركة والإعتماد على مبدأ المباغتة والهجوم في الأماكن غير المتوقعة.

الأمريكيون إستلهموا هذه المبادئ من الفرنسيين، حيث كان نابليون بونابرت قد استطاع أن يحرك الشعور القومي الفرنسي ويجند فرق نظامية مدربة تدريب عالي ويحمسها للقتال بخطبه القوية مع سرعة تنقل القوات وإعتماد تكتيك المعارك الصغيرة لكسب المعركة الكبرى وتجنب مفهوم المعركة الحاسمة. إضافة إلى تقسيم القوات إلى فرق، كل فرقة لديها هدف محدد وتتكامل الأهداف كلها تحت هدف كسب الحرب وتحقيق النصر. نابليون مزج بين العمل العسكري المقنن والعمل السياسي، لذلك أظهر إستراتيجية متكاملة يخدم فيها الشق المدني من الدولة هدف الحرب وتخدم الحرب هدف السياسة[٩].

٨ - ج. ل. ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة الهيثم الأيوبي، دار الطليعة بيروت، لبنان، ط4، 1967م، ص205.
٩- المرجع نفسه، ص ١٨١.

تعريف مصطلح الإستراتيجية :

الإستراتيجية Strategy)) مصطلح عسكري وتم توسيعه ليصبح فن إستخدام الإمكانيات والموارد بطريقة بطريقة مثلى لتحقيق الأهداف المنشودة وفق برامج منسقة(١٠).

من الناحية الإصطلاحية يمكن تعريف الإستراتيجية بأنها الخطة أو العمل المنسق الذي يجد إهتمام من الدولة أو المنظمة، ويمكن أيضاً تعريفها بأنها هي خطط وأنشطة (المنظمة/الدولة) التي يتم وضعها بطريقة تضمن خلق درجة من التطابق بين رسالة المنظمة وأهدافها وبين الرسالة والبيئة الإستراتيجية التي يتم تنفيذ العمل فيها بكفاءة عالية وصورة فعالة.

تعريف الإستراتيجية لمفكرين سياسيين وعسكريين من المدرستين الغربية والشرقية وكذلك لمفكرين عرب.

المدرسة الغربية :

كلاوزفيتز× يعرف الإستراتيجية بأنها فن إستخدام الإشتباك من أجل تحقيق هدف الحرب، والحرب تحقق هدف السياسة.

١٠-* كارل فون كلاوزفبنز جنرال ومؤرخ حربي بروسي. ألف العديد من الكتب منها: كتاب الحرب والتكتيك والاستراتيجية، توفي ستة 1831م.

* باسيل هنري ليدل هارت مؤلف واستراتيجي إنجليزي، ولد في باريس وتعلم في كامبردج، إشترك في الحرب العالمية الأولى ترك الجبش وأصبح مراسلا حربيا للديلي ميل تلغراف والتايمز اللندنية، من أشهر مؤلفاته : الاستراتيجية وتاريخ حول العالم، ويسمى أب الاستراتيجية.

وقد عاب الكاتب العسكري البريطاني ليدل هارت× على تعريف كلاوزفيتز للإستراتيجية، ومن عيوبه أنه يدخل هذه الفكرة في حقل السياسة أو في أعلى مستوى لقيادة الحرب ، وهذه أمور تتعلق بمسؤولية الدولة لابحدود عمل القادة العسكريين الذين تستخدمهم السلطة الحاكمة ليقوموا بإدارة العمليات وتنفيذها، والعيب الآخرهو تحديده لمعنى الإستراتيجية فيما يتعلق بإستخدام المعارك فقط، أي تكريس كل الأعتبارات والإمكانيات في الحرب للبحث عن المعركة التي تحقق الحل الحاسم بقوة السلاح.

مولتكه(١١) الإستراتيجية هي مجموعة من الوسائل التي تستخدم لإدراك وتحقيق الوصول الى غرض محدد

كراسة التدريب المشترك البريطانية الصادرة عام ١٩٠٢ م تعرف الإستراتيجية بأنها فن التخطيط لحملة ما وتوجيهها، وهي الأسلوب الذي يسعى إليه القائد لجر عدوه الى المعركة

فون درغولتز× هي التدابير الواسعة التي تستخدم في تحريك القوات الى الجهة الحاسمة في أكثر الظروف

١١-* هيملوك فون مولتيكه جنرال روسي وأستذ بأكادية فان بطرسيوغ للعلوم والأكاديمة الروسية للعلوم، كاتب وضابط ومؤرخ ولد في بارشيل ٢٦ في أكتوبر ١٨٠٠ وتوفي في برلين ٢٤ أبريل ١٨٩١م شارك في الحرب الفرنسية البروسية تولى رئاسة أركان الجيش البروسي وإشترك في حصار باريس ومعركة سيدانوله العديد من المؤلفات في الاستراتيجية العسكرية.

* كولمارك فرايهر فون در غولتز كان البارون فون در غولتز كبير في السن وخبير في الشئون العسكرية، ألماني الجنسية، ولد في 1843م وتوفي قي 1916م، ألف العديد من الكتب في الاستراتيجية العسكرية باللغة الألمانية.

* أنريه بوفر جنرال وكاتب ومؤرخ عسكري استراتيجي، من أهم كتبه المخل إلى الاستراتيجية العسكرية.

ملائمة ويمكن أن يسمى علم القيادة

ليدل هارت: هي فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة وسرعان ما أدرك ليدل هارت بأن تعريفه هذا لم يحط بجميع المفاهيم المتزايدة بأستمرار في عددها وحجمها ، لذلك يرى الجنرال بيرغالوا أن ليدل هارت أضاف أخيراً الى تعريفه السابق بان التعبئة هي التطبيق العملي للإستراتيجية في مستوياتها الدنيا، وإن الإستراتيجية هي التطبيق العملي للإستراتيجية العامة في مستوى أدنى.

أندريه بوفر× هي فن إستخدام القوة للوصول الى أهداف السياسة.أما المفهوم الأمريكي فقد عرف دليل ضباط أركان القوات المسلحة الأمريكية لعام ١٩٥٩ الإستراتيجية بأنها فن وعلم إستخدام القوات المسلحة للدولة لغرض تحقيق أهداف السياسة العامة عن طريق إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها.

المدرسة الشرقية :

تقول هذه المدرسة أن الإستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الإنهيار المعنوي للخصم للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة.

ماوتسي تونغ ×: هي دراسة قوانين الوضع الكلي للحرب.

كوزلوف: هي عملية خلق الوسائل العسكرية التي

تمكـن السياسـة مـن الحصـول علـى أهـداف

سوكولوفسـكي× تمثـل الإسـتراتيجية العسـكرية مجموعـة مـن المعـارف النظريـة التـي تعالـج قوانيـن الحـرب كصـراع مسـلح دفاعـاً عـن مصالـح طبقيـة محـددة . وتـدرس الإسـتراتيجية فـي ضـوء التجـارب العسـكرية والأوضـاع السياسـية والعسـكرية والطاقـات الأقتصاديـة والمعنويـة ، وأسـاليب تصريـف الحـروب ، ووجهـات نظـر العـدو المحتمل وأوضـاع الحـرب المقبلـة وطبيعتهـا وطرائـق الإعـداد لهـا وتسـيير دفتهـا وفـروع القـوات المسـلحة ، وأسـس اسـتخدامها الإسـتراتيجي بالإضافـة الـى أسـس الحـرب الماديـة والتقنيـة وتظـل فـي الوقـت نفسـه مجـال النشـاط العملـي للقيـادة السياسـية والعسـكرية العليـا فـي القيـادة العامـة ومقرهـا ، والمتعلـق بفـن إعـداد البـلاد للحـرب وتصريـف الصراعـات المسـلحة فـي ظـل أوضـاع تاريخيـة محـددة .

المدرسة العربية :

المدرسـة المصريـة : تعـرف الإسـتراتيجية علـى أنهـا أعلـى مجـال في فـن الحرب وتـدرس طبيعة وتخطيط وإعـداد وإدارة الصـراع المسـلح وهـي أسـلوب علمـي نظـري وعملـي يبحـث فـي مسـائل إعـداد القـوات المسـلحة للدولـة واسـتخدامها فـي الحـرب معتمـداً علـى أسـس السياسـة العسـكرية كمـا انهـا تشـمل نشـاط القيـادة العسـكرية العليـا بهـدف تحقيـق المهـام الإسـتراتيجية للصـراع المسـلح لهزيمـة العـدو .

المدرسـة العراقيـة: تعرفهـا علـى أنهـا فـن اعـداد وتوزيـع القـوات المسـلحة واسـتخدامها أو التهديـد باسـتخدامها ضمـن

أطـار الإسـتراتيجية العامـة لتحقيـق أهـداف السياسـة .

ويمكـن تعريفهـا بأنهـا فـن وعلـم فـي تهيئـة وتوزيـع واسـتخدام القـوات المسـلحة أو التهديـد بهـا لغـرض تحقيـق أهـداف السياسـة العليـا .

القواعد العامة :

هنـاك مجموعـة مـن القواعـد العامـة التـي تحكـم لعبـة الإسـتراتيجية يمكـن إيجازهـا فـي المبـادئ التاليـة

أ- قوة التحشد .
ب- الحصول على المبادأة .
ت- تحقيق المفاجأة .
ث- الأقتصاد في القوى .
ج- المحافظة على حرية العمل .
ح- خفة الحركة .
خ- بساطة المخطط الإستراتيجي .
د- تحقيق التعاون والتنسيق بين جميع الأطراف .
ذ- توحيد القيادة .

كمـا أن هنـاك ثمانيـة مبـادئ علـى كل قائـد عسـكري أو سياسـي أن يضـع هـذه المبـادئ نصـب عينيـه حتـى لايعطـي للعـدو فرصـة إعـادة صفوفـه وترتيـب أوضاعـه ، وهـذه المبـادئ هـي:

أ- مطابقة الهدف مع الإمكانيات.
ب- الأحتفـاظ بالهـدف ماثـلاً أمامـه دائمـاً مـع تعديـل المخطـط تبعـاً للظـروف.

ت- أختيار منطقة الهجوم الأقل توقعاً من قبل العدو .

ث- أستثمار خط المقاومة الأضعف عند العدو ما دام يؤدي الى هدف ينتج عن إحتلاله الوصول الى الهدف العام.

ج- وضع خط عمليات يؤدي الى أهداف متناوبة.

ح- مراعاة المرونة سواء في المخطط أو التشكيلة بحيث يتلائمان مع الظروف.

خ- لاتلقوا بكل ثقل إمكانياتكم في عمل إذا كان عدوكم محترساً.

د- لاتجددوا الهجوم على نفس الخط أو بنفس الشكل بعد أن فشلتم في المرة الأولى.

الإستراتيجية أخذت تبنى على عدة مرتكزات نابعة من قيم ودين وحضارة الدولة التي تتخذ مسار لا يتنافى مع عقيدتها وإرثها الطويل، لذلك ظهرت عدة مدارس في التخطيط الإستراتيجي، أهمها المدرسة الغربية والمدرسة الشرقية. المدرسة الغربية عرفت الإستراتيجية بأنها ما تسعى الدولة لتحقيقه على إعتبار أنها كيان فاعل في المجتمع الدولي وقادرة على البقاء والنمو ومجابهة التحديات في البيئة الإستراتيجية المحلية أو الإقليمية أو الدولية [١٢]. أما التعريف الشرقي للإستراتيجية بأنها (خلاصة آمال الشعب وتطلعاته والهدف الذي لا تسمح الدولة بأي مساس به حتى في حالة تعرضها للتهديد وتتخذ الدولة كل الإجراءات اللازمة بما في ذلك القوة العسكرية

١٢- د. الطاهر محمد أحمد الشيخ الفادني، الإستراتيجية والأمن القومي، مطبعة جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، 2014م، ص6.

عنـد الضـرورة) (١٣) وتتلخـص هـذه المصالـح الإسـتراتيجية فـي حمايـة الدولـة وتأمينهـا والدفـاع عـن المصالـح الحيويـة والاسـتراتيجية وتحقيـق الرفـاه للشـعب وتنميـة الشـعور والإنتمـاء القومـي للمواطـن (١٤).

قامـوس أكسـفورد عـرف الإسـتراتيجية بأنهـا (الفـن المسـتخدم فـي تعبئـة وتحريـك المعـدات الحربيـة بمـا يمكن مـن السـيطرة علـى الموقـف والعـدو بصـورة شـاملة) (١٥).

فـي ظـل التعقيـدات والتطـورات التـي شـهدها العالـم تحول المفهـوم مـن مفهـوم عسـكري إلـى معنـى شـامل لـكل أوجـه الحيـاة ويقـوم بعمليـة تنظيـم الحيـاة وتحقيـق الرفـاه وإدارة مصالـح الدولـة والصـراع الإسـتراتيجي فـي كل مناحـي الحيـاة أو مـا عـرف بقـوى الدولـة الشـاملة (١٦).

الدكتـور محمـد حسـين أبـو صالـح× يعـرف الإسـتراتيجية بأنهـا (كل الأطروحـات والأفـكار المتناسـقة والمتكاملـة التـي مـن شـأنها تحديـد وتحقيـق المصالـح الوطنيـة وتحقيـق ميـزات وقـدرات تنافسـية مـن منظـور عالمـي للدولـة عبـر أحسـن إسـتغلال للفـرد والمـوارد) (١٧) وبذلـك إرتبـط علـم الإسـتراتيجية بـكل العلـوم كمنظـم ومـوزع للفـرص وحـارس

١٣- نفس المصدر السابق، ص١١.

١٤- مصدر سبق ذكره، ص١١.

١٥- R. E. Allen,The concise oxford Dictionary (oxford qareton press. 1991)

١٦-أ.د محمد حسين أبو صالح، التخطيط الإستراتيجي القومي، المكتبة الوطنية، الخرطوم، ط١٠، ٢٠١٤،ص٥٤.

* أ.د. محمد حسين أبو صالح أستاذ في العديد من الجامعات السودانية ومدير معهد الدراسات الاستراتيجية بجامعة أم درمان الاسلامية، له العديد من المؤلفات أشهرها التخطيط الاستراتيجي القومي.

١٧- نفس المصدر السابق، ص٥٥.

لنقاط الضعف ومراقب للتهديد الخارجي ليحسن الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والإعلامية، ويضع الدولة في خانة المبادرة لا خانة رد الفعل مع القدرة على التخيط للمستقبل بإستخدام كل نظريات التحليل الإستراتيجي من جيوبوليتيك جيوسياسية للوصول إلى ما يعرف بمفهوم الحلم الوطني للدولة، وهو الحالة التي يتمنى المواطن وصانع القرار الوصول إليها.

لذا يصبح على الدولة عدم الإغفال عن صناعة القوة وتنميتها وتعزيز دور الشركات مع حلفائها، للوصول للأهداف الموضوعة مع مراعاة أمن المستقبل وحقوق الأجيال القادمة وإحترام قوانين حماية البيئة للوصول للتنمية المخطط لها.

مفهوم القوة الإستراتيجية :-

يعرف مفهوم القوة بأنه القدرة على إخضاع الآخرين والتأثير عليهم، فالأقوياء في أي موقف هم من يفرضون إرادتهم وكلمتهم، كما يرونها وفقاً لمصالحهم الخاصة[١٨]. ومن المعلوم أن قدرة وقوة الدولة هي التي تمكنها من رسم سياستها الخارجية والداخلية وتحدد الدور الذي تقوم به في المجتمع الدولي. مفهوم القوة تجاوز مضمونه الفكري إلى مضمون حضاري شامل يضم (القوة الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، الإعلامية، الأمنية والتكنولوجية والعسكرية) [١٩] لذلك ربط العلماء بين مفهومي القدرة (Power) والقدرة ((Strength .

١٨- Chengouhicham.blogspot.com/2010/03/blog-post_5899.html

١٩-مصدر سبق ذكره، ص ١.

فالقدرة هي مجرد إمتلاك وسائل وموارد القوة، والقوة هي الإرادة الكامنة التي تحرك القوة وتتخذ منها قرارات ومواقف قوية تسهم في حفظ الأمن القومي للدولة، أي إلى إمكانية تحويل هذه المصادر إلى عنصر ضغط وتأثير في إرادات الآخرين [٢٠].

مفهوم القوى الإستراتيجية شهد تحول في نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين عند بروز الولايات المتحدة كقطب دولي فاعل في أعقاب إنهيار الإتحاد السوفياتي، وإتجهت السياسة الأمريكية إلى إستخدام القوة النارية المباشرة لضرب أي مناطق أو دول تهدد أمنها القومي، وتمت عملية غزو العراق وأفغانستان ثم إدخال أنماط جديدة في الدراسات الإستراتيجية وهي دراسة الشخصية القومية والإثنية Nationalism and Ethnicity)) [٢١] إضافة إلى تخصيص دراسة الشرق الأوسط، لذلك نجحت القوة العسكرية ولكن الإسناد الإستراتيجي العلمي فشل في التنبوء بنتائج هذه المعارك حدث إنتقال ممنهج للإرهاب في أوربا وأمريكا لفشل القدرة على قراءة مرحلة ما بعد الإحتلال، وهذا الفشل أعاد للأذهان ضرورة إعداد الخطط على أساس علمي على الرغم من وجود معاهد علمية مرموقة في الجامعات الأوربية والأمريكية تدرس وتحلل الأوضاع الإثنية والقومية، ولديها خلفيات تاريخية عريقة [٢٢]، وتحليل الطوائف والجماعات والأديان والإرث الحضاري لشعوب

٢٠ - الفشل العلمي الأمريكي وفشل إستراتيجيات الصراع، أحمد جميل، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت لبنان، العدد ٢٤، خريف ٢٠٠٩م، ص٩.
٢١ -مصدر سبق ذكره ، ص٩.
٢٢ -مصدر سبق ذكره ، ص٩.

الشرق الأوسط، مما قاد إلى فشل الإستراتيجية على الرغم من إمتلاكها أدوات القوة النارية والقدرة على إستخدامها مع إسناد إقتصادي، إلا أن القوة المعرفية لم توفر لهذه الإستراتيجية الإسناد القائم على التحليل والتنبؤ وصولاً إلى صياغة الإستراتيجية واخراجها وإعطائها الشرعية والقبول [٢٣].

وقد اعتبر أن المفاهيم الجيوبوليتيكية للدولة من أهم دعائم قوتها الإستراتيجية، وإهتم الألمان بإدراجه كإحدى الأدوات والعوامل المهمة للتخطيط الإستراتيجي الساعي إلى الهيمنة، لذلك أقرت العولمة إنفتاح الحدود السياسية والإقتصادية وأصبحت الإستراتيجيات العظمى تنظر للموارد والسكان الذين يمدوا المخطط الإستراتيجي بما يحتاجه من مداخيل الصناعة وفتح الأسواق والإستفادة من اليد العاملة الرخيصة، لذلك تبنى إقتصاديات الدول العظمى على مفاهيم التوسع تحت شعارات جديدة تضمن لها السيطرة والتحكم [٢٤] وتم توظيف علم الجيوبوليتيك لتحقيق إستعمار على نحو جديد لسلب إرادة الشعوب مع السعي لتنميط القيم على نمط الأقوياء أصحاب الإستراتيجيات العظمى.

تأسيساً على ذلك كان من الأهمية بمكان أن تحدد الدولة مفهوم القوة الإستراتيجية والإهتمام بالبناء الفكري وذلك لتحصين الدولة من التحديات العالمية الراهنة [٢٥] ،

٢٣- مصدر سبق ذكره، ص١٠.
٢٤- د. علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 2013، ص41.
٢٥- أ. د محمد حسين أبو صالح، مصدر سبق ذكره، ص56.

ويجب أن تحدد مفاهيم القوة وفقاً لأهداف الإستراتيجية وضرورة المحافظة على الأمن القومي والإنساني وضرورة الحفاظ على البيئة وتوفير الطاقة الآمنة والرخيصة مع الإستغلال الأمثل للموارد [٢٦].

مستويات الإستراتيجية :-

تتبنى الدول إستراتيجيات تتناسب مع قدرتها وقوتها في النظام الدولي، وبالتالي تعمل الإستراتيجية على إحراز تقدم في كل قوى الدولة الشاملة وتطمح الإستراتيجية إلى تحقيق الحلم الوطني ولذلك تنقسم الإستراتيجية إلى ثلاث مستويات :

١- إستراتيجية عالمية (كونية) :-

وهي إستراتيجية تطبقها دول محددة واليوم تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية ودولة روسيا الإتحادية، وهي إستراتيجية تعمل الدولة على الحفاظ على زمام المبادرة ولترجيح كفتها في المنافسة الدولية وتهتم الدول العظمى بالفضاء والتطوير النووي والعمل على إحتواء الدول الصغرى [٢٧] ، كما تقوم إستراتيجية المبادرة بتحديد شكل تطور النظام الدولي.

٢- إستراتيجية إقليمية (وسطى) :-

وهي إستراتيجية تمارسها دول كبرى مثل بريطانيا وفرنسا وتركيا والصين وإسرائيل وإيران والمملكة العربية السعودية لديها مصالح دولية، لكنها ناشطة في إقليمها ولا تصارع إستراتيجيات المبادرة أو سياسات الدول العظمى،

٢٦ -نفس المصدر السابق، ص٥٧.
٢٧ -د. جمال عبد الملك (ابن خلدون)، مرجع سبق ذكره، ص١٨.

فهي تابعة لها لكنها تحافظ على شخصيتها ولديها مناطق نفوذ إقليمي [٢٨] .

٣- إستراتيجية منطقة الدفاع (المحلية) :-

وتمارسها دول صغيرة في محاولة منها لحفظ أمنها وحدودها وتنمية مواردها، ويمكن أن تتعرض لهزات من إستراتيجيات الدول العظمى صاحبة إستراتيجيات المبادرة أو الدول الكبرى صاحبة الإستراتيجيات الإقليمية [٢٩] . وتنقسم أيضاً الإستراتيجيات إلى إستراتيجية (مباشرة) و(غير مباشرة)، فالإستراتيجية المباشرة هي التي تستخدم الحرب كأداة للوصول للأهداف السياسية[٣٠] ، أما الإستراتيجية غير المباشرة هي التي تدرس الموقف السياسي والصراع وتحدد الوسائل التي يمكن إستخدامها لحسم الصراع لصالح طرف من الأطراف من خلال إستخدام الضغوط النفسية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية لحمل الطرف الآخر لإنتهاج سلوك يخدم مصالح الطرف الآخر ويحقق أهدافه [٣١] .

المصلحة الإستراتيجية :-

تعرف المصالح الإستراتيجية بأنها الحاجات والأوضاع والطموحات المتوافق عليها وطنياً، والتي ترغب الدولة في تحقيقها والمحافظة عليها [٣٢]، وأيضاً عرفت في الدستور الجزائري على أنها (يجزم شعب الجزائر في الداخل والخارج بأنه لا يحق لأي أحد أن يعتدي على

٢٨ -أ. د محمد حسين أبو صالح، مرجع سبق ذكره، ص٥٧.
٢٩ -د. جمال عبد الملك (ابن خلدون) ، مرجع سبق ذكره، ص٢٠.
٣٠ -نفس المرجع السابق، ص١٢.
٣١ -نفس المرجع السابق، ص٢٢.
٣٢ -أ. د محمد حسين أبوصالح، مرجع سبق ذكره، ص٧٧.

الجزائـر بقصـد المسـاس بمؤسسـات الجمهوريـة أو زعزعـة أركانهـا أو وصـم شـرف جميـع أعوانهـا الذيـن أخلصـوا فـي خدمتهـا أو تشـويه صـورة الجزائـر) (٣٣) ، وبذلـك يتـم إقـرار المصالـح الوطنيـة بعـد الإتفـاق عليهـا، ويتـم إختيارهـا وفـق حاجـات المجتمعـات وعقائدهـم ومـا يوفـر لهـم مـن حقوقهـم السياسـية والإجتماعيـة. فالمصالـح الوطنيـة هـي القـوة الدافعـة والمحركـة لإسـتراتيجيات الـدول ولذلـك تلتـزم بتنفيذهـا كل مؤسسـات الدولـة وحتـى الشـعب علـى إعتبـار أن المسـاس بالمصالـح الوطنيـة يعنـي المسـاس بكرامـة الدولـة (٣٤).

مفهـوم المصلحـة الوطنيـة مـن المفاهيـم التـي تثيـر نوعـاً مـن الشـك والحـذر، وذلـك لأن الأنظمـة السياسـية غيـر المسـتقرة تعتبـر أن مصالحهـا هـي مصالـح الدولـة أو مصلحـة نخبـة معينـة هـي مصالـح وطنيـة، أو يتـم إقـرار مصالـح وطنيـة لا تتوافـق مـع بعـض فئـات المجتمـع ممـا يسـبب الإختـلاف والصـراع والدخـول فـي الحروبـات التـي يمكـن أن تفـكك الدولـة الواحـدة. فمفهـوم المصالـح الوطنيـة يجـب أن يطلـق بصـورة موضوعيـة، وأن تحـدد هـذه المصالـح وتصـاغ صياغـة علميـة لتصبـح الهـدف الـذي تعمـل الإسـتراتيجية لحمايتـه تعزيـزه (٣٥) . ويجـب أن تصـاغ عبـر مؤسسـات وتطـرح علـى

٣٣- مقـال بعنـوان: مصلحـة وطنيـة، ٢٠١٦/٣/٢٩م آخـر دخـول ٤/ ١٢/ ٢٠١٦م، منشـور على الرابـط التالـي:
www.wikipedia.ar.org.wike

٣٤- محمـد بوبـوش، مفهـوم المصلحـة الوطنيـة فـي السياسـة المغربيـة، مقـال بصحيفـة الحـوار المتمـدن، العـدد ٢٧٣٦، بتاريـخ ٢٠٠٩/٨/١٢م، علـى الرابـط التالـي :
.www.ahewar.org/debat/showart.asp?aid=١٨٠٩٧٢
آخر دخول للموقع يوم ٤/١٢/ ٢٠١٦م.

٣٥- نفس المرجع السابق، المصلحة الوطنية.

الـرأي العـام للإتفـاق علـى هـذه المصالـح التـي تحـدد مصيـر الأمـة.

المصالـح الوطنيـة يجـب أن تحـدد بصورة جليـة لأن هناك مصالـح حيويـة متفـق عليهـا، ومصالـح بعـض المجموعـات داخـل الدولـة التـي لا يجـب أن نهملهـا، بـل يجـب أن تكـون وثيقـة المصالـح الوطنيـة مـرآة تعكـس كل أحـلام وطموحات الشـعب، لأن حاجـات الـدول وطموحـات الشـعوب شـئ غيـر نهائـي ويحتـاج للقـوة الإسـتراتيجية لحمايـة هـذه المصالـح وتلخـص المصالـح بعـد جمـع المعلومـات التـي تؤثـر علـى الأحـداث، ثـم تحليلهـا بقصـد التنبـوء بالمسـتقبل ثم الإسـتنتاج المـرن السـليم المبنـي علـى سـيناريوهات علميـة منهجيـة(٣٦) .

أبـرز مـن كتـب عـن مفهـوم المصلحـة الوطنيـة المفكـر الأمريكـي هانـز مورجانثـو× وتحـدث عـن علاقـة المصلحـة بالقـوة إرتباطهـا بالتأثيـر المتبـادل أو السـيطرة، وبذلـك يمكـن أن يكـون مفهـوم تحقيـق المصالـح الإسـتراتيجية والتبـادل الإسـتراتيجي بديـلاً عـن مفهـوم الحـرب (٣٧). فالإرتبـاط بتبـادل المنافـع يعـد أفضـل مـن حالـة الصـراع التـي أخـذت تتعاظـم علـى نحـو طويـل.

٣٦- د. سلام الحاج عبد الله باب الله، مرجع سبق ذكره، ص20.

* هانز يوخايم مورجانثو ولد في 17 فبراير 1904م في مدينة كوربوغ بألمانيا وتوفي في 19 يوليو 1980 في مدينة نيويورك، عضو في الاكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، قاضي وعالم سياسة وكاتب وفيلسوف وأستاذ جامعي عمل في جامعة شيكاغو أستاذا وجامعة نيويورك منح وسام الصليب في جمهورية ألمانيا الاتحادية في 1975 له عدة مؤلفات أهمها السياسة بين الأمم وله الجمهورية الجديدة وعدة مقالات منشورة عن الصراع الاستراتيجي والحرب الباردة. عمل مستشار بوزارة الخارجية الامريكية عارض التدخل الامريكي في فيتنام.

٣٧- عبد الله فلاح العضايلة، التنافس الدولي في آسيا الوسطى، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور غازي إسماعيل ربايعة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ٢٠١١، ص٨.

فـي العصـور الوسـطى مـا قبلهـا كان ينظـر إلـى الديـن والأخـلاق علـى إعتبـار أنهـا محـرك لنشـاط الإنسـان، وينظـر للمصالـح الوطنيـة علـى أنهـا أمـر ثانـوي، حتـى جـاء ميكافيللـي وأوجـد التبريـرات الكافيـة للدخـول فـي الحـرب بغـض النظـر عـن عاملـي (الديـن والأخـلاق)، وذكـر أن مراعـاة المصلحـة الوطنيـة يعنـي بقـاء الدولـة والمحافظـة علـى مقـدرات الشـعب[٣٨] ، فالمصلحـة هـي تحقيـق منفعـة الشـعب التـي لا يجـب علـى الحكومـة أن تسـاوم بهـا أحـد[٣٩].

المصالـح الاسـتراتيجية الوطنيـة هـي مجموعـة الـرؤي (السياسـية والاجتماعيـة والاقتصاديـة والعسـكرية والاعلاميـة والعلميـة والثقافيـة) المتفـق علـي صيانتهـا بالتالـي تقـود الامـة الـي بلـوغ غاياتهـا وتسـهم فـي تحقيـق الرفـاة والامـن والتقـدم بمـا يحفـظ كرامـة المواطـن وحقـوق الاجيـال القادمـة.

٣٨- سعود كابلي، مقال بعنوان: أطرالمصلحة الوطنية السعودية وتطبيقاتها، صحيفة هات بوست الإلكترونية، الإثنين ٢٠١٣/١١/١٨م على الرابط :
www.hottpost.com/opinion-poll
آخر دخول للموقع بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٤م.

٣٩- كراسة التخطيط الإستراتيجي، مركز المنظمات غير الحكومية، أبو ظبي، الإمارات المتحدة، من غير تاريخ نشر، ص١٢.

المصالح الوطنية السودانية

إن موقع السودان الجغرافى وإرثه الحضارى الوطنى يشكل درعاً فى مواجهة التحديات الدولية الناجمة عن صراع الاستراتيجيات العظمي في الشرق الاوسط وشمال فريقيا والتي تؤثر في أمنه القومي، حيث يتمتع السودان بإمكانات مقدرة وفريدة تمكنه من تحقيق تقدم في المحيط الإقليمي والدولى بما يحقق له بلورة المصالح القومية نحو الرفاه وامتلاك القوة الإستراتيجية الشاملة وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة[٤٠].

إن جوهر التفكير الإستراتيجى هو القدرة على إنتاج المستقبل الذى نختاره وليس المستقبل الذى يفرضه الغير أو تفضى اليه التطورات العفوية ، لذلك كان لزاما وضع رؤية استراتيجية متكاملة يستعان بها في نهضة البلاد.

السودان ورغم تاريخه ومقوماته وموقعه وموارده البشرية والطبيعية ظل عاجزاً عن تفجير عناصر قواه الإستراتيجية والخروج من دائرة الضعف بسبب عدم إلالتزام بموجهات التخطيط الإستراتيجى ونتيجة للخلافات والازمات والمتناسلة لم يتم التواضع علي (وثيقة مصالح وطنية) لذلك كانت مصالح البلاد في مهب ريح الخلافات والتمرد والتدخل الخارجي في شئون السودان. إن الإنعتاق والخروج من دائرة الضعف وبناء وطن متطور ومتحضر لن يتم الا وفق

٤٠- د. عادل حسن محمد أحمد، تحديات الامن القومي السوداني بعد نهاية الحرب الباردة، شركة مطابع العملة السودانية ، الخرطوم،٢٠١٣م، ص١٠٥

إستراتيجية قومية محكمة تراعى الظروف الراهنة والتحديات الماثلة والقدرات المتاحة وتتجنب اثار الصراع الاستراتيجي الذي تفرضه المصالح المتناقضة في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا أستجابة للتطورات العالمية المتسارعة في المجال الاقتصادي والاجتماعي[٤١].

تهدف الخطة الاستراتيجية الي تحقيق قدر من الامن وتحقيق الريادة الاستراتيجية بالاستفادة من الامكانيات والموارد والشراكات بغرض صيانة وحفظ الامن الاقليمي ومنه انطلاقا من سودان قوي موحد وفاعل في محيطة بما يخدم إنسانه الذي يمتلك القدرات والموارد لبناء قوته.

ان خيار الحوار بين المكون السوداني يعني التحرك الي مساحة ارحب وأستيعاب للطاقات الخلاقة خصوصا وسط الشباب الذين ليس لهم علاقة بالاحزاب القائمة والاضاع السابقة [٤٢]، وتفتحت بصيرتهم علي عالم جديد قوامه التواصل الاجتماعي وتأثيرات العولمة وعمليات التحديث يجب أدماجهم في الهم الوطني ومنحهم فرص حتي لايصبحوا أوات يمكن ان تحرك من الخارج ، كما ان الحوار مع حاملي السلاح الذين لديهم مطالب جهوية والتواضع علي قومية الدولة والاشتغال لنسف نظرية تركيز التنمية وإدعاءات (المركز والهامش) التي اقعدت بالبلاد ووفرت غطاء للتمرد المسلح الذي أرهق الدولة السودانية ، و يجب العمل مع القوي العلمية والنخب والانفتاح علي كل

٤١- د.يسن الحاج عابدين واحمد ابراهيم عبد الله ،التخطيط الاستراتيجي في السودان، المركز القومي للانتاج الاعلامي ، الاصدارة رقم 8، الخرطوم السودان، 2005م ، ص 12.
٤٢- شمس الهدي ابراهيم ادريس ،الحوار الوطني ومستقبل الدولة السودانية ، شركة مطابع العملة السودانية المحدودة ، الخرطوم ، السودان ، ٢٠١٤ ، ص٤٧.

الشرائح الوطنية بما يدعم مصالح البلاد ويمكنها من تجاوز الازمات السياسية والاقتصادية الموروثة والراهنة، والاستعانه بهذه القوي الوطنية في عمليات الاعمار الوطني او تحيد الجهات التي تسعي للنيل من الامن القومي للدولة السودانية.

المصالح الوطنية السودانية تكمن في بناء مجتمع متماسك وقوي تحارب فيه الجريمة المنظمة وعابرة الحدود ومؤمن من مخاطر الارهاب وكل الافكار الهدامة [٤٣] وقادر علي اعادة انتاج القيم الوطنية ، ولا يمكن الوصول الي حالة الاستقرار مالم يكن هناك تحصين للشباب بالتعليم الجيد والتوعية واعادة ادماج مناهج التربية الوطنية في مختلف المراحل التعليمية .

لقد ورث السودان كغيره من الدول التي استعمرها الغرب ازمات سياسية واقتصادية واثنية وصراعات مع دول الجوار في الحدود والتداخل الاثني وظاهرة التمرد المسلح وعلاقات التعبية واستنزاف الموارد لصالح (الكنتونات الغربية) التي تستهلك المواد الاولية تعيدها في شكل منتجات ، وتفرض المصلحة الوطنية ان تمنح المواد الخام الاولية قيمة اقتصادية والتحرر من علاقات التعبية [٤٤] ولا يتأتي ذلك الا من خلال الادراك بأهمية الموارد الطبيعية والدخول في شراكات لتطويرها ومنحها قيمة مضافة ، وكذلك الانتباه للاوضاع السياسية والتقنية والثقافية ومنع إعادة انتاج الهيمنة والاستلاب للخارج وذلك تعزيزا لمصالح البلاد.

٤٣- د. خديجة عبد الله محمد عبد الله،أثر الارهاب علي الامن القومي السوداني ،شركة مطابع العملة المحدودة، الخرطوم ، السودان ،٢٠١٤م ، ص١٢٠.
٤٤- د. عثمان محمد غنيم ، مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، المملكة الاردنية الهاشمية،٢٠٠٥م ،٣٣.

+256
74%
58%
31%
2016
2017
2018
2019
21%
72%
19%
67%
75%
25%
52%

المفاهيم الاساسية

المفاهيم الأساسية

التخطيط الاستراتيجي

يعتبر التخطيط الاستراتيجي من الأدوات الهامة للدولة والمنظمات لتحقيق الغايات الوطنية وفق خطة مدروسة تستوعب كافة أنشطتها (الداخلية وشراكاتها الخارجية) في كافة محاور عملها اليومي لتحقيق الرؤية المتواضع عليها بغرض صناعة المستقبل المرسوم في نهاية الخطة الإستراتيجية الوطنية وتسعي الدولة الي تطبيق أفضل المعايير العلمية والعملية بجودة عالية وتضمن إسناد القطاعات لبعضها البعض ولذلك تسعي الدول إلي رسم إستراتيجية تلبي مطالب الواقع الراهن وتحقق حلم المستقبل وتضمن حقوق الأجيال القادمة وتساهم في تحقيق الأمن الإنساني[٤٥] وتعلي من مصالح الدولة بما يحقق مصالح المواطن وينمي قوة الدولة ويرفع من مكانتها في النظام الدولي.

إن الدولة وقطاعات الأعمال الخاصة والشركات والمنظمات تلجا إلي وضع إستراتيجية لتحقيق الأهداف والمصالح في عالم يعج بالاستراتيجيات المضادة لدول وقطاعات الأعمال والمنظمات لديها رؤيةإستراتيجية وتخطيطية واضحة المعالم ، وهنا ينشا مفهوم (صراع الاستراتيجيات) والتي تتطلب وضع رؤية واضحة المعالم

٤٥- د.يسن الحاج عبدين ، مصدر تم ذكره ،ص١٢.

وليس خبط عشواء أوالإدارة بالأزمة.

في الواقع أن هناك خلافاً في وجهات النظر بين التخطيط الاستراتيجي المركزي، على المستوى العام أو اللامركزي على مستوى الوزارات والأقسام والوحدات التي تكون المنظومة العامة للدولة. وقد أجريت بحوث عديدة حول الخطط الاستراتيجية العامة ولكن لا توجد بيانات وافية عن الجهود على مستوى الأقسام أو الوحدات الصغيرة. فبينما يرى البعض أن عدم وجود تنسيق مركزي في التخطيط الاستراتيجي للمنظمة ككل ربما ينتج عن ذلك مخططات استراتيجية لا تؤدي الفائدة القصوى المرجوة منها؛ يرى البعض الآخر أن التخطيط الاستراتيجي على مستوى الوحدات[٤٦]

الرؤية الإستراتيجية

وهي تعبر عن (الحلم الوطني) عما ستكون علية الأوضاع عند نهاية تنفيذ الخطة الإستراتيجية ، وهي انتقال من وضع راهن معين عند بداية التخطيط إلي وضع مستقبلي أفضل ، وتحقيق الأهداف والترتيبات المتفق عليها وتنفيذ الشركات (داخلية وخارجية) والاستفادة من البيئة الخارجية والتنافس لتحقيق أهداف الدولة[٤٧].

تتضمن الرؤية الشعارات المتفق عليها ، وتجد القبول من النخبة المفكرة والمبدعة وتنال رضا الجمهور وتضافر

٤٦- د.عصام الفيلالي، التخطيط الاستراتيجي للدول، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيزن الرياض ٢٠١٠ ،ص٢١.

٤٧- د. محمد حسني ابوصالح، التخطيط القومى الاستراتيجي، ،شركة الزيتونة للطباعة ، ط 10، الخرطوم، السودان، 2014م ،ص128

كل المؤسسات (الخاصة والعامة) لتحقيقها لأنها تمثل المصالح الإستراتيجية المتواضع عليها،الرؤية تكون شاملة ومحكمة وتصاغ في جمل وعبارات واضحة مفهومة يسهل استيعابها للجميع لأنها تحدد مصير الأمة وتعبر عن مستقبلها وحقوق الأجيال القادمة وتحافظ علي التماسك الوطني وتحفظ الأمن القومي وتنبع من قيم الأمة نفسها (عقيدتها ،ثقافتها وهويتها).

المسار الاستراتيجي

وهو الطريق و(المنهج) المتفق علية والمتواضع علي المضي فيه للوصول للغايات والأهداف الوطنية، وتعتبر عملة رسم المسار الاستراتيجي من أهم عمليات التخطيط الاستراتيجي لأنه يتطلب التوافق بين الفئات كلها (اجتماعية ثقافية ودينية) و يعبر عن هوية الدولة السياسية ويحدد شراكاتها الخارجية وكما أن المسار الاستراتيجي يعبر عن تطلعات الجماهير ويحدد طرق تنفيذ وثيقة المصلحة الوطنية.

الأهداف الإستراتيجية

وهي تعبر عن ما يطمح تنفيذه في كافة القطاعات الإستراتيجية وعملية تحديد الأهداف تنبع من احتياجات الأمة (العاجلة والمستقبلية) ويضع كل قطاع أهدافه ومن ثم تصاغ منها الأهداف الكلية او يمكن العكس أيضا بوضع أهداف كلية وتترجم إلي أهداف قطاعية حسب المتطلبات[٤٨].

٤٨- د. سلام الحاج عبد الله باب الله ، الاستراتيجية مدخل متكامل لدراسة وفهم علم وفن الاستراتيجية، شركة اواب للطباعة ، الخرطوم ،السودان ، ٢٠٠٧م ،ص ١٢١.

تصاغ الأهداف الإستراتجية من قبل فرق بحثية متخصصة تمثل (العقل الاستراتيجي) وتجري عليها عمليات تدقيق وبحث حتي لاتكون فضفاضة أو عمومية أو اتخذت دون عصف ذهني ومراجعة الخبراء والمتخصصين وهي (عصف ذهني تراكمي) و يراعي في وضع الأهداف (الكلية والفرعية) عدة عوامل من أهمها

أ- الواقعية
ب- التناسق
ج- الإسناد
د- تكامل الأدوار
ه- القدرة علي توصيف المشكلة

القيم الوطنية

كل امة من الأمم تمتلك رصيد من القيم تكون علي مدي طويل من الزمن تهذبه العقيدة والأفكار والرؤي الوطنية والتصورات المجتمعية وتظهر هذه القيم في سلوك عموم الشعب ويترجمها السياسي الي نشاط فعلي وتصاغ في شكل أهداف وغايات تسعي منظمات المجتمع المدني الي تحقيقها وإنزالها علي ارض الواقع ، هذه القيم عبارة عن مقدسات موروثة من الأجيال وقد يحدث فيها تطور نتيجة لثورة علي التقاليد فيعاد صياغتها أو تظهر تيارات فكرية تعمل علي تهديم قواعد الايدولوجيا والقيم .

لكن الثابت والمنظور ان عملية التغيير تأخذ وقتا حتي تصبح القيم الجديدة مقبولة في أوساط عامة الشعب ،

لذلك تتبلور القيم الخاصة بالأمة في التوجهات السياسية التي تحكم حركة تطور الحياة الاجتماعية والثقافية ، وقد تتعدد المفاهيم والقيم داخل الدولة الواحدة إلاإن المشتركات بين المكون الاثني تبقي هي العلامة الواضحة في تاريخ تطور الشعوب والأمم في كل مراحل نهضتها السياسية وحتي عمليات التحديث وإعادة إنتاج القيم لاتحدث في حزمة واحدة بل تتم عمليات التغيير ببطء مما يساهم في حفظ توازن الأمة ،من أسرار النجاح للدول المتحضرة والمتقدمة، راجع ذلك الى الالتزام بالسلوك الانضباط الذاتي[٤٩]، هذا سواء كان على مستوى (الفرد، والجماعة، والمؤسسة، والمجتمع) بأكمله بالقيم الاستراتيجية المتواضع عليها.

الاهتمام بالتفوق المادي والقيمي للدولة بقدر ما أثار الاهتمام بالتفوق في العوامل المعنوية.وهذه العوامل بالتأكيد يمكن الاستفادة منها وإظهار قدر الإمكان عوامل نجاح المؤسسات الوطنية ،و محاولة استخلاص أهم النقاط الإيجابية التي يمكن أن تكون عاملا إيجابيا يساهم في تكييف المؤسسات العامة الوطنية و أثرها في التغيرات التي فرضتها الظروف الاقتصادية الحالية ، والاستفادة منها تكون بإذكائها وتوجيهها في ظروف البلد وليس بالخضوع لها[٥٠].

٤٩- د. تقية محمد المهدي حسان ، من أسرار نجاح التجربة اليابانية ، الاكاديمية العليا للدراسات الاجتماعية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشف ، الجزائر، الجمهورية الجزائرية ،٢٠١١م، ص١٤٢.

٥٠- د. تقية محمد المهدي حسان ، مرجع سبق ذكره، ص١٤١.

القيم والإستراتيجية

تستند عمليات بناء الخط العام للدول علي مجموعة القيم الوطنية للأمة فتجئ الموجهات العامة للاستراتيجيه و متوافقة مع عمليات العصف الذهني وإعادة تقييم الفرص والمهددات والمخاطر ونقاط الضعف والقوة التي يمكن للمحلل الاستراتيجي دراستها للخروج بما يعرف بالمصالح القومية او المصالح الإستراتيجية وحفظ الهوية السياسية والاجتماعية للدولة المراد التخطيط لها وإعادة إنتاج أدوات القوة فيها.

ان القيم النابعة من وحي الضمير العام للشعب وما يؤمن به من فضائل هي موضع دفاع الأمة عن شرفها وأهدافها وغاياتها الإستراتيجية ، لذلك يسعي المخططون الي معرفة وإدراك القيم لتتوافق مع المواجهات العامة في الخطة الإستراتيجية، وبذلك يضمن المخطط إسناد شعبي ومحلي للقيم التي تحدد غايات الإنسان في مجتمع ما او دولة ما.

ان عملية التخطيط الاستراتيجي يجب ان تكسب رضا الجمهور وتميل وفق الخط العام وتراعي الذوق والمزاج حتي لا تتعرض للانحراف ،فقد تكون الخطة جيدة وأهدافها معقولة لكنها لا تكتسب الإسناد المطلوب علي المستوي الشعبي مما يعرضها للإهمال وعدم التفاعل بالتالي تظهر معوقات جدية تؤدي الي انحراف كبير عن الغايات المرسومة في الخطة الإستراتيجية بالتالي فشل النهضة الشاملة والاستفادة من الموارد والإمكانات المتاحة

في الدولة مما يخلق صراع يمكن ان يقود الي ما يحمد عقباه سياسيا واقتصاديا وامنيا مما يقود الي فشل شامل داخل الدولة.

الإستراتيجية والأمن القومي

كان مفهوم الأمن في فترات سابقة محصورا علي أداء الأجهزة المناط بها حفظ الأمن العام داخل الدولة والتي تعتبر مفهوم الأمن القومي صيانة مصالح الدولة من الأخطار والمهددات الداخلية والخارجية والعمل علي ضبط السلامة العامة داخل الدولة ، كما ان الدراسات الأمنية ايضا ارتبطت بأجهزة المخابرات التي عملت علي تطوير مراكز البحث الامني وبالتالي كان المفهوم محتكر[٥١] .

الا ان التطور السريع في الحياة العامة جعل المفهوم يتوسع ويخرج من اهتمام اجهزة المخابرات الي الجامعات ومراكز البحث العلمي وأصبح يهتم بما يعرف بقوي الدوله الشاملة التي شملت كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والإعلامية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والقوي العلمية .

أصبح المفهوم أوسع من ماعون أجهزة المخابرات لينداح في كل يحيط بحياة الفرد وما يهدد استقرار المجتمعات وامن الدولة ، ولم تعد مفاهيم عسكرة الأمن تناسب عالم متشابك وواسع العلاقات وكثيف الترابط في

٥١- د. عادل حسن محمد أحمد ،تحديات الامن القومي السوداني بعد نهاية الحرب الباردة واستراتيجية مواجهتها ،مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم السودان،٢٠١٣م ،ص٧١.

عصر ما بعد العولمة أصبح من الضروري علي الدولة ان تدرك حجم الأخطار العابرة والحدود والتي تتمظهر في أنماط وانساق جديدة فأصبح مثلا خطر تسليح المال والقدرة علي شن هجمات اقتصادية والكترونية او تغيير أنماط الغذاء والذوق العام من المهددات الجديدة التي لا تكافحها أجهزة المخابرات لوحدها بل هي عملية تحتاج تضافر كل مؤسسات الدولة الواحدة من القوي العسكرية والأمنية والنخب السياسية والاجتماعية والإعلام وكل قوي الدولة الشاملة.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية برزت دراسات الأمن القومي ليتنقل من مفهوم ضيق الحيز ليشمل كل مصالح الأمة واتبعها قيام مجلس الأمن القومي الأمريكي في العام ١٩٤٧م ، واعتبر قيامه ونجاحه في رسم الخط العام وتوليه الدفاع عن مصالح الدولة الامريكيه إيذانا بعصر جديد من الدراسات التي تشمل كافة مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإعلامي والتكنولوجية بجانب الدراسات المتعلقة بالأمن كمؤسسات والقوات المسلحة[٥٢].

أن إدراك المهددات التي تعوق بناء الأمة وتخرب التصور العام للشعب وتفرز أوضاع أمنية يمكن أن تقود الي تغييرات كبري او تساهم في خلق حالة الإحباط العام ومن ثم تؤدي إلي التخريب المادي والمعنوي وهي الخيط الرابط بين علم الإستراتيجية ودراسات الامن القومي ، لان الاستراتيجيه تؤدي إلي إسناد الأمن

٥٢- د. علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة علي الشرق الاوسط التأمر الاميريكي الصهيوني ،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، لبنان ،٢٠١٣م ،ص ٣٤.

العام بينما الأمن يقود إلي الاستقرار الذي يلازم التنمية بالتالي فان التنمية والأمن وجهان لعملة التقدم والازدهار والمحافظة علي القيم.

لم تعد مهددات استخدام السلاح (الحرب) هي الخطر الأبرز كما كان في عقود سابقة ، اذ كانت تسوي الصراعات بإعلان الحرب واستخدام القوة في سبيل تحقيق النصر والوصول للغايات ووقف المهددات ، ومرد ذلك ان المهددات تطورت بتطور الحياة الإنسانية فخطر الهجمات الكترونية يمكن ان يهدد الاقتصاد والأخلاق العامة وينشئ أوضاع غير مرغوب فيها داخل الدولة الواحدة ، لذلك يجب ان تتطور الأساليب لإدراك مكامن التهديد الجدي للأمة[٥٣].

وهذا الادراك يجب ان يكون متسقا مع قواعد تحليل المخاطر المتنوعة التي تواجه الامم وقد تختلف المهددات من دولة الي اخري او حتي داخل الدولة الواحدة ، فيجب تحليل الاحتياجات الراهنة والمستقبلية ودراسة البيئة الداخلية ومن ثم البيئة الخارجية وحجم المخاطر التي تهدد الاستقرار ووضع تصورات وسيناريوهات متنوعة مترابطة ومتماسكة يمكن خلالها تحديد المسار الاستراتيجي الصحيح للدولة.

٥٣- د. محمد حسين ابوصالح ، مرجع تم ذكره ،ص ٢٣٦.

هندسة القوانين

وهي مراجعة شاملة للقوانين لتتلأم مع الإستراتيجية وتقدم لها الحماية والإسناد وتقف كحارس للجهد الاستراتيجي الكلي ، هندسة القوانين تعني ربط القوانين بما تم الاتفاق علية بين (الجمهور والدولة) بحث تكون دستورية ونابعة من المؤسسة التشريعية ولها القدر علي المحاسبة في حالة الانحراف عن المسار الاستراتيجي ومراجعة الانحراف في التنفيذ وتمنع الانزلاق في سياسة معالجة وإدارةالأزماتبالأزمات او (السلوك الشخصي للموظفين العامين) او التهديد من قبل حزب سياسي او جماعة مسلحة .

الاطار الزمني للتخطيط الاستراتيجي

ترتبط الخطط الإستراتيجية بمدي زمني محدد وتوقيتات يتم مرحلة الأهداف في مديات زمنية للوصول الي الغايات من عمليات تكتيكية ومرحلية، وغالبا ما يكون المدي الزمني التخطيطي لتغير الأوضاع في أي قطاع حسب ماهو متعارف علية ومعمول به هو خمس سنوات ويطلق علي (الخطة الخمسية) او (عشرية) في العشر سنوات او أكثر من ذلك ويمكن أن تصل الي خمسين عاما او أكثر من ذلك حسب الرؤية وإمكانية التقدم في تحقيقها.

كلما كان المدي الزمني كبير يمكن من تجزئة الأعمال وانجاز الخطة للوصول (الحلم الاستراتيجي) ويمكن صانع القرار من تنفيذ سياسات وتلافي الوقوع في الأخطاء

ومنع الانحراف عن الخطة[٥٤].

كما أن الدول الكبري تنفذ خطط تتميز بأنها ذات مدي طويل ، وارتبط التخطيط بالمدي القصير بمعالجة الأزمات في الغالب أو التغلب علي صعوبات راهنة تتطلب معالجة سريعة بإمكانيات محدودة، كما أن المدي الزمني في الغالب الاعم مرتبط بتمويل الخطة ومحاولات تحويل المشروعات الي أموال (التقريش) ومن ثم البحث عن التمويل اللازم

التعقيدات الداخلية والأوضاع المتحركة في البيئة الخارجية (الساحة الدولية) تتطلب زيادة (المدي الزمني) ،ومرد ذلك إن التغيير في الوضع الراهن الي الصورة المرجوة يواجة بعقبات الاستراتيجيات المضادة مما يتعين البحث في جزئية الأنشطة العلمية وتنسيق الأعمال بين القطاعات المختلفة ، فمثلا دولة ما تمتلك بنية تحية جيدة ومستوي تعليم متميز واقتصاد جيد يمكنها تغير الأوضاع إلي الحالة المخطط لها في مدي زمني معقول علي عكس دولة ما تعج بالصراعات السياسية والعسكرية ولديها أوضاع اقتصادية سيئة فأن عملية تغيير الوضع الرهن تتطلب صبرا طويلا وإتباع إجراءات تكتيكية للخروج من دائرة الأزمة الي المسار الاستراتيجي والانطلاق نحو مستقبل أفضل.

٥٤- د. عثمان محمد غنيم ، مرجع سبق ذكره، ص٤٠.

الحلم الاستراتيجي

وهو الوضع الأمثل المنشود في المستقبل[٥٥] الذي يفترض ان تكون علية الأحوال بعد نهاية المدي التخطيطي، فكل مجتمع يحلم بأن تحدث فيه تغيرات علي نحو أفضل وتحقيق قدر الرخاء والرفاه والمساواة وتدوال سلمي للسلطة وبناء قوة وضع مميز في المجتمع الدولي والإقليمي ، وتطوير قطاعات الدولة (الاقتصادية – السياسية – علمية- تكنولوجية – أمنية عسكرية – ثقافية و الاجتماعية).

القوة الإستراتيجية

وهي مجموع الإمكانات البشرية والمادية التي تتملكها الدولة قديما كانت تعتبر القوة العسكرية وحدها هي المحدد لقوة الدولة وكانت تقاس بجيرانها او إقليمها[٥٦] في العصر الحديث تحولت الي القوي الشاملة (اقتصادية وعسكرية وإعلامية وتكنولوجية واجتماعية ... الخ).

علي الصعيد الدولي تعني القوة الاستراتيجية قدرة الدولة علي مواجهة القوي الاخري والصمود أمامها وهذه القدرة يشار لها بالقوة القومية أو القوة الاستراتيجية التي تمكن الدولة من التاثير علي سلوك الدول الاخري باستخدام أدوات (عسكرية صلبة او أدوات ناعمة) بالكيفية التي تخدم أغراضها، ونشير الي أن طبيعة العلاقات الدولية تحدد الكيفية التي تستخدم الدولة قوتها الاستراتيجية

٥٥- د. محمد حسين ابوصالح ، مرجع سبق ذكره ،ص١٣٤.
٥٦- د.محمد العباس الامين ،التخطيط الاستراتيجي للامن القومي ، المركز العالمي للدراسات الافريقية، الخرطوم ، السودان، بدون تاريخ نشر ، ص١٤٢.

للدفاع عن مصالحها وأهدافها[٥٧].

القدرة

وتعني القدرة علي استخدام القوة او التلويح بها والقوة بدون قدرة لايمكن الاستفادة منها والقدرة تعني الإرادة لتحريك واستلهام القوي البشرية والمادية للوصول إلي غايات الأمة

والقدرة يقصد بها ايضا الاردة السياسية ودفع الاخرين نحو قبول معلومات معينة او تجاهل ورفض معلومات أخري طبقا لمدي إتساق تلك المعلومات مع تلك العقائد الاستراتيجية للدولة التي تمتلك القوة الاستراتيجية[٥٨].

العولمة

وهي مرحلة من مراحل تطور البشرية لها وظهرت مفاهيم العولمة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز القطب الواحد الأمريكي إضافة الي تنامي ثورة المعلومات والتشبيك بين أطراف العالم حتي صار غرفة صغيرة .

العولمة عرفت بأنها اتجاه تاريخي نحو إنكماش العالم وزيادة وعي الافراد والمجتمعات بهذا الانكماش بما يعني تقارب المسافات والثقافات وترابط الدول والمجتمعات وحدوث تلاحم بين الداخل والخارج وتزايد الثاثير في سلوك الافراد والمجتمعات وتذويب الفوارق الثقافية[٥٩] .

٥٧- د. فاروق عمر عبد الله العمر ، بدون دار نشر ، الكويت ، دولة الكويت ، ٢٠٠٠م ،ص١٧.

٥٨- د. محمد السيد سليم ، التحليل السياسي الناصري دراسة في العقائد والسياسة الخارجية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، ١٩٨٣م ، ص٣١.

٥٩- د. عبد العزيز المنصور ،العولمة والخيارات العربيةالمستقبلية ،مجلة جامعة دمشق

صراع الإستراتيجية

ويقصد بها تصادم المصالح والعقائد والتفاعل بينها سلما او حربا وتعني ان هناك استراتيجيات تسعي كل إستراتيجيةإلي تحقيق الرفاه وتنظيم شئونالأمة مما يتطلب تعاونا او صراعا وتثير هذه الصراعات عواصف فأما ان تكون في (وسط العاصفة) فتكون إستراتيجية إدارة أزمة أو في تحالف أوصانع للإستراتيجية الكونية.

القرن العشرين شهد تطورا رهيبا في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي ولم تعد الامم تعتمد علي النجاحات الفردية بل ينظم العمل وينسق في شكل خطة استراتيجية موحدة الاهداف والغايات وذلك للوصول للحلم في ظل بيئة دولية تشهد تنافس وصراع حول إمتلاك القوة ،وتتميز بالغموض وتسارع الاحداث وكثرة المهددات وحالة الاستقطاب الدولي، واصبح التنافس الدولي يعتمد علي برامج بحثية تتبناها الدول ويشارك الافراد في انجازها وتحقيق القدرة علي صيانة الامن القومي للدولة[٦٠]

للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٥ ، العدد الثاني ، دمشق ، سوريا ،٢٠٠٩م نص٥٦٢.

٦٠- سلسلة إصدرات نحو المجتمع والمعرفة، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز ، الاصدار رقم ٢٩ ،الرياض ، المملكة العربية السعودية ،٢٠١٠م ، المقدمة ص ك.

الأزمة الإستراتيجية

حالة تعترض مسار الأمة فتقدها عن التقدم وتعرقل استراتيجيتها وقد تكون عابرة أو تستغرق زمنا طويلا وتتطلب أن تصاغ لها إستراتيجية ممرحلة لتجاوزها وتبحث في أسبابها ومحركاتها.

التكتيك

كل ما يخدم تنفيذ الإستراتيجية ويكون عملا مرحليا أو برامج قصيرة المدي الزمني للوصول للغايات الكبري [٦١]

٦١- د. لواء ركن يوسف ابراهيم السلوم ، معجم المصطلحات العسكرية ، دار العبيكان ن الرياض ، المملكة العربية السعودية ،٢٠٠٠م ،ص ١١٣.

مفهوم القوة الإستراتيجية

مفهـوم القـوة فـي النظـام الدولـي مـن احـدي محـددات لعلاقـات بيـن أطرافـه الفاعلـة حيـث يتحـدد حـراك الدولـة داخـل المجتمـع الدولـي بنـاءا علـي قوتهـا وقدرتهـا علـي فـرض مصالحهـا وإجبارالآخريـن علـي احتـرام قوتهـا ، أن مفهـوم القـوة يرتيـط ارتبـاط وثيـق بمعرفـة كيفيـة صناعـة القـرار الدولـي وكيفيـة التحـرك غلـي المسـرح الدولـي ومصائـر الـدول ترتبـط ارتبـاط وثيـق بالجغرافيـة السياسـية مـن منظـور الجيوبولتيـك[٦٢].

فـي فتـرات سـابقة أكـدت العديـد مـن النظريـات التفسـيرية للعلاقـات الدوليـة بـان المجتمـع الدولـي عبـارة عـن سـاحة تسـودها قوانيين(قـوة الغـاب) وانـه لاسـلطة فـوق سـلطة لدولـة لذلـك تسـعي الـدول الـي وضـع اسـتراتيجية وهـي خطـة تكفـل لهـا البقـاء كسـلطة مسـتقلة وقـادرة علـي الحـراك وحمايـة مصالحهـا وسـيادتها الوطنيـة ومجابهـة التحديـات التـي تفرضهـا ممارسـة الاسـتراتيجيات المعاديـة[٦٣].

قديمـا كانـت النظريـات التـي تفسـر الحـراك فـي المجتمـع الدولـي تؤكـد شـكل الفوضـي فـي النظـام الدولـي

٦٢- د.جاسم السلطان، الجغرافيا والحلم العربي الحلم العربي القادم جيويولتيك عندما تتحدث الجغرافيا، دار تمكين ، بيروت لبنان، ٢٠١٣م ،ص ١٠.

٦٣- همسة قحطان خلف الجميلي ، الاصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات ، دار المنهل للنشر ، ابوظبي ، دولة الامارات العربية المتحدة،٢٠١١م ،ص ١٣٠.

الـذي اعتبـر ان الدولـة هـي الوحـدة المكونـة للنظـام الدولـي وانـه لاتوجـد سـلطة فوقهـا وبذلـك تكـون التفاعـلات عبـارة عـن تنافـس وصـراع ويظهـر فيهـا ايضـا نوعـا مـن التحالفـات والشـراكات بغـرض تحقيـق المصالـح الإسـتراتيجية، وهـذا التنافـس والصـراع والتعـاون يخلـق حالـة مـن السـيولة فـي العلاقـات ويدعـم نظريـة الغمـوض فـي السـاحة الدوليـة ،كمـا تعتبـر نظريـة التناسـق فـي النظـام الدولـي بـان الدولـة حيـن تقـر القوانيـن الدوليـة والمعاهـدات إنمـا تتنـازل الدولـة باردتهـا عـن بعـض صلاحياتهـا بغـرض الحفـظ علـي الأمـن والسـلم الدوليين وإقـرار التعـاون فيمـا أقرتـه (نظريـه الاعتمـاد المتبـادل) ، إذ إن الدولـة لوحدهـا لايمكـن تحقـق أهدافهـا منفـردة لذلـك تدخـل فـي المعاهـدات والتحالفـات تلتـزم بهـا وتعمـل علـي صيانتهـا [٦٤].

كل دولـة تعمـل علـي محوريـن لتحقيـق أهدافهـا فـي النظـام الدولـي وهمـا (محـور اعتمادهـا علـي مواردهـا لتحقيـق أمنهـا وصيانـة سـيادتها وبنـاء اقتصادهـا مـن خـلال خطـة تنمويـة داخليـة ومحـور خارجـي وتعمـل علـي اسـتقلال علاقاتهـا الخارجيـة ومواردهـا للتفاعـل فـي البيئـة الدوليـة) لذلـك تقسـم محـاور نشـاطها الـي العمـل فـي (البيئـة الداخليـة وبيئـة خارجيـة)، إذ إن اقتصـاد السـوق يفـرض علـي الدولـة أن تزيـد مـن أنتاجهـا لرفـع مسـتوي الدخـل الكلـي للبلـد ومسـتوي دخـل الفـرد وتحقيـق الرفـاه والقـوة والمحافظـة علـي وجودهـا كقـوة فـي المجتمـع الدولـي .

وكمـا أن كل دولـة تعمـل علـي تحقيق خطتها الإسـتراتيجية

٦٤- تحليل الصراعات ، معهد السلام الاميريكي، واشنطن ، الولايات المتحدة الاميريكية، الاصدارة رقم ٣ ، ٢٠٠٦،ص٧.

فـي ظـل وجـود اسـتراتيجيات معاديـة مـن دول أخـري أو منافسـة لهـا تختلـف معهـا فـي المصالـح الايدولوجيـة ،ونظـرا لوجـود فاعليـن فـي البيئـة الدوليـة يملكـون القـوة العسـكرية والاقتصاديـة والنفـوذ السياسـي (الـدول الكبـري) ويسـعي هـولاء الأقويـاء (الفاعليـن) إلـي فـرض قوتهـم علـي الـدول الناميـة بهـدف السـيطرة علـي المـوارد وخلـق واسـتحواز حصـص سـوقية فـي السـاحة الدوليـة ، فـكل فاعـل قـوي (دول أو شـركات عابـرة الحـدود) تضـع اسـتراتيجيات لإخضـاع الـدول التـي تـري فيهـا مصالـح لذلـك تمـارس ضغـوط وفـق حـراك اسـتراتيجي محسـوب مـن خـلال دراسـة الفـرص والمهـددات ونقـاط القـوة ونقـاط الضعـف ،عبـر تحليـل منظـم للوصـول إلـي أهدافهـا وتجنـب المهـددات التـي يمكـن تحويلهـا إلـي فـرص مـن خـلال الضغـط علـي الـدول الصغـرى أو تجنيهـا مـن خـلال الشـراكات .

إزاء التنافـس الكبيـر بيـن الـدول لتحقيـق مصالحهـا تقـوم الـدول الكبـري لإخضـاع الـدول الناميـة مـن خـلال اسـتخدام أدوات (عسـكرية واقتصاديـة وتكنولوجيـة وثقافيـة وسياسـية) لتعزيـز قوتهـا الضغـط علـي الـدول المارقـة علـي سياسـتها والمهـددة لنفوذهـا فـي السـاحة الدوليـة ، علـي الرغـم مـن إقـرار النظـام الدولـي مؤسسـات فـوق الدولـة (الأمـم المتحـدة والبنـك الدولـي والمحكمـة الدوليـة ومنظمـات متخصصـة أخـري) لتنظيـم علاقـات الـدول مـن خـلال المعاهـدات الدوليـة الراسـخة إلاأن الـدول القويـة القـادرة فـي كثيـر مـن الأحيـان تتجـاوز هـذه المنظمـات المعاهـدات وتفـرض أوضـاع دوليـة معينـة تخـدم مصالحهـا.

إذا لـم تنجـح الدبلوماسـية الوقائيـة ومنـع الأزمـة فقد يسـتمر تصاعـد التوتـرات الأزمـة عبـارة عـن مواجهـة محمومـة بيـن قـوات مسـلحة محتشـدة وجاهـزة للقتـال وقـد تشـترك فـي تهديـدات ومناوشـات عرضيـة بسـيطة ولكنهـا لـم تمـارس أي قـدر مـن القـوة ذي أهميـة. ويكـون احتمـال انـدلاع الحـرب مرتفعـاً[٦٥].

تثور في ذهن المراقب لاشكال الاستراتيجيات الدولية المتجددة والمتطورة دوما اسئلة كثيرة من بعضها الاتي

١. مـا هـو العامـل الحاسـم فـي تحديـد سـير العلاقـات الدوليـة هـل هـي القـوة أم الاقتصـاد والثـروة أم الأفـكار والثقافـة .

٢. هـل يمكـن لنظريـة واحـدة مـن النظريـات المطروحـة فـي مجـال العلاقـات الدوليـة أن تفسـر جميـع التفاعـلات الدوليـة نظـرا لوجـود التعقيـدات المتشـابكة والعلاقـات والمصالـح المتضاربـة.

٣. هـل يمكـن أن ندعـي ان هناك شـكل واحـد للاسـتراتيجيات المضادة

٤. هل كل استراتيجية مضادة لها مجال محدد .

٥. هـل يمكـن الاعتمـاد علـي اسـتراتيجية واحـدة و محـددة فـي وصـف وتفسـير حالـة معينـة تمـر بهـا الـدول المسـتهدفة.

٦٥- تحليل الصراعات ، معهد السلام الاميريكي، مصدر سبق ذكره ، ص٩.

المصالح الإستراتيجية والعولمة

أفزرت العولمة او عمليات التحديث والاندماج أوضاع التغير والتطور وتطلبت تحديثا في المحركات و المهام لمواكبة العولمة ، وأضحي من الضرورة دراسة المتغيرات علي الساحة السياسة حيث إنهارت في عصر العولمة العديد من المفاهيم مثل الحدود وسيادة الدولة المطلقة داخل إقليمها وتمت عولمة وتدويل قضايا حقوق الإنسان والأقليات والجريمة المنظمة بحيث ان الدولة داخل إقليمها أصبحت أكثر انفتاحا من قبل كما أصبح الإعلام الحر من خلال الهاتف النقال ينقل صورا وأحداث يطلع عليها كل العالم مما تطلب إعادة النظر في أساليب التخطيط وصناعة القرار الاستراتيجي .

عملية التطور التكنولوجي في الإنتاج والتواصل والاندماج وهي عملية سريعة التطوير تتحكم التكنولوجيا التي أصبحت وحشا يتطور علي مدار الساعة وتتطلب المواكبة وهي وتصنف الدول الي (منتج ومستهلك) مما يتطلب لحاق عجلة تطورها السريع من استجلاب (الأدوات والبرامج) والاهتمام بالبحث العلمي ، ليتسق نشاط الدولة مع التطورات والتحولات في البيئة الاقليمية والدولية[٦٦]، كما أن فهم البيئة الدولية أمرا ضرويا لتجنيب البلاد الازمات والمصاعب واكتساب الفرص وما تتيحة العولمة من نقاط قوة وتجنيب البلاد مكامن الضعف والتهديد.

٦٦- د. الطاهر محمد أحمد الشيخ الفادني ، الاستراتيجية والامن القومي ، جامعة النيلين ، الخرطوم ، السودان، ٢٠١٤م ، ص٢٣.

النمو المتسارع للاقتصاديات أصبح مرتبط بالتخطيط وحسن استقلال الموارد وتحويل المادة الخام وإكسابها قيمة مضافة مع الاجتهاد في تنويع الإنتاج من خلال إسناد (الزراعة للصناعة والتكنولوجيا بشكل دائري) أي خلق سلاسل التواصل الإنتاجي لتحقيق الاعتماد بين المنتجين لزيادة الدخل الكلي وتحقيق حصص سوقية تمكن الدولة من إحراز تقدم اقتصادي يسند المجتمع والثقافة لتحقيق مصالح الوحدة السياسية ، وأقامة شبكة كثيفة من التبادلات الاقتصادية والعلمية والاجتماعية[٦٧] بما يخدم انسان السودان والاستفادة من الوجه الايجابي لظاهرة العولمة .

التماسك الثقافي والاجتماعي وتحصين المجتمعات بالقيم ومنعه من الانزلاق وراء ظاهرة تفكك القيم ألاخذة في الارتفاع وربط الاجيال القادمة بالدين والتراث المحلي مع الانفتاح علي الثقافات الاخري والتفاعل معها وإظهار الوجه الطيب لقيمنا والاستفادة من تجارب الآخرين الإنسانية ويتطلب هذا تحصين ثقافي واقتصادي وإقرار نوع من العدالة وأسلوب التدوال السلمي للحكم دونما إقصاء لمجموعة عرقية أو جهوية وفكرية[٦٨].

تحقيق قدر من القوة لمواجهة التهديدات في البيئة الخارجية والبيئة الداخلية من خلال بناء قوات مسلحة وشرطة وأجهزة استخباريه قادرة علي حفظ البلاد من

٦٧- د. سمير أمين ود.فيصل ياشير ، البحر المتوسط في العالم المعاصر دراسة في التطور المقارن الوطن العربي وتركيا وجنوب اوربا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان، ١٩٨٨م ، ص٨

٦٨- د. محمد العباس الامين ، نرجع سبق ذكره ، ص٨٤.

المهـددات ، ومنـع الأطمـاع الخارجيـة وتهديـد سـيادة الدولـة، أن بقـاء الدولـة متماسـكة فـي عصـر العولمـة يفـرض عليهـا أن تمتلـك القـدرة علـي تحقيـق أهدافهـا المطلوبـة بالاعتمـاد علـي جاذبيـة الدولـة والنمـوذج مـن حيـث الثقافـة والقيـم والمبـادئ التـي تسـند اليهـا وسياسـتها التـي تؤسـس صـورة ايجابيـة عنهـا ممـا يخلـق تعاطفـا معهـا[٦٩].

تحسـين الأوضـاع التعليميـة فـي مختلـف المراحـل وتوجيـه التعليـم ليوائـم سـوق العمـل لدعـم الإنتـاج والتركيـز علـي حرفـي وصناعـي ومبتكـر وقـادر علـي تخريـج اجيـال متخصصـة فيمـا يسـند الاقتصـاد كالزارعـة والصناعـة والتجـارة ونحوهـا ، والتركيـز علـي بيئـة التعليـم مـن ناحيـة المبانـي والمعانـي وجـودة المناهـج واكتشـاف المواهـب وتطويرهـا بمـا يخـدم المصالـح الإسـتراتيجية الوطنيـة المتفـق عليهـا[٧٠].

إقـرار نظـم تـدوال السـلطة (الدسـتور) وقبلـه إقـرار (وثيقـة المصالـح الوطنيـة) وخطـة وطنيـة (الإسـتراتيجية) وذلـك بمشـاركة كل فئـات الدولـة ، للخـروج مـن نفـق (ديمقراطيـة ، انقـلاب عسـكري ،ديمقراطـي .. الـخ) والتواضـع علـي الآليـات و التمثيـل العـادل للمواطنيـن فـي الوظائـف العامـة مـع الاعتمـاد علـي الكفـاءات العلميـة والمهنيـة فـي إدارة مفاصـل الدولـة الحيويـة وربـط الممارسـة السياسـية (حكومـة ومعارضـة) بمنظومة القيـم الوطنيـة والاجتماعيـة وإنهـاء ظاهـرة (التمـرد المسـلح) والتسـويات السياسـية والجهويـة.

٦٩- مجلة اتجهات الاحداث ، د. أمل صقر ، نماذج صاعدة إنتشار توظيف القوة الناعمة في العلاقات بين الدول ، ابوظبي ، الامارات العربية المتحدة ، العدد ٢٧، ٢٠١٨م ، ص٥٠.

٧٠- تركي السليمان ،دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير قطاع التعليم العالي وتحديد اتجاه وسياساته المستقبلية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ،٢٠١٢م ، ص١ .

تحقيق التنمية المتوازنة وتوزيع المشاريع التنموية حسب إمكانيات(الريف والمدن) من ناحية توافر الموارد والأيدي العاملة وجعل الإنتاج خارج العاصمة جاذبا بحيث تتخصص كل ولاية أو منطقة في إنتاج سلع متشابهه وذلك اعتمادا علي التخصصية بحيث تسهم هذه العملية في دفع عجلة الإنتاج الوطني وتحقيق دخل مرتفع للفرد مع اعتماد توزيع الخدمات في مناطق الإنتاج وجعلها جاذبة لهذه النهضة الإنتاجية الشاملة.

توفير وحصر قواعد البيانات والمعلومات حول (السكان، التعليم، الصحة،الطرق والجسور و الموارد الحيوانية والمعدنية ..الخ)[٧١] و ربط عمليات الإنتاج (زراعة ،صناعة وتعدين) لتسند نفسها وتقدم خدمات للإنتاج مع فتح البورصات والأسواق واعتماد نظام النافذة الإدارية والتحصيلية الموحدة ومنع الجبايات غير القانونية وتقديم تسهيلات لامتلاك أدوات العمل (ماكينات ،سيارات ،أراضي، والتمويل البنكي والتدريب...الخ) وإنشاء الجمعيات التعاونية والمشاريع الجماعية، لتصبح كل ولاية متخصصة في انتاج سلع وخدمات محددة وفق دراسات علمية واجتماعية واقتصادية محكمة.

إنشاء مركز قومي تخطيطي بحثي (عقل استراتيجي) مع مراكز بحوث علمية متخصصة في الإنتاج والتدريب الحقلي والميداني وقادرة علي تقديم وتنفيذ مخرجات التخطيط للمصالح وحماية هذا العقل الاستراتيجي بقوانين صارمة (هندسة القوانين) مع إيجاد نظريات لدراسة مدي التقدم الاستراتيجي مع توقع الأزمات والمنافسة وإكساب الإنتاج

٧١- د. أحمد بدر وأخرون ، السياسة المعلوماتية واستراتيجية التنمية ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠١م ، ص٢٣ .

قيمة مضافة وتحقيق الجودة ومراقبة عمليات الإنتاج ورصد التقدم والمعوقات[٧٢].

في ظل التحديات والتهديدات في البيئة الخارجية والداخلية إثر أنفتاح المجتمعات المحلية ولحاقها ركب العولمة توجب العمل علي المحافظة علي القيم الوطنية النابعة من ضمير الشعب وأخلاقة وثقافته وذلك لمنعه من الانزلاق في خطر التقليد الاعمي والاختراق الذي يتخطي الحدود بأستخدام ادوات ناعمة ، فالقيم تلعب دورا مفصليا في توحيد الثقافة والادارة الاستراتيجية وتعمل كممسك من ممسكات الوحدة الوطنية حتي شبهت بوظيفة قضبان السكك الحديدية للقطار[٧٣]، وتعمل الدولة علي صيانة المجتمع وتوعيته من المخاطر الخارجية.

أن المجتمعات البشرية موعودة بتغيرات جذرية في المستقبل القريب حيث من المحتمل أن يقل دور الدولة والحدود السياسية وتنفتح حركة البشر وتختفي كثير من معادلات السياسة والاقتصاد بفضل التشابك الكثيف للاتصالات بين البشر وتطور التقانة ، مما يتطلب التخطيط لهذه الاوضاع المستقبلي حيث يمكن ان يقود الذكاء الاصطناعي ثورة شاملة علي مختلف المستويات ويتحكم في كثير من المجالات الانسانية انتاجا وعلاقات وهو جلل يتطلب وضع الرؤي المستقبلية لتحصين مجتمعاتنا[٧٤].

٧٢- د. محمد حسين ابوصالح ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٩.
٧٣- د. يسن الحاج عبدين و أحمد ابراهيم عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٦.
٧٤- ملف مجلة اتجاهات الاحداث ـ تفرير المستقبل، العدد ٢٧، تداعيات الذكاء الاصطناعي أكبر من قدرة البشر علي استيعابها، ابوظبي ، دولة الامارات العربية المتحدة، ص٢.

تخطيط المصالح الإستراتيجية الوطنية

أن دراسة وتنسيق الأهداف والمصالح الإستراتيجية يتطلب عدة مستلزمات ضرورية للخروج بأفضل النتائج وأقل التكاليف، وذلك لضمان أمن الدولة والمجتمع من التهديدات الواردة من (البيئة الداخلية والخارجية) ومن أهم مايجب توافره هو الوعي العام بالوضع الراهن ورسم صورة للمستقبل المرجو والتحرك وفق المسار الاستراتيجي المرسوم.

أن وجود فريق بحثي متخصص ومدرك وواعي للاحتياج العام وقادر علي استيعاب الأزمات ومزود بالمعرفة المتوافق عليها من قبل كل الأطياف الوطنية (التكنوقراط) ومدعوم بقانون ودستور يتناسب مع أزمات البلاد الراهنة والمتوقعة مستقبلا، هذا الفريق البحثي الاستراتيجي يمثل (العقل) في الدولة ، إن تحليل الاستراتيجيةيمكن أن يساعد على الوقاية من المفاجآت غير المحمودة وإن معرفة الموقع والزمن اللذين يحتمل أن أن تتحرك فيهما هما من الاهمية بمكان وفهم امكانيات الدولة ومواردها الاقتصادية و العسكرية و الدبلوماسية ويمكن أن يتيح لها الوقت والمجال لإتخاذ التدابير الوقائية أو التخفيفية[٧٥].

كما يستلزم وجود فريق إحصائي متخصص لجمع

٧٥- جيمس سدلان وأخرون، الاستراتيجية الروسية في الشرق الاوسط ، مؤسسة راند البحثية ، واشنطن ، الولايات المتحدة الامريكية ، ٢٠١٧م ، ص١.

وتنظيم ودراسة المعلومات الإحصائية ويخرجها في شكل دراسات (السكان ، الموارد، الحدود، الاحتياجات العامة الراهنة، توقعات النمو ، أوجة القصور والندرة في السلع والخدمات و المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ..الخ) ويقدم المعلومات الإحصائية للفريق الاستراتيجي لتحديد أوجه التدخل في السلع والخدمات[٧٦].

التوافق علي ضرورة الحوار كمدخل لحل الأزمات السياسية والاجتماعية والجهوية ومنع رفع السلاح للوصول الي الأهداف السياسية (التمرد) وذلك من خلال الاتفاق علي وضع الوطن فوق المصالح (الحزبية ،الجهوية ومناطقية وثقافية) وعدم التعاون مع الأجنبي لتهديد الأمن القومي مع إتاحة حريات التعبير والتنقل والامتلاك ، كل هذا يضمن في وثيقة واضحة المعالم ومتفق عليها (وثيقة المصالح الإستراتيجية).

وقد ترتب على تلك المتغيرات بروز ظاهرة العولمة (Globalization) والتي أطلقت التواصل والتفاعل في الأنشطة الإنسانية بما يتعدى الحدود التقليدية مما يجعل الخطوط الفاصلة بين ما هو وطني وإقليمي وعالمي في أضيق الحدود ، وبذلك يتم التخلص من قيود الزمان والمكان، ولا شك أن هذه الظاهرة وما صاحبها من ثورة تكنولوجية وتكتلات دولية وانهيار للنظام العالمي ثنائي القطبية وسيطرة القطب الواحد)الولايات المتحدة الأمريكية(وبروز عوامل ضغط عالمية جديدة [٧٧]تتطلب

٧٦- د. احمد بدر ، مرجع سبق ذكره ، ،ص35 .

٧٧- محمد سعيد ال عياش الشهراني ، أثر العولمة علي مفهوم الامن الوطني ن جامعة نايف للعلوم الامنية ،الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦م ، ص ١٦.

وعـي المخططيـن الاسـتراتيجيين بهـا ومحاولـة العبـور فـي وسـط حقـول ألغـام (مخاطرالتحـولات الدوليـة السـريعة) والتـي تلقـي بظـلال علـي المصالـح الوطنيـة نتيجـة لتصـارع الاسـتراتيجيات الدوليـة وتنافسـها لتحقيـق الهيمنـة.

أن قيـام الشـراكات الداخليـة والخارجيـة لتحسـين أداء مؤسسـات المـال والإنتـاج وفتـح الأسـواق ومنـح الاسـتثمارات الخارجيـة فـرص للإبـداع والإنتـاج، ويضمـن ذلـك مـن خـلال وثيقـة اقتصاديـة متواضـع عليهـا متفرعـة مـن (وثيقـة المصالـح الوطنيـة الكليـة) وذلـك منعـا للانحـراف عـن المسـار الاسـتراتيجي[٧٨].

وجـود فريـق مراقبـة وإنذارمبكـر قـادر علـي قيـاس مـدي الانحـراف عـن المسـار الاسـتراتيجي ورصـد نقـاط الضعـف وإصـدار مؤشـرات الإسـناد بيـن القطاعـات المختلفـة والقـدرة علـي إعـادة تدويـر الفاقـد مـن الخطـة الإسـتراتيجية.

وجـود إسـناد بيـن القطاعـات أمـر مهـم أيـإن قـوي الدولـة الشـاملة (الاقتصـاد، الثقافـة، السياسـة ،التكنولوجيـا ، الاجتماعيـة ،العسـكرية والأمنيـة) وتتكامـل فـي أهدافهـا وسياسـاتها ومشـاريعها ومراحـل تنفيذهـا بحيـث توضـع خطـط فرعيـة تجعـل كل قطـاع يسـتفيد مـن انجـازات القطـاع الأخـر، وإكسـاب السـلع والخدمـات قيمـة مضافـة وتجويـد المنتـج النهائـي بغـرض امتـلاك (حصـص سـوقية) تسـهم فـي تحقيـق القـوة الاقتصاديـة ونيـل الدولـة مكانـة مرموقـة فـي النظـام الدولـي .

٧٨- فاطمة وناس ،المصالحة الوطنية كالية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر ، جامعة قاصدي ورباح و ، ورقلة ، الجمهورية الجزائرية ، بحث لنيل درجة الماجستير ، اشراف الدكتورة شليغم غنية ، ٢٠١٣م ،ص٨.

كما يتطلب أيضا رفع الحس الوطني وتحفيز المواطن ليتفاعل مع حزم المصالح الوطنية من خلال بث الوعي والإرشاد وإشراكة في عمليات الوعي والتقييم وصنع القرار ودمقرطة الأنشطة السياسية وجعله مدرك للتحديات الداخلية والخارجية بمختلف أشكالها ، لأن المواطن هو صاحب المصلحة في الاستقرار السياسي والاقتصادي ويستهدف المواطن بعمليات التنمية ورفع مستوي معيشة وقدراته.

عبر روبرت ماكنمارا ، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ، عن هذا الاتجاه في كتابه (جوهر الأمن) . فقد لاحظ أن امتلاك الأسلحة ، لم يمنع الثورات والعنف والتطرف ، ومثيري الشغب والاضطرابات من الفقراء من وقف أنشطتهم المهددة للأمن . كما أن الدول الأكثر استخداما للأسلحة والتي تشهد حالات العنف والحروب، هي الدول الأكثر فقرا ، والتي تقع في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية . وأرجع ماكنمارا هذه الظاهرة إلى الفقر .وضعف البنية الاقتصادية لتلك الدول ، مما يضر بأمنها القومي[٧٩] . وأن السلاح والقوة العسكرية ، قد تكون جزءا من الأمن ولكن ليست كله، وبهذا يتطلب اعادة تقييم العمليات التربوية علي أساس أن الوعي بالمصالح الوطنية ليس كله عبر مفاهيم (العسكرة وألامننه) بل برفع الوعي عبر التعليم لحفظ حقوق الاجيال القادمة.

٧٩- د. هاشم محمد الامين البدري ،إستراتيجية علاقة التعليم بالأمن القومي ، الاكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية، الخرطوم ، السودان ،بدون تاريخ نشر ، ص٨.

متطلبات التخطيط الاستراتيجي

أ- التواضع علي وثيقة مصالح وطنية شاملة متفق عليها
ب- انشاء العقل الاستراتيجي والمراكز المتخصصة (مراكز بحثية)
ج- جمع الإحصاءات والمعلومات الوطنية (جهاز إحصاء)
د- معرفة المتطلبات الوطنية (الراهنة والمستقبلية)
ه- فتح الشراكات والتحالفات الخارجية
و- تحديد المراحل الزمنية للتنفيذ (القيود الزمنية الملزمة)
ز- التوازن بين القطاعات والاسناد (التطوير الشامل دون أستثناء)
ح- استخدام أدوات المراجعة والرصد والإنذار السريع (التدخل الاستراتيجي)
ط- وضع الخطط البديلة لكل قطاع
ي- مراعاة أثر الاستراتيجيات المضادة من الدول الاخري
ك- مراجعة القوانين لحراسة الاستراتيجيات وضمان عدم الخروج عليها (هندسة لقوانين)
ل- وضع مناهج تعليمية متوائمة مع الخطة الإستراتيجية الكلية
م- تنفيذ مشاريع البني التحتية (إتصالات ، طرق ، مستشفيات.. الخ)
ن- إدماج واستخدام الماكينة والتكنولوجيا في العمليات الإنتاجية
س- توجيه التعليم ليتناسب مع سوق العمل
ع- مراجعة محركات الأزمات السابقة ومعالجتها (استخدام المنهج التاريخي في التحليل)

ف- الاستفادة من نقاط القوة والفرص ومراجعة نقاط الضعف والمهددات
ص- استطلاع الرأي العام والاهتمام بمؤشراته واتجاهاته
ق- وضع شروط مناسبة لتولي الوظيفة العامة .
ر- منع اختراق الاستخبارات من جهات تملك استراتيجيات مضادة.

١. ماهية المصالح الوطنية الإستراتيجية وأهدافها

أ- بناء اقتصاد قوي متعافي منتج ذا حصص سوقية واسعة
ب- تحقيق الرفاه ومستوي معيشي جيد للمواطن
ج- بناء نظام حكم يسع الجميع وقادر علي التداول السلمي للسلطة
د- بناء دولة قوية قادرة علي صيانة أمن أراضيها ومنع أي عدوان خارجي
ه- بناء مجتمع متماسك وفاعل ومنتج
و- تطوير القدرات والإمكانيات وإدماج التكنولوجيا
ز- القدرة علي خلق جو منافسة عادلة وشريفة في الإنتاج
ح- إنهاء ظاهرة رفع السلاح ضد الدولة والقضاء علي الجريمة
ط- المساعدة في نشر الثقافة والقيم الوطنية وإظهارها للعالم.

الاستراتيجيات المضادة
إشكالها وأدواتها

الاستراتيجيات المضادة إشكالها وأدواتها

الساحة الدولية تشهد تنافسا بين الدول لامتلاك القوة وتحسين أوضاع قطاعاتها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية والتكنولوجية والامنية ، وبما ان الساحة الدولية تتميز باختلاف مصالح الدول والشركات والمنظمات وتتقاطع مصالح كثير من البلدان فيما بينها ، لذلك تسعي كل دولة للعمل علي توفير ما تحتاجة من موارد وسلع وتحالفات واغراق الدولة الخصم الي اللجوء الي تبني رؤي تنبع من تصورات ايدولوجيتها للحيازعلي الريادة ودعم مشاريعها الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية .

كل هذا الحراك والتنافس علي الموارد وأحتواء الدول المارقة او محاولة أعادة إنتاج الهيمنة لفرض السيطرة علي أوضاع معينة في بلد معين تري الدولة صاحبة القوة ان لها نفوذا في أراضي الدولة الاخري ، لذلك تلجا الدول للتخطيط الاستراتيجي لبناء اوضاع جديدة او إ اختراق وتهديد دولة ما مما يمكن ان يفرز تطورات صراعية (ناعمة أو خشنة) ويقع ما يمكن أن يطلق علية بصراع الاستراتيجيات.

وفي سبيل تحقيق غايات وأهداف الدول الكبيرة والغنية تستخدم عدة انماط من الاستراتيجات لارعاب الدول الصغري ،وتتغيير الاستراتيجيان من حقبة الي حقبة

ومـن حـدث الـي حـدث.

وكل اسـتراتيجية يمكـن أن تنجـح فـي دولـة مـا يمكـن أن تنجـح ، لذلـك يتـم رسـم الاسـتراتيجية والخطـط البديلـة والاهـداف والمسـار الاسـتراتيجي للخـروج بأفضـل النتائـج وأكبـر قـدر مـن المكاسـب لذلـك يتـم اسـتحداث أنمـاط جديـدة مـن الـدوات حسـب قـوة الدولـة المسـتهدفة وموقعهـا ومواردهـا وتخالفاتهـا وقـدرة سـكانها ونظامهـا علـي المقاومـة للاسـتراتيجيات التـي تنظمهـا مراكـز بحثيـة وعلميـة وتنفـذ بواسـطة شـبكات التواصـل الاجتماعـي والاعـلام او الاوضـاع الاقتصاديـة

إن تنـوع الاسـتراتيجيات واختلافهـا حسـب كل حالـة ولا تتخـذ اسـتراتيجية مـا الا بعـد جلسـات عصـف ذهنـي محـدد وذلـك للخـروج بأفضـل النتائـج لمصلحـة الوطـن الـذي يملـك رؤيـة لبنـاء قوتـه الاسـتراتيجية ، أدنـاه نمـاذج مـن اسـترايجيات الهيمنـة التـي تمـارس بكثافـة فـي عالـم اليـوم.

مدخل لاستراتيجيات الهيمنة

لا يخفـي علـي أحـد أهميـة التخطيـط الإسـتراتيجي سـواء للـدول أم المنظمـات والأعمـال الخاصـة (السـوق) والتخطيـط الإسـتراتيجي الـذي أنـداح وأنتشـر بـدوره ليشـمل كل مناحـي الحيـاة فأصبـح هنـاك تخطيـط علـي مسـتوي (الفـرد والقريـة والمجتمـع والدولـة والإقليـم والعالـم).

ولعـل مـن نافلـة القـول أن البيئـة الدوليـة تتميـز بالغمـوض فـي أهـداف ومصالـح الـدول وتقاطعهـا وتشـابك المصالـح والتداخـل الكبيـر ، ممـا يجعـل كل دولـة تحـدد أهدافهـا

حسب مستوي فاعليتها في النظام الدولي ، فهناك دول تمتلك (إستراتيجية كونية) كبري تحقق من خلالها مصالحها في أي مكان وهذي الدول تسمي (عظمي) وتسعي إلي تشكيل الواقع الدولي حسب رؤيتها السياسية والإقتصادية، وتوجد دول لديها إستراتيجيات كبري علي مستوي العالم أو جزء كبير منه وتحقق مصالحها حسب نفوذها وتسمي (دول كبري) ، وأيضاً هناك إستراتيجيات علي المستوي الإقليمي أي أن نطاق مصالحها في اقليم محدد ويطلق عليها (إستراتيجية إقليمية) وتوجد دول صغري لا تتعدي الإستراتيجية والمصالح عندها حدودها السياسية جيرانها ويطلق عليها (إستراتيجيه محلية أو وطنية) .

حسب مصالح الدول التي تتبني الإستراتيجية وقوتها ومدي نفوذها في النظام الدولي ، التخطيط للإستراتيجية أما أن يكون من أسفل إلي أعلي وهذا يتطلب تأهيل القطاعات الدنيا وهذا في الغالب يستخدم إستراتيجيات إدارة الأعمال وفي بعض الدول .

إستراتيجية بناء التصور

استراتيجية بناء التصور من المناهج الخاصة بالدول فإنها تشير إلي نوع محدد من الإستراتيجيه وهي (إستراتيجية بناء التصور) ويعني هذا النوع من الإستراتيجيه بتحقيق شكل من الهيمنة وترسيخ نفوذ لدولة ما في دولة أخري ، عبر إستخدام أدوات غير عنيفة (ناعمة)، فبعد الحروبات الكبيرة وبالأخص الحربين الأولي والثانية وتزايد معدل الصراعات المسلحة وتقاطع المصالح فيما بين الدول ، بدأ

التفكير في استخدام أساليب جديدة قديمة تحقق نصراً دونما كلفة مادية أو بشرية هائلة ، ومرد ذلك إنتشار السلاح علي مختلف مستوياته وارتفاع القدرة التدميرية ، مما يعني أن التورط في المواجهات يمكن إختصاره بإستخدام الإستراتيجيات التي تحقق نوعاً من النصر المريح .

لكن الإستراتيجية التي تسعي إلي الهيمنة علي دولة أو تخفيف نفوذ تبني في مراكز سرية أو ما يطلق عليها (العقل الإستراتيجي) ولا تظهر معالم هذه الإستراتيجيات وإنما يظهر جزء منها ويبقي الجزء الأعظم طي الكتمان لذلك يطلق علي علم الإستراتيجية بعلم (الأوراق البيضاء) بهدف تحقيق مصالحها (المادية والمعنوية) قد أدت الأيدلوجية والبروغراندا (البروقراندا) الدعاية السياسية إلي تورط أمم وحروب فظيعة ولم تسلم منها الشعوب التي أشعلتها . بعد بروز عصر المنظمات الدولية في نسختيه (عصبة الأمم) والأخيرة (الأمم المتحدة) أتجهت الأنظار إلي إقامة قواعد للنظام الدولي إلا أن هذه القواعد أنتهكت من الدول العظمي بغرض الهيمنة والإحتواء والمحافظة علي قوتها عبر إستخدام أنماط جيد من الحروبات علي رأسها الحرب بالوكالة وتطبيق إستراتيجيات الإحتواء والعاصفة (ألاغراق في الأزمات) .

التطورات العلمية ومنجزاتها الحضارية أسهمت في تطور السلاح ولم تعد نظريات الدفاع التقليدية من مفاهيم الأمن من حماية النظام السياسي القائم علي العسكرة، أستلزم ذلك تطور في السلاح ولم يعد حكراً علي دولة أو

مجموعة ، وأصبح إستخدامه تهديداً للأمن والسلم الدوليين ، لذلك تلجأ الدول الفاعلة إلي تطبيق إستراتيجات للهيمنة وإحتواء الخصوم الذين لديهم إمكانيات عسكرية تقود إلي توازن الروح أو التي تمتلك مقدرات إقتصادية أيضاً ، لذلك أنتهي عصر المواجهات العسكرية واسعة النطاق علي قرار الحرب العالمية (الأولي والثانية) لأن القوة الكبري التي كانت تحتكر النادي النووي لم تعد وحدها تملك السلاح النووي الذي يحقق النصر بالرعب ، علي الرغم من إجتهاد الدول العظمي في عدم السماح لدول السيطرة والهيمنة بل أن كلفة أي حرب نووية أو كيماوية أو يتم إستخدام القوة الصاروخية لتهديد الدولة إذا أرادت قوي أن تحدث تحول في قوي أقل منها فإن الطريق المتيسر هو إستخدام السلاح والعسكرة لفرض الواقع الجديد ، إلا أن مفهوم التحول الشامل عبر إستخدام الإستراتيجيات والأدوات المستحدثة التي توفر كلفة الدماء والعرق علي المدي الطويل .

أن عملية بناء التصورات مسألة تراكمية علي المدي الطويل تبدأ في عدة خطوات أهمها :

أ- بناء النموذج .
ب- تصوير الفارغ الحضاري .خلق حالة الإحباط .
ج- إصدار التقارير والمؤشرات .
د- دعم حالة الإحباط وفقدان الثقة .
ه- الحصار المعلن والغير معلن .
و- التأثير علي السلم الإجتماعي .
ز- الأنشطة الإستخبارية السالبة .
ح- تعزيز النزاعات وصناعتها .

ط- تدمير الإقتصاد وضياع الفرص .

إستراتيجية المخزن :

يتم من خلالها العمل علي عدم الإستفادة من الموارد البشرية والمادية المتاحة ، وحيث أن الإزدياد في معدلات السكان عالمياً يتم والحاجة المضطردة من الموارد لتغذية السوق العالمي ، يتم تصوير الأوضاع السياسية والإقتصاديةوالإجتماعية بأنها لا تسمح أو لا تمكن من الموارد الطوعية في الدولة التي تمتلك مخزون كبير منها.

فتزيد نسب الفساد السياسي والإقتصادي وتمنع الشركات من الإستثمار في موارد الدولة عبر فرض سلسلة من العقوبات الإقتصادية والسياسية وذلك بهدف الإبقاء علي الموارد في الدولة في مكامنها الطبيعية ولا تفتح هذه الموارد إلي بعد ترتيبات تضمن للدولة الأخري المهيمنة أنها إحتياج حقيقي لهذه الموارد الطبيعية ، ويتم التوافق مع نظام الدولة التي مورست عليها الهيمنة بغرض (فتح مكامن الموارد) .

ولا تنجح إستراتيجية المخزن عملياً إلا إذا مورست إستراتيجية إدارة التصور بحيث يصل (المواطن والدولة) الذين مورست عليهم إستراتيجية المخزن إلي حالة من اليأس والإحباط السياسي والإقتصادي وبعد تنامي النزاعات المسلحة وبدء تفكك أو إنهيار الدولة أو وصولها إلي حافة الإنهيارالإقتصادي .

علي الفور يتمك تعزيز حالة من الثقة وترقيع وتجميل

النظام السياسي والإقتصادي والضغط علي الأطراف المتنازعة والمتشاكسة لقبول الترتيبات الجديدة داخل الدولة الهدف ، حيث تبدأ الدولة ذات النفوذ في التبشير بالإمكانيات وذلك تحت فرية خدمة فترة ما بعد السلام ، وتظهر الشركات ومؤسسات التمويل في إمتصاص الموارد التي تم تحديد نوعها ومخزونها وجودتها مسبقاً من قبل القوي المهيمنة .

إن تشابك المصالح للدول وعدم كشف نواياها وإستراتيجيتها تزيد من حالة الغموض في العلاقات الدولية ، بحيث تظهر دولة وكأنها تريد أن تساعد كصديق ولكنها في الواقع تزيد وتعمق من حجم الخلافات السياسية والحروب الأهلية وذلك رغبة في الإستيلاء علي مال الدول الضعيفة ، ثم تظهر نوايا جديدة مثل المساعدة علي تعزيز السلام ودعم جهود الدولة لتحقيق التنمية وتحسين أوضاع المواطنين والمساعدة في حفظ حقوق الإنسان .

ولما كانت الإستراتيجية هي (علم الأوراق البيضاء) أي أن النوايا السيئة لا تكتب وإنما تظل أسرار في أيدي قلة موثوق بها فإن كشف مثل هذه المخططات يتطلب جهود كبيرة لتحليل سلوك الدولة الكبري والعمل علي وضع الخطط والبرامج الذكية والإستفادة من حالة التناقص في النظام الدولي وفي الغالب الأعم تفشل الدول الصغري في إختراق هذه الإستراتيجيات وتقع ضحية الإدارة والتصور وإستراتيجية المخزن .

مفهوم تسليح المال :

لم يعد الإقتصاد أداة لتحقيق الربح فحسب ، فبعد تشابك المصالح الإقتصادية وتنامي حركة التصنيع والإنتاج وإزدياد الحاجة للإستثمار في المارد المقابلة الزيادات الرهيبة للسكان ، ونشوء البورصات والأسواق الإلكترونية وتعاظم دور المؤسسات المالية والشركات ورجال الأعمال في توجيه الخارطة السياسية في العمليات الإنتخابية ، مع تنامي دور مجموعات الضغط (اللوبيات) أصبح الإقتصادإحدي الأدوات التي تستخدم في تنفيذ الأجندة السياسية والإجتماعية والإقتصادية بصورة أكبر لإستخدام السلام في الحروبات .

ولما كانت العمليات المالية قادرة علي الضغط علي الدول والشركات وتحقق هيمنة ونفوذ واسع ، نتيجة لظهور مفهوم جديد في الإستراتيجيات يقوم علي التأثير علي إقتصادات الأمم أما ضغطها لتعلن إفلاسها ومن ثم الهيمنة علي مقاليد الأوضاع أو ربط الإقتصادات بإقتصاد دولة ما بحيث يخلق علاقة التبعية ، مما يضمن الهيمنة علي الأوضاع السياسي والإجتماعي داخل الدولة ، أو بخلق إقتصادات فقاعات تؤثر علي حجم النمو فيظهر من خلال مؤشرات لأنه إقتصاد قوي ولكن بتأثير خارجي يسقط الإقتصاد كما حدث في الأزمة المالية العالمية أو العمل علي إغراق الدولة في الدين بحيث لا يمكنها أن تتعافي من فوائد القروض وخلق الحواجز وهمية .

إن تركيز صورة الإقتصاد المنهار الذي لا يمكن أن

يتعافي وأن الأوضاع علي الصعيد الشخصي لن تتعافي في المدي القريب يحقق بشكل كبير ملامح إستراتيجية إدارة التصور حول فشل النظام الإقتصادي وبالتالي عدم جدوي (دعايات) النظام السياسي وبالتالي ترسم صورة قائمة للأوضاع مما يدفع إلي

أ- ركود إقتصادي لأحجام رؤوس الأموال الداخلية الخارجية من الإستثمار .

ب- هجرة كثيفة وسط القوي العاملة الفاعلة .

ج- تنامي السخط السياسي والإجتماعي .

د- خلق حالة من الذعر وسط المواطنين .

ه- تنامي معدلات الفساد المالي والإداري بدعوي تحسين الأحوال بأيسر الطرق.

و- تنامي النزاعات حول الأراضي والموارد .

ز- تنامي الأطماع الخارجية في موارد البلاد .

ح- فشل المشاريع القائمة وعجزها عن الإنتاج .

ط- إزدياد الصراعات المسلحة داخل الدولة .

العوامل التكنولوجية :

أصبحت العوامل التكنولوجية بديلاً مساعداً في كثير من القضايا الصناعية والإجتماعية وأصبت التكنولوجيا هي الثورة الوحيدة في تاريخ البشرية هي الموجة للحياة العامة للناس والأمم إذا لم نواكب التطور والتحديث

التكنولوجي فإن الكثيرون سيتجاوزونك في تطوير التكنولوجيا وأضحي العامل التكنولوجي وحش مستهلك للموارد والزمن علي الرغم من الفوائد إلا أنه أصبح الممكن تسليح التكنولوجيا وإستخدامها في الصراع الإستراتيجي بجانب عمليات تسليح المال .

لقد أضحت القوي ليس حكراً علي تطوير أنظمة التسليح وحشد الجنود وإدماج التكنولوجيا في العسكرة والإعتماد علي قوي صغيرة ذكية لتحقيق أهداف إستراتيجية أو إستخدامها كأداة للتواصل الإجتماعي لتغيير (نمط الحياة ، الآراء السياسية ، الهزيمة النفسية ، السيطرة علي الإقتصاد ، تخريب مقدرات الدولة وغيرها) .

واذا كانت الايدولوجيات قادت في السابق لحربين عظمتين إستخدمت الدعاية السياسية كأداة فعالة ، الا إن أدوات نشر الدعاية السياسية كانت تتميز بالمحدودية (الراديو والتلفاز والصحافة والخطب والنشرات وخلافها) ، إلا أن التكنولوجيا وفرت وسائط تستطيع أن تتسلل إلي داخل الغرف الخاصة وفي المقاهي وتنقل الصورة مباشرة بين الافراد وتساهم في تشكيل الرأي العام بأقل تكاليف ممكنة .

دور التكنولوجيا في إستراتيجية بناء التصور :

للبشر تصورات سابقة عن كل شئ وهي عبارة عن قيم وأفكار أسس لها الدين أو المجتمع وثقافته أو منتجاته الحضارية (الفكرية) ،وبما أن البشر في حالة صراع وتنافس وتطوير مستمر في مسيرة حياتهم فان التصورات

العامة قابلة للتحول ، لذلك يهتم صناع التكنولوجيا في تقديم محتوي قادر علي إعادة تشكيل الرأي العام وصناعة التصورات الجديدة .

المنظمات الدولية والوطنية والإقليمية

تعتبر المنظمات بمختلف أشكالها من الواجهات الرئيسية في المجتمع المدني وتساعد (تنفيذ الإستراتيجية الكلية للدولة) وتقديم شكل معقول من الخدمات علي اعتبار أنها تقوم علي خدمة الإنسان وتنمية مقدراته في المجالات بشكل طوعي في الغالب ، تنقسم المنظمات إلي عدة أنواع (دولية ، إقليمية ، محلية وخاصة) وحسب خدمتها للإنسانية (تنموية ،خدمية ، صحية ، وغيرها من أقسام المنظمات) ، كما تنقسم إلي منظمات حكومية وغير حكومية والي تصنيفات أخري إلا أنها عبارة أدوات تساهم في بناء التصور .

يتم الاستفادة من المنظمات عابرة الحدود الدولية في العمل في تعزيز الصورة لدول أو مجتمعات دينية أو ثقافية ، حيث أن مهمتها أن توفر الغطاء المناسب لتهمل في وسط المجتمعات دون اعتبار أن لها أجندة خلاف مشروعاتها المعلنة ، لذلك تجتهد بعض الدول مجموعة الضغط لتأسيس منظمات لتصبح واجهاتها عدم إعتراضها وأهدافها غير المعلنة ، وتعمل هذه المنظمات في كافة الميادين وتجتهد في إعادة صنع الصورة المتخيلة عن المجتمعات التي تعد منها .

إن عالم اليوم إستراتيجياً أصبح يميل إلي إستخدام

الأدوات الناعمة أكثر من الأدوات العنيفة علي الرغم من تزايد معدل الصراعات المسلحة وتنوع أطرافها ودوافعها إلا أن المنظمات بمختلف أشكالها تمثل منصات لا تقل أهميتها عن المنصات الدبلوماسية والسياسية لكونها تظهر بأنها في الغالب الأعم غير مرتبطة بحكومة أو دولة ما وأن سجلت أو مولت من قبل دولة ما . وهذا بالقطع لا ينفي وجود منظمات جادة تنفذ أهداف وغايات جيدة وحيث أن المنظمات تقوم بأنشطة متنوعة يمكن إستخدامهاإستخدام سيئ لتنفيذ أجندة إستراتيجية ما أو دون علمها ، ولعل أبرز ما يكون الذهاب إليه عندما أستخدم المنظمات كأدوات لإستراتيجية إدارة التصور .

إصدار المؤشرات حيث أن عملها يمكنها من نقل صورة عن الأوضاع ومن ثم رسم صورة ذهنية عن الدولة أو (المجتمعات ، الهدف) وتصويرها بما تعقد أو ما تراه فتقوم بإصدار مؤشرات عن هذه المجتمعات والدول .

تغيير المفاهيم الموروثة حيث تورطت العديد من المنظمات في الدول المأزومة في محاولات تغيير مفاهيم المجتمعات المحلية وتعمل علي تعميق الأزمة بين القطاعات المختلفة متجاوزة تفويضها الممنوح لها تنفيذاً لأجندتها .

العمل علي تغيير في البيئة أو سبل الإنتاج والكسب من خلال تقديم الإعانات حيث يعتمد السكان في مناطق النزاعات علي ما تقدمه ومصورة الأوضاع بالخطرة .

أن تنفيذ الأجندة يعني بالضرورة أن تكون واضحة

وجلية في مفاهيمها وأدواتها بل يمكن أن تستمر بصورة سرية وعلي مدي طويل مما تساهم هذه المنظمات في بناء صور سالبة ، ولعل كثير من الدول تلجأ إلي وقف خطر المنظمات السالبة بخلق منظمات وطنية يمر من خلالها تمويل وتنفيذ المشروعات بأيادي وطنية وذلك منعاً لأي أنشطة سالبة ، إن بناء إستراتيجية وطنية وتحديد المصالح بالبلاد أيضاً من أهم الأدوات التي تمكن من تحقيق الإستقرار ، ومنع الواجهات التي تريد أن تبني تصور محدد للهيمنة علي الدولة ومقدراتها .

الإعلام والسوشال ميديا :

في نهايات القرن العشرين حدث تحول رهيب في تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات إذ ظهر البث المباشر علي أجهزة التلفزيون ، فشاهد العالم حرب البلقان والثورات الملونة وعاصفة الصحراء ، وأدي ذلك إلي تشكيل الذهنية للملتقي فأصبح نقل الصورة والصوت في نفس الوقت إحدي أدوات صناعة الرأي العام ولكن مع دخول الأنترنت الذي توسعت شبكته وأصبح متاحاً للمواطن وبداية عصر السوشال ميديا (واتساب ، فيس بوك ، تويتر وغيرها من التطبيقات) تحولت الهيمنة علي الأخبار والبث المباشر من أجهزة الدولة الإعلامية أو حتي الشركات الخاصة إلي يد المواطن الذي أصبح عنصراً فعالاً في صناعة الحدث .

لكن الإعلام الذي أطلق عليه (الحر) ، قد أخترق وأصبحت هنالك جهات خفية تبث رسائل في وسائط التواصل الإجتماعي وتصدر تقارير بإسم جهات علمية

وبحثية ويأخذ الشباب بأنها معلومات معتمدة ومؤكدة ، مما يهدد الأمن والسلم داخل الدولة ، إن الإستخدام السيئ للميديا من قبل مؤسسات مرتبطة بجهات ذات أهداف سياسية وإقتصادية وترغب في رسم صورة ما في الذهنية العامة يخدم بصورة كبيرة إستراتيجية إعادة الهيمنة وإعادة بناء التصور

فظاهرة (الربيع العربي) هي إحدي تجليات إستراتيجية إعادة بناء التصور حيث أنها صورة حية تعكس كل ما ذهبت إليه من خلال الآتي :

أ. في الوضع الراهن ... كانت الأوضاع في البلدان العربية تعاني من حالة الجمود وفقدان الثقة في النظم إضافة إلي سوء الأوضاع الإقتصادية وتنامي حالة السخط السياسي والإحباط العام إضافة إولي سيطرة لجنة الأوضاع .

ب. الفرص ونقاط القوة ... تم إبرازها بصورة جيدة وهي التظاهر لإسقاط النظام لتحقيق غد أفضل وساهم في ذلك الطرق المستمر علي أوضاع حقوق الإنسان من قبل الغرب وتعقد مقارنات سريعة أن الأزمة ستنتهي بسقوط النظام ومن ثم تكوين تغير الأوضاع .

ج. المخاطر والمهددات ... لم يحتسب أحد أن تتحول الثورة إلي صدام مسلح يستمر إلي يومنا هذا يدمر كل مقدرات البلدان وتصبح عبارة عن خراب مما يتسبب في موجة من الهجرة في قوارب الموت أو يحدث إنقسام مذهبي يضيع ما تبقي من الدولة العربية

وفي المقابل فإن وسائط التواصل الإجتماعي التي حركت الجماهير للساحات لم تكن تحمل أي رؤية مدروسة أو تقدم حلول لمسألة ما بعد الثورة السياسية . ومرد ذلك أن المجموعات التي تحرك الحشود ليس لها عليها سيطرة مما يخلق نوع من الفوضي التي تعزز عدم الثقة مما يساهم في إعادة بناء التصور حول فشل الدولة وبالتالي تفككها.

إصدار المؤشرات الكاذبة :

صارت لغة الأرقام والبيانات في عالم اليوم من أهم مؤشرات قراءة أنشطة الدول المتنوعة ، وتدل الإحصاءات علي وجود نظام سياسي وإقتصادي مستقل فأنت عندما تقرأ لأي دولة بالأرقام تستطيع أن تخرج بخلاصة سريعة حول الدولة وإنسانها وأنشطة الإقتصاد الوطني فيها وأحوالها السياسية ، فقط الأرقام تبني تصورك حول إستقرار شركة ما أو بنك أو أي مؤسسة عملاقة كانت أم صغيرة ، وصار لعلم الإحصاء شأن كبير في مناهج التحليل الإستراتيجي والدراسات المتنوعة .

لذلك تحرص الدول علي إصدار نشرات شهرية ونصف سنوية وسنوية لقياس مدي أداء قطاعات الدولة المختلفة لمعالجة القصور في مؤسساتها ، كما تحرص المنظمات بل حتي البنوك والشركات علي نشر بيانات لترغيب الباحثين عن الإستثمار والسياحة والعلاج والدراسة وغيرها من الأنشطة .

إلا أن الدول لا تطلق كل الإحصاءات والبيانات الخاصة

بهـا بـل تطلـق بعـض الإحصـاءات التـي تعطـي إنطبـاع جيـد حـول عـدة قضايـا مثـل السـكان ومعـدلات النمـو والخصوبـة والزراعـة والأراضـي الزراعيـة والصناعـة والمنتجـات والموارد المسـتغلة والإحتياطـي وبيانـات النمـو المالـي والإقتصـادي والحريـات وأوضـاع حقـوق الإنسـان ونشـاط المنظمـات ومعـدلات التنميـة وغيرهـا مـن المؤشـرات الحيويـة لضخامـة الأنشـطة ، كل هـذه الإحصـاءات تدعـم فـي ذهـن القـارئ معـدل الإسـتقرار السياسـي والتطـور التكنولوجـي والصناعـي والزراعـي والحيوانـي وإسـتغلال المـوارد ، فيتـم مـن خـلال الإحصـاءات تعزيـز التصـور العـام لمـدي قـوة الدولـة وقدرتها علـي تحقيـق الرفـاه لإنسـانها ومـدي البحـث والتطويـر .

وبالمقابـل تحجـب بعـض المعلومـات الأمنيـة والعسـكرية وإن كانـت بعـض النسـب تطلـق منهـا لأنهـا مؤشـر علـي قـوة الدولـة نفسـها ، ويتـم التلاعـب بالبيانـات لرسـم صـورة زاهيـة عـن النظـام السياسـي ومـدي إسـتقراره ، وتقـوم جهـات بحثيـة محترمـة بتعديـل البيانـات الحيويـة والإحصائيـة بغـرض تضليل القـارئ وتخـرج هـذي البيانـات المضللـة وسـط مجموعـة مـن الإحصـاءات الحقيقيـة فـي نشـرة واحـدة أو نشـرات متخصصـة .

فـي حالـة تبنـي إسـتراتيجية إدارة التصـور حـول دولـة ما أو مؤسسـة نتيجـة لحالـة العـداء يتـم العمـل عبـر واجهـات دوليـة ومنظمـات بحـث مرموقـة بإرسـال مؤشـرات كاذبـة سـالبة بغـرض ضـرب صـورة الدولـة أو النظـام السياسـي المسـتهدف ، فـي الغالـب تهتـم البيانـات الكاذبـة بعـدة محـاور أهمهـا علي سـبيل المثـال (حقـوق الإنسـان ، الديـن ، النشـاط الإقتصـادي

(مـدي التـردي) ، الدخـل القومـي ، معـدل الشـفافية ، القيـم والسـلوك العـام ، المشـاركة السياسـية ، أداء مؤسسـات الدولـة المختلفـة ، العسـكرة والإنفـاق العسـكري ، وغيرهـا مـن المؤشـرات) .

أهميـة الإحصـاءات فـي بنـاء التصـور لا يخفـي علـي باحـث لـو أنـك تتحـدث عـن دولـة مـا وتـم تزويـر وإختـلاق إحصـاءات ومؤشـرات ضعيفـة فإنـه يمكـن أن يحـدث الآتـي:

أ. الشـعور بفقـدان الثقـة فـي مؤسسـات الدولـة وعجزها .

ب. إرتفـاع مسـتوي التبـرم والغضب مـن النظام السياسـي وبالتالـي إحتمـال حـدوث فوضـي (حالـة الربيـع العربـي) .

ج. تقلـص الإقتصـاد بأحجـام مؤسسـات التمويـل الوطنيـة والدوليـة عـن دعـم الدولـة ممـا يلقـص فـرص نمـو الاقتصـادات .

د. إزديـاد التفـكك الإجتماعـي والإقتصـادي وانهيـار منظومـة القيـم .

ترتيبات قطاعات
المصالح الوطنية السودانية

مدخل:

أن دراسة المصالح تتطلب دراسة للمهددات الامنية ومن ثم معالجتها بترتيبات استراتيجية ، المهددات والترتيبات هي عبارة عن عصف ذهني من (المؤلف) وهي نماذج يمكن دراستها والاضافة عليها مستقبلا.

أولا : مهددات الامن القومي السوداني

السودان بموقعة الاستراتيجي وموارده (البشرية و الطبيعية) الهائلة لا يزال يعاني من عدة مهددات (أمنية وإقتصادية وسياسية واجتماعية) وغيرها من التهديدات التي عصفت بأرضه وشعبة طوال تاريخة الموغل في القدم، ويتطلب التعامل مع التهديدات بحزمة من الترتيبات الاستراتيجية لتلافي تكرار الازمات والمهددات.

الا أنه في كل مرحل من عمر الامة السودانية يتعافي المجتمع من خالة التهديدات بفضل التماسك الاجتماعي والقيم الراسخة التي تشد من الوحدة الوطنية وتمنح الدولة القدرة علي تجاوزها ، ان النسيج الاجتماعي المتنوع الاثنيات والاعراق والاديان والثقافات تتلاقي في بوتقة تنصهر فيها القوي الوطنية السوداني علي اختلاف انماط الازمات والمهددات المتنوعة.

أن طول الحدود وانفتاحها علي دول الجوار والتداخل الاثني وتلاقح الثقافات والتنوع منح السودان قدرة علي

الاندماج في محيطه الاقليمي والدولي ومهد لتماسكه الداخلي وقدرته علي بناء الثقة ، علي الرغم مما تذخر به الساحة السودانية من مهددات كبري فككت العديد من دول الجوار السوداني .

أن المهددات التي يمكن الي تصنف الي (مهددات داخلية ومهددات خارجية) او المحددات اخري (سياسية ، إقتصادية ، إجتماعية ، ثقافية ، إعلامية، عسكرية ، أمنية وتكنولوجية) او الي (مهددات ماثلة أو محتملة) او الي (مهددات محسوسة ومعنوية) ، وتتطور المهددات وقفا لمصادر التهديد وطبقا للحراك داخل الدولة السودانية وحالة الصراعات التي تعيشها البلاد ومواقفها في الساحة الدولية.

التراجع الاقتصادي

خطر تراجع أداء الاقتصاد الوطني السوداني من أحدي المخاطر الماثلة في يومنا هذا علي الرغم من إمتلاك البلاد لكل مقومات النهضة الاقتصادية من موارد واراضي وأيدي عاملة وأسواق الا ان الاقتصاد الغير منظم يمكن ان تحدث فيه عمليات انكماش سريعة بعفل داخلي او عبث خارجي او اي شكل منافسة او حصار

لم يعد البناء الاقتصادي في عالم اليوم يعتمد اعتمادا كليا علي الموارد فحسب ولا الامكانيات المتاحة وانما هو دراسة علمية شاملة الحراك الاقتصادي والاجتماعي والعمل علي وضع رؤية لتحريك مفاصل الاقتصاد، ولم يعد الاقتصاد الموروث هو المحرك وانما يتطلب سوق

اليوم انتاج منظم ووفير وجيد لامتلاك الحصص السوفية ومنح المنتجات الوطنية قدرة تنافسية عالية وفتح اسواق جديدة وفتح شراكات مع الخارج وجذب راس المال الاجنبي وخفض معدل البطالة لتحقيق اعلي دخل للفرد، ان قوة العملة تعني أن يكون هناك غائض من المنتجات للتصدير.

الاقتصاد الوطني ظل تقليديا في أنماطه وانتاجه في عالم يشهد قفزات واسعة في نوعية وكمية المنتجات مع منافسة عالية بين القوي الاقتصادية الكبري ، ونتيجة لتوجهات الدولة السياسية فرض علي الاقتصاد الوطني حصار أقتصادي أدي في محصلته النهائية الي تراجع قيمة العملة الوطنية وبروز خطر الازمات والندرة في السلع وإرتفاع الاسعار وبالتالي حدوث تردي اقتصادي مريع ، ويتطلب هذا الامر مراجعة شاملة للعلاقات الخارجية وفتح الفرص أمام الاستثمارات الاجنبية والعمل علي تطوير القطاعات التي يمكن ان توفر العملة الصعبة ودعم قطاعي(الزراعة والانتاج النفطي) لتلافي حالة الشلل الاقتصادي.

اليوم المهدد الاقتصادي أكثر خطر علي الامة السودانية من خطر العمل المسلح (التمرد) الذي لم يفلح في كسر شوكة الدولة ، فحالة الاقتصاد هي المحرك لازمات داخلية عويصة مثل الاحتجاجات الشبابية (الربيع العربي) وتنامي وإنتشار الفساد (المالي والاداري والاخلاقي) تدني القيم الوطنية.

التمرد المسلح

تعتبر تجارة السلاح من أكبر انواع التجارة التي تدر عوائدا مالية ضخمة بعد تجارة المخدرات. ونتيجة للتطور في النزاعات والتمرد علي السلطة الوطنية واختلاف الايدولوجيا والصراعات الدينية المتنامية في كل انحاء العالم خصوصا بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتاتي وسهولة الحصول علي الاسلحة للتمرد علي الدولة.

السودان من قبيل استقلاله بعام شهد تمردا مسلحا عنيفا اقضي الي انفصال اقاليم جنوب السودان ، وتمردا مسلحا في النيل الازرق وجبال النوبة واقاليم دارفور ، وقد زاد التمرد المسلح من خطر الصراع السياسي والتسويات التي أفضت الي هشاشة في الاطراف وتراجع سلطة الدولة ، حيث يعمد المتمردون الي فرض اوضاع سياسية و أمنية واجتماعية تغيير من الخارطة الديمغرافية (السكانية) من خلال عمليات التهجير القسري والمضايقات وانتشار العنف المسلح.

أن التمرد المسلح يفقد الدولة الموارد المالية ويعطل مشاريع التنمية ويستهدف النمو الطبيعي للسكان والاستقرار ويفتح فرص التدخل الخارجي في الشئون الخارجية للبلاد التي عانت من تدخل دول ومنظمات دوية في الشأن الوطني .

غسيل الاموال

تعد ظاهرة غسيل الاموال من الظواهر الخطيرة التى تواجه الكثير من دول العالم لما لها من اثار اقتصادية واجتماعية وسياسية على الدولة ومكانتها فى الاسرة الدولية ، وقد ساعد تمدد هذة الظاهرة سهولة انتقال الاموال عبر الدول المختلفة فى ظل تحرير التجارة الدولية ، اضف الى ذلك تداول اموال المنظمات الاجرامية على المستوى المحلى والدولى بهدق اخفاء السرية على الاموال القذرة .

إن الأموال المشبوهة تنشأ مباشرة من أنشطة غير مشروعة يحرمها القانون، وهنا تزداد تحديات مكافحة عمليات غسيل الأموال بسبب الثورة التقنية في مجال الاتصالات والتعاملات الإلكترونية التي تتم خلال ثوان ، الأمر الذي يحتاج للبحث عن سبل لمحاربة هذه الآفة التي تبحث عن شرعية في الاقتصاد العالمي.

أن الاقتصادات الهشة عرضة لعمليات غسيل الاموال في أوساط قطاعاتها الاقتصادية الاستراتيجية ، كما ان ضعف القوانيين والرقابة علي الاموال المتدفقة توفر بيئة خصبة لادماج الاموال ذات المصادر المبشوهة في عجلة الاقتصاد الوطني.

الاتجار بالبشر

تشكل ظاهرة الإتجار بالبشر شكلاً من أشكال الرق المعاصر في عالم تخلص من هذه التجارة القذرة من

قرنين ،حيث تقوم عصابات الإجرام المنظم ومافيا الإتجار بالبشر والوسطاء التابعين لهم بأنتهاك حقوق المستضعفين من البشر وأستغلالهم أستغلالاً سيئاً وصل إلى حد القهر والأسترقاق، وكان الإنسان لدى هولاء المجرمين بمثابة سلعة يباع ويشترى، وذلك في مخالفة للديانات السماوية والتشريعات الوضعية.

يلعب الفقر والبطالة ،وأنعدام تكافؤ الفرص فى العمل والتوظيف وعدم التنمية المتوازنة بين الولايات دوراً كبيراً فى تفشى هذه الظاهرة،فالفقر قد يدفع الضحايا لسوق الدعارة وأستغلالهم فى المزارع والمصانع مقابل عائد أو بدون عائد.

لم يشهد المجتمع السودانى فى العصر الحديث جريمة الاتجار بالبشر حسب المفهوم المتعارف عليه دولياً لأن الأعراف السودانية تمنع ذلك .

كما يعتبر السودان دولة عبور حيث يأتى الضحايا من دول القرن الأفريقى وغرب أفريقيا طلباً لحياة أفضل فى الدول المتقدمة أو الدول النفطية التى ينتقلون إليها عبر السودان براً أوجواً أو بحراً.و تتفق جميع الشرائع السماوية على تجريم ظاهرة الإتجار بالبشروعقاب الجانى لما يمثله من سلوك هدام لكيان المجتمع.كما أن هناك العديد من الجهود الدولية والإقليمية والثنائية لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر. السودان كواحد من الدول شرع فى مكافحة ظاهرة جريمة الاتجار بالبشر وذلك بتطوير القواعد القانونية التى تكافح ظاهرة الأتجار بالبشر وتعاقب الجناة.

الهجرة غير الشرعية

السودان بموقعه الجغرافي المميز الربط بين العالمين العربي والافريقي وبين جنوب الصحراء والمناطق الاستوائية ، وله شواطي بحرية طويلة مطلة علي البحر الاحمر وتحده دول فقيرة تشهد نزاعات مسلحة وصراعات اثنية ، جعله دولة ممر للهجرة غير الشرعية من دول الجوار السوداني الي شمال أفريقية ومنها الي اوربا عبر البحر الابيض المتوسط.

تشكل الهجرة غير الشرعية أكبر المخاطر علي اوربا لذلك تعمل مع الدول التي تستخدم كممرات في عمليات تهريب البشر الي تجفيف ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، من خلال تبني إستراتيجية تحد منها وتعمل ضبط حركة المهاجرين الافارقة الي شواطئها الجنوبية.

تتنقل مع المهاجرين الغير شرعيين الامراض والاوبئة وتجد تجارة البشر والاتجار بالاعضاء البشرية والمخدرات وجرائم التزوير والتزييف سوقا رائجا في أوساط المهاجرين غير الشرعيين ، ونجد ان شبكات تهريب البشر يمكن ان تعمل في كل المستويات من غسيل الاموال وتهريب المخدرات والسلاح وغيرها مما تشكل تهديد جدي علي الامن القومي السوداني.

الجرائم اللكترونية (التقانية)

يشيرمصطلح الجريمة الإلكترونية إلى أي جريمة تتعلق بالحاسوب أو الشبكات الحاسوبية ، قد يستخدم

الحاسوب في ارتكاب الجريمة وقد يكون هو الهدف ، ويمكن تعريف الجريمة الإلكترونية على أنها أي مخالفة ترتكب ضد أفراد أو جماعات أو دول بدافع إجرامي ونية الإساءة لسمعة الضحية ، سواءً كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وأن يتم ذلك باستخدام وسائل الاتصالات الحديثة و الحسابات المرتبطة بحواسيب ضمن الشبكة المعلوماتية العكنوتية .

ففي عصر ما بعد ثورة المعلومات شهد العالم تسارعا في انتاج وابتكار التكنولوجيا وكادت ان تكون بديلا عن اليد العاملة واصبحت المعارف والاموال والمعلومات تتدفق عابرة للحدود والقوميات ، بل ان اكثر من ٧٠٪ من العمالة في الدول المتقدمة اصبحوا عمالة تستخدم عقلها اكثر من يديها . وكما يشهد عالمنا تحولات كثيرة تتطلب منا الاهتمام بالقيم الانسانية اكثر مما سبق لعدة اسباب اهمها الصراعات والحروبات وتكدس الاموال بايدي شركات تعمل علي استبدال الانسان بالماكينات المرتبطة بالحواسيب الذكية التي تنفذ الاعمال بدقة عالية وفق حاجة اقتصاد السوق وتمكن الدولة من تحقيق حصص إقتصادية عالمية.

نتيجة لحالات التنافس بين الدول والشركات عابرة القومية أضحت التقانة أحدي ادوات الهيمنة بيد مطوريها وتم توجية التكنولوجيا لاسناد قوة الدول الكبري وتستغل في أعادة انتاج الهيمنة علي الشعوب والامم التي لم يكن دور في عمليات البحث العلمي وبذلك زاد من توحشها (التكنولوجيا) بل اصبحت تعبر عن قيم ومصالح

الفئـات التـي سـاهمت فـي انتاجهـا وان كان هنـاك حـد ادنـي اسـتفادت منـه كل البشـرية علـي السـواء مـن منتجـات تكنولوجيـة كالسـيارة والطائـرة والتلفـاز ونحوهـا ممـا وفـر الوقـت وقلـل الجهـد وحجـب جـزء كبيـر منهـا واصبـح يسـتخدم إسـتخداما سياسـيا واسـتراتيجيا سـالبا.

الجرائـم التـي تسـتهدف الأشـخاص تضـم الجرائـم جرائـم الأمـوال(مثـل السـرقة الفكريـة المتضمنـة وأنشـطة الاختـراق والإتـلاف النظـم اللكترونيـة . وجرائـم الاحتيـال والسـرقة وقـد نظـن أن السـرقة مقصورة علـى الأشـياء العاديـة كالأمـوال والممتلكات، لكـن السـرقة طالت أيضاً المعلومـات الإلكترونيـه المخزنـة في الأجهـزة والمرسـلة عبر الشـبكات .و جرائـم التزويـر ويقصـد بهـا عمليـة التلاعـب بالمعلومـات المخزنة فـي الجهـاز،أو اعتـراض المعلومـات المرسـلة بي ن الحواسيب المرتبطة بالشـبكة، وذلك لغـرض التضليـل عـن طريـق تغييرهـا وتحريفهـا وتزويرهـا. جرائم الحاسـوب المضادة للحكومـة جريمـة عابـرة للحـدود لا تعتـرف بعنصـر المـكان والزمـان فهـي تتميـز بالتباعـد الجغرافـي واختـلاف التوقيتـات بيـن الجانـي والمجنـي عليـه ، فالسـهولة فـي حركـة المعلومـات عبـر انظمـة التقنيـة الحديثـة جعـل بالإمـكان ارتكابهـا عـن طريـق حاسـوب موجـود فـي دولـة معينـة بينمـا يتحقـق الفعـل الاجرامـي فـي دولـة اخـرى.

تشـهد التقنيـة والتكنولوجيـا تطـورات كثيـرة واسـتحداث لأمـور جديـدة ، هـذا الامـر ينـذر بتطـور ادوات وسـبل الجريمـة الالكترونيـة بشـكل اكثـر تعقيـدا او اشـد ضـررا مـن قبـل ، الامـر الـذي يلـزم الـدول لتطويـر اليـات مكافحـة هـذه

الجرائم واستحداث خطوط دفاع وسن قوانين وتوعية الناس بهذه الجرائم وتشجيعهم للابلاغ عنها.

تجارة السلاح

تجارة السلاح من أكبر انواع التجارة التي تدر عوائد مالية ضخمة بعد تجارة المخدرات. ونتيجة للتطور في التكنولوجيا وتنوع المنتوج من الاسلحة والتي نجد طريقها الي السوق العالمي وتجد طريقها الي اطراف يمكن ان تستخدمه بصورة خاطئه. مع تنامي النزاعات والتمرد علي السلطة الوطنية واختلاف الايدولوجيا والصراعات الدينية والعرقية والصراع حول الموارد او لاسباب اخري .

صناعة السلاح اخذت تتوسع وتنتشر انتاجا وتوزيعا ويقف خلف هذه الصناعة لوبي يعرف (لوبي صناعة السلاح) بانة من اكبر لوبيات المال والنفوذ في الولايات المتحدة صاحبة القيم الانسانية، ويتحكم لوبي صناعة السلاح في الكثير من القرارات السياسية ويؤجج الصراعات بتطويره المستمر للاسلحة التي تحقق مداخيل عالية ونجد ان صناعة السلاح او تجارة الدم تمثل مورد اقتصادي للعديد من الدول التي تمتلك مصانع تصدر الاسلحة الي الي مختلف دول العالم وتقوم بفرض هيمنتها علي الدول وتدعم جماعات خارجة عن سلطة الدولة الحديثة

الشركات المائة الأكثر بيعاً للأسلحة في العالم دون اعتبار الصين باعت في عام ٢٠٠٤م أسلحة بأكثر من ٢٣٦ بليون دولار، بزيادة ٢٥٪ عن السابق، ٣٨ شركة منها تعمل في أمريكا وكندا، وتبيع ٦٣٪ من جملة المبيعات، و٦٢

شركة تعمل في أوروبا من بينها ٦ في روسيا، وتبيع ٣٠٪ من الجملة. من العجيب أن قيمة المبيعات لهذه الشركات المائة تساوي جملة الدخل القومي لجميع الدول الفقيرة وعددها ٦١ دولة.

نتيجة للحروب الاهلية في السودان انتشرت الاسلحة الخفيفة وراجت تجارتها في مناطق النزاعات وساعدت هذه الاسلحة في تاجيج الصراعات والنزاعات القبلية وفي فترة سابقة زادت من حدة ظاهرة النهب المسلح وتهديد الامن القومي السوداني ، ونتيجة لسيطرة بعض حركات التمرد المسلح علي مساحات مقدرة من الاراضي فان تجارة السلاح تمثل خطرا جديا علي الدولة السودانية ، وقد بدات الدولة في جمع السلاح من أيدي الاهالي في مناطق التوترات مما قلل من مخاطر رفع السلاح علي الدولة وتجفيف مصادر التهديد باستخدام السلاح (التمرد).

السوق السوداء (الانشطة الاقتصادية السالبة)

يتزايد الاهتمام الدولي بالبحث في ظاهرة الانشطة الاثتصادية السالبة او ما يعرف (السوق السوداء) ويعرف حالياً بالاقتصاد الخفي الذي يتنامي خارج منظومة الاقتصاد الوطني ولا تسهم موارده في زيادة ، ويرجع هذا الاهتمام إلى عدة أسباب أهمها أن (الأموال السوداء) هي أحد النشاطات الخفية التي تجمد اصول وأموال وتعيق دورة الانتاج داخل الدولة، فهي تشكل نسبة متزايدة في الناتج المحلى الإجمالي، سواء في اقتصاديات الدول المتقدمة،

أو اقتصاديات الدول النامية. والتطور الهائل في المعلومات ووسائل نقلها عبر الشبكات والأقمار الصناعية، ومجالات التجارة الإلكترونية.

تسحب الأموال السوداء جزءاً من السيولة النقدية المتاحة، استطراداً، تتزاحم مع النشاطات الرسمية في الحصول على أجزاء من السيولة بالنقد المحلي، والنقد الأجنبي. وتشكل جزءاً من الطلب على هذه العملات، فتؤثر في أسعار الصرف.

أن الانشطة الاقتصادية غير المشروعة قد تعددت وتنوعت ويزداد حجمها يوماً بعد يوم مع كل تطور في النمو الاقتصادي، وفي الانفتاح على العالم الخارجي وتوسع حجم النشاط الاقتصادي بصفة عامة وما يرتبط به من زيادة في حجم الدخل القومي وفي استخداماته في مختلف دول العالم.

غسيل الاموال

غسيل الاموال عبارة عن مجموعة من العمليات المالية تستهدف اضفاء الشرعية على اموال متحصلة من مصدر غير شرعي بحيث تنطوي هذه العمليات على اخفاء مصدر المال المتحصل علية من الانشطة الاجرامية وجعلة يبدو في صورة شرعية مما يمكن الجناه من الاستفادة من حصيلة جرائمهم علانية .

الرشوة والفساد وتهريب الاموال والتهرب الضريبي والتلاعب بالمال العام وغسل المال والتجسس الاقتصادي كل تلك المفردات هي التي تشكل اليوم تهديدا حقيقيا

للأمـن القومـي ، فتحديـات الامـن القومـي لـم تعـد مقصـور بالعالـم اليـوم علـى الصراعـات العسـكرية او علـى مواجهـه الجرائـم السياسـية والارهابيـة بـل اتسـعت لتشـمل قضايـا الامن الاقتصـادي الخاصـة بعـد ان اصبـح الاقتصـاد ميـدان المنافسـة الاول بيـن بلـدان العالـم

الجرائم عابرة الحدود

تعـد الجرائـم المنظمـة العابـرة للحـدود الوطنيـة خطـرا يهـدد الامـن و السـلم الدوليين والدولـة السـودانية كجـزء مـن المحيـط الدولـي تأثـرت كثيـرا بالجرائـم عابـرة الحـدود ومـرد ذلـك حدودهـا المفتوحـة والطويلـة والتـي يصعـب التحكـم فيهـا وإطلالهـا علـي العالميـن (العربـي والافريقـي) وانفتاحهـا علـي الميـاه الدوليـة (البحـر الاحمـر) لذلـك تجـد الجرائـم عابـرة الحـدود سـبيلا للداخـل السـوداني.

تشـمل تشـمل الجرائـم عابـرة الحـدود العديـد من الانشـطة الاجراميـة مثل(تجـارة المخـدرات ، الاتجـار بالبشـر ، التهريـب للسـلع ، تجـارة الاسـلحة غيـر المشـروعة ، الارهـاب ، غسـيل الامـوال ، انتقـال القيـم و الافـكار الهدامـة وانشـطة العصابـات المتنوعـة). لقـد شـهد العالـم خـلال النصـف الثانـي مـن القـرن الماضـي تطـورا كبيـرا فـي الانشـطة الاجراميـة و تزايـدا ملحوظـا فـي عـدد المجموعـات الاجراميـة التـي اصبحـت تهـدد اسـتقرار الـدول و امـن المواطـن و تؤثـر علـى جهـود التنميـة الاقتصاديـة و علـى التطـور فـي جميـع الميادين، و قـد تجـاوزت الاعمـال الاجراميـة المنظمـة حـدود الاقليـم الواحـد كمـا تجـاوزت آثارهـا و اضرارهـا الحـدود الاقليميـة الـى الدوليـة، و هـذا مـا يجعلهـا جريمـة خطيـرة ضـد الامـن

الانساني و النظام الدولي، وضد حقوق و حريات الافراد الاساسية مهدد للسكان بتغير قيمهم وسبل كسب عيشهم وانماط حياتهم الثقافية والاجتماعية.

ثانيا :رؤية لمصالح السودان الاستراتيجية

أن السودان بأمكانياته الكبيرة وموقعة الممتيز وكونه رابط بين العمق الافريقي والعالم العربي ، علاوة علي تنوع سكانه وبيئاته وموارده الطبيعية التي تمكنه من بناء قوته الاستراتيجية المنشودة .

لعل اهم مصالح الوطنية السودانية تتمثل في عدة نقاط ا همها

أ. صيانة السلم والاستقرار الوطني
ب. تحقيق النهضة الاقتصادية الشاملة
ت. وضع وثيقة المصالح الوطنية
ث. التدوال السلمي للسلطة وفق دستور دائم ومتفق عليه
ج. بناء تعليم متطور وفاعل
ح. أقامة علاقات دولية متوزانة تخدم أهداف الدولة
خ. تحقيق مفهوم القوة الشاملة
د. كسب حصص سوقية واسعة تتناسب مع امكانيا البلاد
ذ. تعزيز البنية التحتية الوطنية
ر. الاستفادة من الموارد في خدمة انسان السودان
ز. وقف ظاهرة التمرد ودعاوي التهميش
س. نشر الثقافة السودانية بمختلف ضروبها وتعريف العالم بها
ش. تحقيق التماسك والاندماج الوطني

ص. الاندماج في العالم العربي والافريقي وتاكيد الهوية العربوأفريقية
ض. امتلاك التكنولوجيا الحديثة
ط. حماية البلاد من الجريمة عابرة الحدود
ظ. الاعتماد علي التخطيط لعمل كل مرافق الدولة
ع. بناء قوة عسكرية وأمنية فاعلة
غ. إتاحة الحريات المشاركة العامة للمواطنين بمختلف توجهاتهم
ف. توزيع التنمية بعدالة
ق. المساهمة الفاعلة للدولة في القضايا الاقليمية والدولية
ك. الحفاظ علي المكتسبات الوطنية وصيانة استقلال البلاد.

تتضمن المصالح الستراتيجية كل ما يعزز من دور البلاد في محيطها الاقليمي والدولة ويحقق الرفاهية لانسانها ويوفر له سبل العيش الكريم والخدمات المميزة والتعليم والصحة وقدرة البلاد علي امتلاك القوة وتجنب المخاطر والمهددات علي الساحة الدولية والاقليمية

وجود خطة استراتيجية قومية واعية ومدركة لمصالح البلاد ومستوعبة لكل الانشطة الرسمية والاجتماعية ومحركة لعجلة الاقتصاد والتنمية أمر ضروري لحفظ الامن والقدرة علي احداث تنمية مستدامة وتحقيق الفاعلية في الساحة الدولية.

لذلك توضع الخطة الاستراتيجية لتسوعب محاور قوي الدولة الشاملة وتعمل علي أن تتكامل فيها الادوار لتحقيق النهضة ، كما تقوم الاستراتيجية بدور الموجة والمنسق لكل انشطة وسياسات الدولة الحديثة ، ولا تتركلتقدير

الموظفين التنفيذيين والمحليين بل تتكامل الانشطة لمصلحة الوطن

أهم القطاعات لتي تستهدفها الخطة الاستراتيجية وتضع فيها مؤشرات التطوير والتحديث هي

١. القطاع الاقتصادي
٢. القطاع الثقافي
٣. القطاع الاجتماعي
٤. القطاع الاعلامي
٥. القطاع التكنولوجي والعلمي
٦. القطاع العسكري
٧. القطاع الامني

المصالح الإستراتيجية للقطاع السياسي

أدى سلوك المنتصرين الجدد في نهاية الحرب الباردة (الولايات المتحدة الأمريكية) إلي إثارة العديد من الأزمات والصراعات، وعادت أزمات كان قد تمت تسويتها في السابق إضافة إلي انتشار السلاح النووي والأسلحة الكيماوية والبيولوجية. وازدادت ظاهرة الهجرة غير الشرعية ودمرت بلدان وأسقطت نظم سياسية، بل أصبح العالم مكانا غير آمن نتيجة لارتفاع معدل الحروبات الأهلية وتدهور البيئة وازدياد توحش التكنولوجيا وخطر الإرهاب.

منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق أهمية في العالم لاعتبارات إستراتيجية عديدة لأنها تجوي مصالح متشابكة ومتناقضة للقوى العظمى العظمى، ومع غياب الإطار الجمعي القادر علي حل الخلافات وضبطها في الشرق الأوسط وألقى اختلال التوازن الدولي بعد نهاية الحرب الباردة بظلاله على الأمن والسلم الدوليين، حيث تحكم قطب أحادي بقيادة الأوضاع الدولية.

السودان بموارده المتنوعة وعظم مساحته إضافة إلى موقعه الجغرافي المميز، وهو من الدول التي تتمتع بموارد نفطية ومعدنية هائلة، وشهد نوعا من التنافس والصراع بين الإستراتيجيات العظمى، وذلك بهدف منع

السودان من ان يصبح دولة مؤثرة في محيطه الإقليمي. أدى التنافس والصراع الاستراتيجي بين القوى العظمى إلى إزدياد حدة الحرب الأهلية في السودان وأتساع نطاق التمرد بفعل (عامل النفط)، نجاح الحكومة السودانية في الدخول في شراكة مع الصين وماليزيا في عمليات الاستكشاف والتنقيب والتعاون مع روسيا في تعدين الذهب، الإستراتيجية الأمريكية إعتمدت على المواجهة ودعم التمرد بالسلاح ومن خلال إستعداء جيرانه لإسقاط النظام وتفكيك الجبهة الداخلية ومحاولات إدخال السودان في دائرة احتجاجات تشبه ظاهرة الربيع العربي.

أن السودان يواجه مصاعب في حراكه الدولي ويحتاج الي جمع الصف الوطني ووضع (وثيقة المصالح الوطنية) يتواضع عليها السياسيين والمواطنين ويتم اعتمادها عبر توافق وطني ، واقرار دستور وطني دائم ينظم تداول السلطة ويحدد الحقوق والواجبات ويوزع الثروة بعدالة ويرفع من مستوي الدخل القومي .

أن التواضع علي القيم الوطنية في الممارسة السياسية ومنع التمرد علي الدولة بأسم الجهوية والاثنية والعشائرية ، ومحاربة الفساد الذي يؤخر عمليات التنمية والتقدم الوطني وتحقيق الشفافية ، كما يجب أعلاء الثقافة الوطنية خدمة لتماسك المجتمع وضمان الوحدة الوطنية.

الترتيبات الاستراتيجية السياسية

١. ضرورة وضع مثياق شرف لممارسة الحراك السياسي والالتزام به
٢. ضرورة وضع وثيقة المصالح الوطنية والاتفاق عليها
٣. وضع دستور دائم للبلاد
٤. مشاركة الشباب في القضايا الوطنية
٥. فتح وتوسيع باب المشاركة السياسية
٦. كفالة حق التعبير السلمي
٧. توزيع الثروة والسلطة بصورة بصورة عادلة
٨. انتهاج سياسة خارجية راشده ومتزنة
٩. الوصول لتسويات سياسية للنزاعات السودانية
١٠. تسوية نزاعات الحدود مع دول الجوار السوداني
١١. الانداج في المحيط العربي والافريقي
١٢. التوعية السياسية للمواطنيين وتأكيد التماسك الوطني

المصالح الإستراتيجية للقطاع الاقتصادي

أضحي للقطاع الاقتصاد من أهم مؤشرات تقدم الامم لكونه يوفر ويهيئ لكافة قطاعات الدولة الموارد المالية ويفتح الاسواق ويجذب الشراكات الخارجية ويمكن الدولة من تحقيق اهدافها الاستراتيجية غلي المستويين (الداخلي والخارجي) وبفتح الفرص والافاق لتحقيق تطلعات الشعب.

لكن النمو الاقتصادي يتطلب وضع خطة استراتيجية محكمة وفاعلة وكذلك وضع خطط لكافة مفاصل الاقتصاد (الانتاجية والخدمي) وينظم التخطيط التفاعلات بين المؤسسات المهتمة بالعمل التجاري والمالي والزراعي وكل المهن والحرف داخل الدولة .

ان الاقتصاد يمثل اسناد لقوي الدولة الشاملة (الثقافية و الاجتماعية ، العلمية ، التكنولوجية ، العلمية والعسكرية والامنية) مما يتطلب ان تتؤام خطط هذه القطاعات لتحقق التفاعل المطلوب في ما بينها ، كما ان هذه القطاعات ايضا تقدم اسناد لقطاع الاقتصاد فبدون التماسك الاجتماعي والثقافي للشعب لاينمو اقتصاد فاعل وبدون الاستقرار السياسي والامني لا تتقدم التنمية علي الوجة المطلوب ، ولا يمكن جذب الاستثمارات الخارجية وإنشاء مشاريع البيني التحتية. والخدمية والاستفادة من موارد

الدولة الطبيعية والزراعية والحيوانية وأدخال التصنيع في العملية الانتاجية.

ان الاقتصاد في عالم اليوم يمثل سلاحا خطرا وأداة في يد الدول القوية لاخضاع الشعوب والامم من خلال الاجراءات المالية او المنافسة والاغراق الي الحصار الاقتصادي ، مما يتطلب وضع رؤية اقتصادية متوائمة مع مصالح البلاد الاستراتيجية ، لتنهض بكل القطاعات وتزيد من معدلات نمو الدولة وقدرتها علي استحواز القوة.

فالبلدان ذات الموارد الاقتصادية الضعيفة والهشة تتعرض الي ازمات سياسية وتدخل في شئونها وذلك في عالم فيه استراتيجيات مختلفة وتنافس حاد لامتلاك الموارد والمواد الخام الاولية ، فكثير من الدول في الحقب السابقة واللاحقة تعرضت لخطر الغزو او دعم مجموعات عرقية للتمرد علي مؤسسة الدولة او نهب مواردها من خلال اقامة شراكات غير عادلة ، فالتهديد الاقتصادي ايضا تسبب في انهيار دول وخروج سكانها مهاجرين ولاجئين الي دول اخري او شهدت ازمات يصعب التخلص منها والفكاك من أسرها نتيجة للتنافس لاستحواز الموارد.

ان إقامة شراكات خارجية مع جهات يمكن ان تحقق النمو الوطني وتزيد من مستوي دخل الفرد وتركز الصناعات التحويلية او تدخل التقانات وتزيد من جودة المنتجات وتفتح الاسواق العالمية وتزيد من حصص الدولة السوقية وترفع مستوي الجودة والسلامة في المنتجات ، هو في حد ذاتة دعم للامن القومي للدولة وزيادة فاعليتها في المجتمع الدولي وقدرتها علي صيانة

استقلالها السياسي.

أضحي التخطيط الاستراتيجي للقطاع الاقتصادي أمرا من الحيوية والاهمية في ذات الوقت ، ويتطلب ذلك تضافر جهود العقول الاستراتيجية للخروج برؤية تناسب موقع الدولة ومواردها ومساحتها وكثافة سكانها ، لذلك يجب التركيز علي التعليم كونه المخرج الامثل والمدخل الي تركيز العمليات الاستثمارية واكساب الموارد والمواد الاولية قيمة مضافة وجودة ومن ثم الاهتمام بالبني التحتية من طرق واتصالات وسكن وصحة وغيرها من المعينات ، مع ضرورة ادماج التكنولوجيا في كل العمليات الانتاجية لزيادة وتحسين المنتج والخدمة (كما وكيفا) وبالتالي القدرة علي إمتلاك الحصص السوقية.

التخطيط الاستراتيجي لقطاع الاقتصاد تسبقه عمليات مسح للموارد والمعينات التي يمكن ادماجها في عملية النهضة الاقتصادية ومن ثم تحديد الاولويات في المحاور الاقتصادية وذلك بهدف الانطلاق لافاق ارحب في عمليات التنمية المستدامة وتحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم الدخول في عمليات التصدير للخارج.

ان معرفة المسار الاستراتيجي للبلد كأن تقول ان مسارنا (نفطي ، زراعي ، حيواني ،سياحي أو تصنيعي... إلخ) أو متنوع المسارات هي البداية تاصحيحة للتحرك لاكتساب القوة فتنمية الموجود وتطويره وتحقيق الربط والتنسيق بين ما نملك ثم نتطلع لما في الخارج لتحقيق الشراكات، فكثير من الدول انطلقت وتحسن اقتصادها نتيجة لوعيها للموارد والمواد الاولية التي تمتلكها.

القطـاع الاقتصـادي لاي دولـة يحـوي قطاعـات فرعيـة واعمـال متنوعـة يجـب ان تسـند بعضهـا وتعمـل فـي تناسـق او فـي شـكل دورة انتاجيـة واحـدة تمكـن الدولـة مـن تقديـم التسـهيلات لهـا بـدلا عـن العمـل فـي قطاعـات فرعيـة متنوعـة وكثيـرة وفـي نهايـة الامـر يتـم تصديـر المخرجـات فـي شـكل مـواد أوليـة لا تتناسـب فـي أسـعارها وقيمتهـا مـع اهميـة هـذه المـوارد والمـواد الاوليـة دونمـا ان تجـري عليهـا عمليـات التصنيـع الجيـد، ممـا يفقـد الدولـة مـوارد ماليـة ويجعلهـا عرضـة للاسـتنزاف والمنافسـة التـي تسـتفيد مـن الشـركات عابـرة القوميـة او دول تهيمـن علـي الاوضـاع الدوليـة.

نحـن اليـوم نشـهد اختـلالا فـي الاقتصـاده يتطلـب ان تجري مراجعـات سـريعة لادارة المـوارد والاسـتثمارات والشـراكات واكتسـاب الفـرص ودعـم نقـاط القـوة للوصـول الـي بنـاء اقتصـادي قـوي مـن ناحيـة العملـة الوطنيـة وزيـادة الانتـاج وانهـاء فجـوة الاعتمـاد علـي الاسـتيراد فـي الوقـود والقمـح الغـاز وغيـره ممـا يمكـن توفيـره ببـذل الجهـد والتركيـز عليـه لانهـاء حـالات الازمـات المتناسـلة والمسـتمرة ، اذا لـم تعـد المهـددات الامنيـة (التمـرد) والعمـل المسـلح او النشـاط الهدام او غيرهـا مـن المهـددات هـي مـا يقلـق الوطـن ، فالهجمـة الاقتصاديـة وشـح السـلع والخدمـات وتدهـور العملـة الوطنيـة وازمـات الوقـود والخبـز أضحـت مـن مهـددات الوحـدة الوطنيـة.

ان انشـاء عقـل اسـتراتيجي اقتصـادي أمـر مـن الاهميـه بمـكان وذلـك لتحديـد المخاطـر والفـرص والشـراكات وتنسـيق الجهـود الاقتصاديـة ، ان مهمـة الجسـم التخطيطـي

ليست تنفيذيه بقدر ما إنها مهمة توجيهية يضم النخبة العلمية ورجال الاعمال والقيادات المصرفية وكافة شرئح العمل الاقتصادي ، هذا العقل الاستراتيجي يقوم بمهام الاحصاء الاقتصادي ويعد الخارطة الاستثمارية والمصرفية ويحدد الالويات ويمنح القطاع الخاص الوطني الحصانات الاستثمارية والتسهيلات الادارية وينظم العلاقات ويحدد شكل الشراكات مع المجتمعات المحلية ويربط الخدمات الاجتماعية وينظمها ويقدم خطط مكافحة الفقر والبطالة بالاجمال مطلوب من هذا الجسم التخطيطي تنسيق المواقف وحماية المشروعات ليصبح الانتاج وسوق العمل منظما يعمل وفق خطة مدروسة وعلمية .

كما يجب ان تحمي توجهات الاقتصاد الوطني بقوانيين تمنع الانحراف عن المسار الاستراتيجي سواء من المسئولين أو المنتجين والمستثمرين وتحدد علاقة العامل بأصحاب العمل وعلاقة المجتمع بالمشروع وتنظم جباية الضرائب والجمارك ورسوم الخدمات في نافذه موحده وتقدم التسهيلات وتحمي المنتج الوطني وتحرس السلامة المهنية والجودة وفق المعايير الدولية.

موجهات التخطيط في القطاع الاقتصادي

١. التحول إلي اقتصاد السوق الحر تدريجيا وفق الخطة الوطنية وبصورة منظمة تحقق خالة الثبات.
٢. دعم المشروعات القومية تمويلا وادارة ومحاربة الفساد فيها.
٣. محاربة الفقر والبطالة بمشاريع واضحة.
٤. سن السياسات المالية والاقتصادية التي تسهم في إنجاح

المشـروعات الوطنيـة.

٥. منـح القـروض للمسـتثمرين والمنـح للمواطنييـن بـدون فوائـد ومتابعـة مشـاريعهم

٦. تقديـم التسـهيلات للاسـتثمار الخارجـي للدخـول فـي السـوق الوطنـي.

٧. اعـداد الخارطـة الاسـتثمارية والاحصائيـة الماليـة بصـورة علميـة جاذبـة.

٨. أصدار مؤشرات النمو وسعر الصرف وارباح المشاريع .

٩. تنميـة وتطويـر قطـاع البنـي التحتيـة (طـرق واتصالات وجسـور وفنـادق واسـواق وبورصـات ... الخ).

١٠. تنويـع وتوزيـع المشـاريع الاسـتثمارية علـي الولايـات والمحليـات بصـورة عادلـة.

١١. إعادة هندسة القوانيين وفتح نيابات الفساد والمال العام.

١٢. تشـجيع الزراعـة والصناعـة والتعديـن والانشـطة المرتبطـة علـي اعتبـار أن مسـارنا (زراعـي- نفطـي).

١٣. تنسـيق جهـود القطاعـات الحكوميـة المتنوعـة لخدمـة المشـاريع الانتاجيـة.

١٤. ادماج التكنولوجيا في كل العمليات الانتاجية.

١٥. إدمـاج المجتمعـات المحليـة فـي الاسـتثمارات الصغيـرة المربوطـة لإنتـاج الكلـي.

١٦. تحسين مستوي الدخل للفرد.

١٧. أقـرار عمليـات التوسـيع فـي الاسـتثمارات بصـورة متدرجـة ومدروسـة تتماشـي مـع الخطـة الوطنيـة.

١٨. إنشـاء بنـوك و(محافـظ) متخصصـة لتمويـل العمليـات الإنتاجيـة.

١٩. توطين الصناعة في الولايات وعدم تركيزها في العاصمة.

٢٠. العمل علي وقف الهجرة من الريف الي المدن واعادة هيكلة اقتصاديات الارياف
٢١. إحداث نقلة في المجتمع السوداني من اقتصاد تقليدي معيشي الى اقتصاد حديث فاعل وقوي.
٢٢. توسيع قاعدة الصناعات الصغيرة كثيفة العمل وتوزيعها علي البلاد.
٢٣. توطين زراعة السلع الاستراتيجية في الولايات المنتجة لها (ذرة قمح وغيرها من السلع الاستراتيجية).
٢٤. خفض وترشيد الانفاق الحكومي وحصره في الضروريات وتوجية الانفاق للانتاج.
٢٥. محاربة الفساد الاداري والمالي ووضع قوانين رادعة

المصالح الإستراتيجية لقطاع الزراعة

لا يثور شك في إننا بلادنا زراعية بشقيها (النباتي والحيواني) ونملك الموارد اللازمة لتفعيل هذا القطاع مع خبرات تقليدية متوارثة وأسواق إقليمية تستقبل المنتجات السودانية ، إلا أن عمليات التحديث لم تطال قطاع الزراعة بل استمر رغم وجود المشاريع الروية والزراعية متمسكا بنفس روح التفكير والتخطيط التي أنشئت عليها هذه المشاريع وقطاع الزراعة ، مما يستوجب إعادة التخطيط وعصف ذهني لإعادة الحيوية في قطاع الزراعة الذي يمثل عصب الإنتاج الوطني والمشغل للأيدي العاملة .

لذلك تطلب إجراء بحوث علمية للتربة ونوعية التركيبة المحاصيلية مع إدماجالحيوان في العملية الإنتاجية واختيار السلالات اللاحمة والمنتجة للألبان بدلا من الاعتماد علي السلالات التقليدية التي لاتقدم إنتاجا ذا ميزة اقتصادية ، وأضحي العمل في قطاع الزراعة عملا يتطلب تدخل الدولة لإقرارالقوانين وتوجيه الإنتاج وتحسين السلالات وفتح الأسواق وفق مفاهيم الجودة لتقديم منتج طبيعي في عالم يعتمد علي المواد الكيماوية والمحسنات الغذائية المصنعة في عمليات الإنتاج بهدف زيادة الدخل المحلي

الإسهام في عملية تحديد المحاصيل ودورتها يتطلب اجتهادلتسند الزراعة الإنتاج الحيواني وتحرك عجلة الإنتاج

الزراعي ، فكثير من دول العالم اليوم تعتمد علي مفهوم المرزعة الشاملة التي تدير حركة منتجاتها وفق تقانات علمية مدروسة لذلك يصبح المخرج والمنتج النهائي ذا قيمة مضافة فلا تنتج محصولا واحدا يتأثر بأسعار السوق أذا حدث فيه انخفاض خسر المزارع وإذا حدث ارتفاع ربح وبذلك يترك المزارع في مواجهة الوسطاء وتذبذب السوق المحلي ،فالعملية اليوم أكثر تنظيما من قبل إدماج مفهوم (سلة المحاصيل) وهي تنوع المزروعات في الرقعة الواحدة وبالتالي تمنع وتعوض الخسائر في محصول واحد ويتم الاستعاضة بإرباح المحاصيل الاخري .

في عالم يشهد تنافس السوق وتنوع في السلع وجودتها يتطلب ان تتم كل العمليات وفق دراسات علمية لتحقيق المنافسة من خلال الاهتمام بالعمليات الزراعية وإدماج التقانات المتطورة وتحويل مناسب للمنتجات من خلال عملية التصنيع والتعبئة والعرض والقدرة علي حيازتها بأرخص الأسعار ،مع ارتفاع المنتج الكمي والنوعي من السلع نفسها.

كما أن عدم ترك المزارع يواجه تكاليف الإنتاج وحده بإشراك رأسمالية وطنية في عملية الإنتاج وإدخال البنوك والمصارف من خلال أنشاء (محفظة) متخصصة تسهم في توفير الماكينة والأسمدة ومركزات التسمين في مساحة معقولة أفضل مما هو متبع في الزراعة التقليدية حيث يزرع ألف فدان كلها ذرة مما يضع المزارع تحت رحمة السوق والتجار ، كما أن ضعف وسائل النقل والتخزين وارتفاع الرسوم الحكومية مع سيطرة فئات غير منتجة

علي الإنتاج (السماسرة) والتحكم في أسعاره مما يقلل من فوائده العملية ويسهم هذا في تدمير الزراعة وامتناع عدد من المزارعين من العودة إلي الزراعة ويعرض البلاد لخطر المجاعة والفجوة الغذائية.

(هندسة القوانين) وتوفير الدعم وفتح البورصات وإدخال الأساليب العملية مع الاهتمام بعمليات تحضير الأرض والتقاوي تسهم بصورة أخري بإحداث نوع من الاستقرار للسكان وتقليل عمليا من ظاهرة (ترييف المدن) وهجرة العمالة إلي المهن الهامشية مما يزيد من قيمة الفاقد الضريبي وبالتالي فقدان المدخرات وتدهور العملة المحلية وبروز شبح الأزمات الاقتصادية.

إنعمليات الإنتاج المنظم في القطاع ،الزراعي بشقية (النباتي والحيواني) تتطلب خلق نوع من الشراكات الخارجية لتجويد المنتج النهائي ولضمان أسواق خارجية يمكن من خلالها الحصول علي العملات الصعبة وتوسيع رقعة الأرض المستغلة في هذا القطاع ، كما أن عملية التطوير المستمرة تستوجب دخول مؤسسات أجنبية مقتدرة يمكن أن توفر تكنولوجيا متطورة ينتفع منها الموطن وتستفيد الدولة من عمليات الاستزراع وتنوعه من (غابي- بستاني- خضرواتي- محاصيل نقدية لحوم –ألبان –جلود-أسماك وإدماج تربية الدواجن والطيور التي تستخدم في الزينة) ولكي يتم جذب الاستثمار ورؤوس الأموال .

أن توعية المجتمعات المحلية للاندماج والقبول بالشريك الخارجي وهذي أحدي العقد حيث تسببت بهروب رؤوس الأموال الأجنبية إذ يترك المستثمر في

مواجهة المجتمعات المحلية التي تعارض أو لا تقنع بنشاطه ، علينا العمل علي تخصيص عائد مناسب من الأرباح لصالح التنمية المحلية ودعم المجتمعات وتقديم جزء من المنتج بأسعار معقولة ليشعر المواطن بفوائد من عملية التنمية العامة التي تعم المنتج والمواطن.

كما أن تقديم التسهيلات لتشجيع المستثمر وعدم تركه لوحده ليواجه المحليات والولايات وهنا يأتي دور القانون من خلال التشريع وإقرار نظام النافذةالواحدة في جميع التعاملات وإلزام المستثمر بوضع وديعة متفق عليها بالعملة الصعبة دون أن يتم إرهاقه وتقديم التسهيلات الجمركية وخدمات أخري مثل (القطاع الفندقي – الاتصالات – الحماية القانونية – الدليل الاستثماري..الخ)

التركيز علي التنوع في المشاريع الاستثمارية بحيث يشمل المشروع العديد من المنتجات التي يمكن الاستفادة منها في السوق المحلي بما يتيح الإنتاج بشكل وفير ويساهم في حل الضائقة المعيشية .

التركيز علي التنوع في المشاريع الاستثمارية بحيث يشمل المشروع العديد من المحاصيل النقدية والمنتجات التي تمكن من الاستفادة منها والتركيز مساهمة الأيدي العاملة وتخصيص بعض الوظائف للأجانب في حصص محددة ، مما يقلل من ظاهرة العطالة في المجتمعات ويسهم في استقرار سوق العمل المحلي ويزيد من معدل (التدريب الحقلي) ويشجع علي الإنتاج ويسهم في زيادة الدخل القومي .

تخصيص حصة بقدر معقول للتصدير مع الإشارة إلي الدولة المنتجة وتأكيد إنها إنتاج طبيعي ، مما يساهم في زيادة الثقة في المنتج الوطني ويدر علي الدولة قدر من العملات الصعبة ويقلل العجز في الميزان التجاري

الاعتماد التخصصية في الإنتاج بحيث إذا ما تخصصت ولاية معينه (في المنتجات الغابية أو البستانية أو الخضر أو الفواكه والإنتاج الحيواني والسمكي) تتكامل فيها مؤسسات الإنتاج وتسند العمليات التي تبرز في المنطقة مما يزيد الإنتاج وتمنح السلع والخدمات والمحاصيل قيمة مضافة (التصنيع) ، بدلا من تشتيت جهود الإنتاج وتكرار المنتجات وبما يصعب عملية تصنيعها ، فليس من المعقول (أن تنتج الحبوب الزيتية في كردفان وتعصر في الخرطوم) مما يفرض ارتفاع في كلفة الإنتاج المحلي ويزيد من سعر السلع ويحرم المنتج المنافسة العادلة.

عملية تحقيق عائد مجزي وداعم اقتصادي تتطلب أن تسند القطاعات لبعضها البعض وفق خطة إستراتيجية مدروسة وواضحة المعالم ومحددة المدي الزمني والأهداف

الموجهات في قطاع الزراعة الإستراتيجية

١. هندسة القوانين بما يتيح تقنين العمليات الإنتاجية ويحفظ الحقوق للمستثمر الوطني والأجنبي.
٢. إجراء الدراسات والبحوث الميدانية لضمان ترابط الإنتاج في دورة زراعية شاملة ومتخصصة في ذات الوقت .
٣. إدماج التقانات الحديثة وإدخال الميكنة في كل العمليات.
٤. وضع معايير للجودة والسلامة الشاملة بما يتوافق مع المعايير الدولية.
٥. ربط التعليم العالي والعام بما ينتج من (سلع وخدمات) بحيث يمثل إسناد علمي .
٦. إنشاء البورصات والمحافظ المتخصصة مترابطة بالبنوك والبورصات العالمية .
٧. تشجيع الاستثمار الأجنبي وتقديم كافة الخدمات المميزة لجذب رأس المال الخارجي.
٨. تنفيذ مشروعات الخدمات للمجتمعات المحلية.
٩. تنفيذ برامج التدريب الحقلي والميداني للشباب لاستيعاب القدرات وتنمية المهارات.
١٠. تعزيز البني التحتية الجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي.
١١. الاتجاه نحو التخصص في العمليات الإنتاجية (نظام الحزمة الإنتاجية).
١٢. إدماج المجتمعات المحلية في الاستثمارات الزراعية الصغيرة المربوطة لإنتاج الكلي.
١٣. أقرار عمليات التوسيع في الاستثمارات الزراعية بصورة متدرجة.

١٤. إنشاء بنوك و(محافظ) متخصصة لتمويل العمليات الإنتاجية الزراعية.
١٥. توطين الصناعة المرتبطة بالقطاع الزراعي في الولايات.
١٦. العمل علي وقف الهجرة من الريف الي المدن واعادة هيكلة اقتصاديات الارياف.
١٧. احداث نقلة في المجتمع السوداني من اقتصاد تقليدي معيشي الى اقتصاد حديث.
١٨. توسيع قاعدة الصناعات الصغيرة كثيفة العمل وتوزيعها علي البلاد.
١٩. توطين زراعة السلع الاستراتيجية في الولايات المنتجة لها (ذرة قنح ةغيرخا من السلع الاستراتيجية.
٢٠. خفض وترشيد الانفاق الحكومي وحصره في الضروريات وتوجية الانفاق للانتاج.
٢١. محاربة الفساد الاداري والمالي في القطاع الزراعي.

المصالح الإستراتيجية في قطاع الصناعة

إن التطـور الاقتصـادي لبنـاء القـوة الإسـتراتيجية للدولـة يسـتلزم النهـوض بالقطـاع الصناعـي وإكسـاب المـوارد والمـواد الأوليـة قيمـة مضافـة بـدلا مـن تصديـر المـواد الخـام (تصديـر البيئة)ويتـم تصنيعهـا فـي الخـارج وإعـادة اسـتيرادها فـي شـكل منتجـات صناعيـة تكلـف خزينـة الدولـة عمـلات صعبـة كان يمكـن أن توجـه إلـي تطويـر وتعزيـز القطاعـات الاخـري.

كثيـر مـن بلـدان العالـم بـدأت مـن تحـت ركام الحـروب (ألمانيـا واليابـان) ووضعـت خطـط للاهتمـام بالإنتـاج الصناعي وأسـتعانت بالتكنولوجيـا والمـواد الأوليـة المسـتوردة مـن الخـارج وإعـادة تصنيعهـا حتـي ظهـرت فيهـا شـركات عابـرة للقوميـة والحـدود ونهضـت مـن خـلال تبنـي إسـتراتيجية أطلـق عليهـا (إسـتراتيجية النهـوض مـن الـركام).

وجـود المـوارد دون اسـتغلالها يجعـل البـلاد عرضـة للتدخـل الخارجـي الدخولفـي نـادي المصنعيـن فـي عالـم تـكاد تكـون فـي نـدرة المـوارد ، وتشـكل المـواد الأوليـة والمـوارد أهميـة كبـري لندرتهـا وتثـور تنافسـات بيـن الـدول لامتلاكهـا ، لذلـك تلجـا الـدول إلـي منـع تصديـر المـواد إلا بعـد إكسـابها قيمـة مضافـة واحتـكار أسـواقها ومحاولـة فـرض أسـعار مجزيـة للاسـتفادة مـن العائـد الـذي تـدره.

بلادنا بموارد ومواد أولية تحتاج إلي شراكات حقيقة للاستثمار فيها والعمل علي الاستفادة منها وفق جداول استثمارية تدعم الخطة الوطنية الإستراتيجية .

كما ان عملية الاستثمار في الصناعة تحتاج لعمليات الإحصاء الشامل وتأسيس الشراكات لتحقق فوائد للمجتمعات، مع مراعاة استفادة المجتمعات المحلية من عملية استغلال الموارد والتصنيع وربطها بالمنتجات المحلية لضمان انسياب عمليات الإنتاج.

بما إن السودان يذخر بموارد (معدني ، زراعية ، حيوانية ، سياحية..الخ) يجب التركيز علي إدخال التكنولوجيا في الإنتاج وتحقيق اعلي معدلات الجودة مع العمل علي تركيز الإنتاج وزيادة معدلاته بجانب مراعاة شروط المنافسة من ناحيتي الأسعار والطلب عليها بما يضمن استمرارية المشروعات الصناعية .

الترتيبات الاستراتيجية في قطاعا الصناعة

١. ضرورة إنشاء الشراكات مع مصانع ومعامل دولية ذات خبرة وتوطين الصناعات وتعزيز الموجود منها.
٢. العمل علي استمرار التدريب الحقلي والميداني بما يفرخ كوادرمتمرسة ومنتجة ولها القدرة علي إدارة المشاريع .
٣. تعزيز الشراكات و التمويل وتقانات اللازمة في العمليات الإنتاجية المتنوعة.
٤. أنشاء وحدات مراقبة التلوث والإشراف علي معايير

السلامة مع عدم استنزاف الموارد غير المتجددة والعمل علي تحسين الموارد المتجددة وفق اعلي المعايير .

٥. كما يتم تخصيص جزء من العائد في إنشاء المشاريع المجتمعية وتنمية مناطق الإنتاج تحقيقا لمبدأ العدالة وتشغيل الشباب.

المصالح الاستراتيجية لقطاع البنى التحتية

أن قطاع البنى التحتية يمثل القاعدة الصلبة التي ترتكز عليها عمليات الإنتاج والتطور الاقتصادي ، ويقدم هذا القطاع خدمات متنوعة من (طرق وجسور ،نقل بمختلف مسمياته وأغراضه ، الموانئ ،الخدمات الفندقية ،الإسكان، الكهرباء والمياه وكل الخدمات الضرورية للمواطن) ويحتاج هذا القطاع إلي رؤوس أموال ضخمة لتنفيذ مشروعاته الحيوية.

يقدم قطاع البنى التحتية إسناد حيوي لكل قطاعات الدولة ويساهم في زيادة الدخل القومي ومن شأنه تحسين مستوي المعيشة للسكان ويسهم في جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية .

لقد أضحت مشاريع البنى التحتية من أبسط مقومات الحياة الكريمة للشعوب، وذلك لكونها حق أصيل للمواطن تعمل النظم السياسية في أنجاز هو تضع نصب عينها تأهيل ودعم مشروعات التنمية الوطنية علي إعتبار أن المصالح الإستراتيجية لا تتحقق إلا من خلال وجود خدمات البنى التحتية المؤهلة للانطلاق الحضاري نحو أفق أفضل، فمن أبسط حقوق المواطن أن يجد المياه النظيفة وطرق ووسائل نقل مريحة واتصالات وعلاج ميسر ونحوها، لذلك تهتم مؤسسات الدولة بتأهيل مشاريع

البنـي التحتيـة والمشـروعات التـي يسـتفيد منهـا المواطـن.

أن مشـاريع البنـي التحتيـة فـي مرحلـة بدايـة الخطـة لابـد أن يطالهـا تقييـم وإعـادة تخطيـط وتوزيـع عـادل وربطهـا مـع المشـروعات الاسـتثمارية المسـتهدفة وذلـك وفـق خارطـة تنمويـة واضحـة المعالـم لان مشـاريع البنـي التحتيـة تكلـف الكثيـر مـن الأمـوال وكذلـك تنشـأ المشـاريع الجديـدة وفـق الأولويـات لإسـناد قطاعـات الخطـة الإسـتراتيجية الوطنيـة.

مشـاريع البنـي التحتيـة تربـط السـكان وتسـهم فـي عمليـة الاندمـاج الوطنـي وتزيـد مـن التداخـل وحركـة السـكان وتفاعلهـم وترفـع مسـتوي الدخـل ويسـتفيد السـكان أيضـا مـن المشـاريع لمصاحبـة لهـا ومـن الاسـتثمارات الخارجيـة والمحليـة، كمـا أن مشـاريع التعليـم والصحـة والطـرق يجب ان تـوزع علـي البـلاد وتشـمل كل الولايـات لتسـهم فـي اسـتقرار الأهالـي وتمنـع مـن ظاهـرة تريـف المـدن والهجـرات بحثـا عـن التعليـم والعـلاج والعمـل.

ضـرورة أن تقـام المشـاريع وفـق دراسـات علميـة وبجـودة عاليـة وقـدرة علـي الاسـتمرارية فـي تقديـم الخدمـات للجمهـور مـع رصـد ميزانيـات للمراجعـة الدوريـة بهـدف تحسـين الخدمـات المقدمـة فـي هـذا القطـاع الحيـوي.

الموجهات الإستراتيجية في قطاع البنى التحتية

١. وضع رؤية إستراتيجية لمشروعات البنى التحتية.
٢. توزيع وتعميم الخدمات علي كل أقاليم الدولة وفق الاحتياج.
٣. العمل علي تطوير وتحديث الموجود من المشاريع الخدمية
٤. ربط تنفيذ المشاريع وفق دراسات متخصصة.
٥. عمل شراكات خارجية لتمويل مشاريع البنى التحتية.
٦. الاستعانة بأحدث التقانات والتكنولوجيا لتنفيذ المشاريع بجودة عالية.
٧. الاستعانة ببيوت الخبرة الاستشارية ذات السمعة الجيدة لمراجعة تنفيذ المشاريع.
٨. الاهتمام بمخرجات التعليم العالي وتطوير المناهج لتواكب سوق العمل.
٩. ربط البلاد بطرق برية وبحرية ونهرية وجوية فاعلة
١٠. التاكيد علي الجودة والسلامة في تنفيذ مشروعات البنى التحتية.
١١. تطوير شبكات الاتصالات بمختلف انواعها.
١٢. رفع كفاءة مستوي الخدمات

المصالح الاستراتيجية للقطاع الخاص

يتجه الاقتصاد العالمي إلي تعظيم دور القطاع ودعمه حتي يكون الرائد في تحقيق النموالمطلوب للدولة وذلك من خلال تقديم التسهيلات اللازمة وفتح الفرص أمامه ليصبح عماد الإنتاج وإدخال رجال الأعمال في كافة القطاعات الحيوية (التخصيص) وإخراج الدولة من القطاعات التي يمكن أن يلعب القطاع الخاص فيها دورا مميز ويجود أعمالها، مع الإبقاء علي دور الدولة في الأنشطة الحيوية والضرورية التي يحتاجها المواطن مع إدامة خدماته حتي تكون ميسورة وفي متناول يده.

أن دخول رأس المال وطني في (الزراعة،الصناعة،الخدمات والتجارة..الخ) يعني فتح آفاق جديدة في سوق العمل واستيعاب للأيدي العاملة في سوق العمل مما يعني تفرغ الدولة وصانعي القرار إلي تنسيق الأنشطة ورسم القوانين وحفظ الأمن القومي، مما يزيد من المنافسة بين قطاعات العمل الخاص لتحقيق أعلي معايير الجودة المطلوبة وحيازة حصص سوقية عالمية ، والقدرة علي صناعة شراكات خارجية واستجلاب التقانات اللازمة في عمليات الإنتاج، وذلك وفق ضوابط التخطيط الاستراتيجي المعدة من قبل الدوائر المعنية وتوجيه سوق العمل لخدمة المواطن.

كما إن القطاع الخاص يجب أن ينظم في مجلس تخطيطي وتنسيقي (عقل استراتيجي) يوزع الفرص في سوق العمل وينظم وينسق الأنشطة، ويدار هذا المجلس شراكة بين (الدولة ورجال الأعمال) تكون مهمته وضع الخطط وتنظيم سوق العمل ومنح التسهيلات الضرورية ومراقبة سوق العمل وذلك وفق آلية متفق عليها تكون تحت مظلة القانون الخاص بسوق العمل الخاص يحدد العلاقة بين (المنتج والمستهلك) ويوضح الحقوق والالتزامات.

تنويع الأعمال وتحقيق المنافسة والشفافية في الأداء والالتزام بالجودة وتقديم الخدمات المجتمعية في مشاريع التنمية المحلية، وربط الإنتاج بمخرجات التعليم العالي هي من الموجهات مع إقرار الضوابط لفتح الاستثمار في القطاع الخاص.

كما ان اعتماد مبدأ التخصصية في سوق العمل وتوزيعه وفق قطاعات قوي الدولة الشاملة، يمنح سوف العمل الخاص القدرة علي تغطية الأنشطة المطلوب الدخول فيها ، وانتشارها علي مستوي الولايات والمحليات كافة والاستفادة من الإمكانيات المتاحة .

عالم اليوم يركز علي إنشاء وقيام الشركات الكبري عابرة الحدود التي تنتج سلع وخدمات متنوعة وتستورد المواد الأولية من مختلف دول العالم وتنشئ المصانع والمعامل حيث ما وجدت المواد الخام والأيدي العاملة الماهرة والمدربة وكذلك الأسواق لمستهلكة لإنتاجها ، علية فأن تشجيع القطاع الخاص للدخول في شراكات

خارجيـة مثمـرة مـع الشـركات العملاقـة واسـتقطاب أعمالهـا بمـا تملكـه البـلاد مـن القـدرة علـي جـذب رؤوس الأمـوال الأجنبيـة ، وذلـك يسـاهم فـي تدريـب العامـل الوطنـي ويؤسـس لتوطيـن الصناعـات الإسـتراتيجية فـي البـلاد.

ان توجيـة القطـاع الخـاص الـي الانتـاج ينبغـي ان وفـق خطـة فـلا يتـرك المسـتثمر يعمـل وقـف رؤيتـه فقـط بـل اصطحـاب الهـم الوطنـي للمشـاريع المطلوبـة وفـق (الخارطـة الاسـتثمارية)، تعدهـا الدولـة وتقـدم الحوافـز والتسـهيلات للاندمـاج فيهـا وتسـهيل انشـاء مجموعـات رؤوس الامـوال فـي بمـا يحقـق نوعـا مـن النجـاح فـي ادارة الاعمـال ، وبالتالـي القـدرة علـي اسـتجلاب العمـلات الصعبـة وتطويـر القطـاع الخـاص وفـق الاهـداف ن اذ ان الهـدف الاسـتراتيجي هـو الوصـول الـي النجاحـات فـي فـي قطـاع الاعمـال مـع تـرك مسـاحة تقديريـة لرجـال الاعمـال للدخـول فـي المشـروعات وخلـق الشـراكات الخارجيـة والداخليـة.

تتجـه النظـم السياسـية والمنظمـات الدوليـة واسـتراتيجيات التنميـة الـي تعزيـز دور القطـاع الخـاص للمسـاعدة فـي تحقيـق النمـو علـي المسـتوي الوطنـي وتحسـين اوضـاع (الصناعـة ن الزراعـة ، التعليـم ،الصحـة وتخفيـف اثـار الفقـر والبطالـة والتغيـرات المناخيـة) وهـذا الامـر لاتسـطيع الدولـة لوحدهـا تحقيـق تقـدم ملمـوس فيـه وتغطيـة الفجـوة ، لذلـك يمنـح القطـاع الخـاص دور الشـريك الاسـتراتيجي فـي هـذه العمليـات حتـي فـي الـدول العظمـي ، فتوجيـه رأس المـال الي هـذه القطاعـات الحيويـة يتسـق مـع هـدف التنميـة المسـتدامة الـذي اعلنتـة الامـم المتحـدة والـذي ينـص علـي تشـجيع

الشركات الكبيرة عابرة القوميات التي تتبني الممارسات المستدامة وادماج المعلومات لتحقيق النمو وتخفيف حدة الفقر وذلك عبر ادماج (الاعتبارات البيئية والاجتماعية والادارية) الي جانب اعتبارتها الاستثمارية

الموجهات الاستراتيجية لقطاع العمل الخاص

١. تحفيز رجال الاعمال للدخول في المشاريع الوطنية الكبري.
٢. تنفيذ المشاريع المصاحبة للعمليات الاستثمارية خدمة للمجتمعات.
٣. وضع الخارطة الاستثمارية الشاملة.
٤. تبني الدولة لمشاريع البني التحتية الاستثمارية .
٥. المساعدة في برامج تخفيف الفقر.
٦. استيعاب المجتمعات في العملية الانتاجية (تشغيل الايدي العاملة والتدريب).
٧. فتح شراكات خارجية في المشاريع الكبري.
٨. إنشاء محافظ التمويل الاصغر والمتخصص.
٩. تقديم التسهيلات (الجمركية، الادراية ،الخدمية والارشادية) للمشاريع.
١٠. الالتزام بمعايير السلامة والجودة والمنافسة الشريفة.
١١. تحقيق اهداف التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية.
١٢. أدماج معايير سلامة البيئة والمجتمع.
١٣. وضع قواعد البيانات والمعلومات الاستراتيجية.
١٤. تأسيس (العقل الاستراتيجي) مجلس رجال الاعمال شراكة مع الحكومة ورجال/سيدات الاعمال.
١٥. فتح الفرص أمام الاستثمارات الخارجية .

١٦. وضع معايير علمية لقياس الاداء والمؤشرات الاستراتيجية.
١٧. بناء القوانين لحماية الاستثمارات الخارجية والمحلية (هندسة القوانيين).
١٨. تطوير وتحسين المنتجات لتحقيق المنافسة واكتساب حصص سوقية عالمية.
١٩. رفع حجم التمويل الحكومي للقطاعات الانتاجية وانشاء البوصات المتخصصة.
٢٠. تطوير اداء المؤسسات الحكومية لتناسب سوق العمل.
٢١. إقرار مبدأ النافذة الواحدة في كل التعاملات الحكومية.
٢٢. دعم وتقوية مشروع الحكومة الاكترونية.
٢٣. الاستثمار في برامج الالخصخصة لدعم القطاع الخاص.
٢٤. تطوير مؤسسات التعليم (العالي والعام) ليتناسب مع سوق العمل.

المصالح الاستراتيجية للقطاع الاجتماعي

تمثل المجتمعات المحلية في عالم اليوم القاعدة الصلبة للتوجه الاستراتيجي والحضاري ، فهي الوحدة الاساسية في البناء الهرمي للدولة لذلك يهتم واضعي الاستراتيجية بتحصين المجتمعات من الغزو الحضاري وتجنيبها المهددات الواردة من خلف الحدود او منعها من التفكك والتحلل الاجتماعي نتيجة لتدفق المعلومات والتكنولوجيا والانماط الجديدة عابرة الحدود.

إن عصر مابعد العولمة أفرز اوضاع جديدة معقدة أوجد تحولات في أنماط المجتمعات التقليدية ، اذ تحاول الدول المتحكمة في أوضاع النظام الدولي أ قرار النمط الغربي كبديل للانماط السائدة وإحداث نقلة في اساليب التعاطي مع القضايا إلاجتماعية ، أصبح هذا العالم المفتوح قادر علي نقل كل التجارب (جيدها ورديئها) ، بل ان هناك استراتيجيات مصممة لتغيير التصور التقليدي الي بناء وتركيز تصورات جديدة وإفقاد الثقة في القيم المحلية ومؤسسات الدولة وتغيير أنماط الاستهلاك كمثال التحول عندنا من (ذرة الي قمح) أو رسم صور العلاقات الاجتماعية كما هو في الغرب من انفتاح وحرية وتنميط الذوق العام علي صور الحياة الغربية أو نحوها.

ضرب مؤسسة الاسرة الصغيرة والكبيرة الممتدة والقبيلة

وإقرار حقوق المراة في الاجهاض والعلاقات خارج مؤسسة الزوجية وإنتشار المخدرات والجريمة المنظمة وعابرة الحدود هي مثال بسيط علي عمليات التحول الاجتماعي التي تنتظم عالم اليوم، لذلك يتطلب هذا الامر صناعة استراتيجية وقائية وتركيز القيم والحض علي التدين وفضائل الاخلاق وإستلهام التأريخ لضمان تماسك المجتمع ، مع العمل علي محاربة البطالة والفساد وسوء التخطيط وبناء اجهزة أعلامية تملك الجمهور المعلومات الازمة والضرورية .

عمليات التحديث الجارية في عالم اليوم ليست كلها شر لكن كثير منها لايتناسب مع قيمنا واخلاقنا وتطورنا الطبيعي لذلك يجب ان يكون العمل في القطاع الاجتماعي مصحوب بعمليات (تخطيط وتدريب) تزيد من تماسكه وتزيد روابطه ليستطيع الوقوف امام محاولات التغيير الي الاسوأ التي تتبناها أستراتيجيات دول عظمي ومنظمات دولية ووسائل التواصل ، مما يمكن أن يفضي الي تهديد ألامن القومي وتعطيل مصالح الامة .

أن الاوضاع الاقتصادية الصعبة تفرض ظهور الجريمة والاختلاس (الفساد) والتكدس في المدن وظهور المهن الهامشية والتمرد علي مؤسسة الدولة وضرب التماسك الوطني وبروز الجهوية والصراعات العرقية والتمرد، بل يمكن أن تقود عوامل التغير في المناخ الي بروز صراعات (اجتماعية حول الموارد والثروة والسلطة) وتفكك عقد الدولة الاجتماعي.

أن التخطيط للقطاع الاستراتيجي الاجتماعي يشمل

التخطيط(للشباب والطلاب والمرأةوالمجموعات الاثنية والرياضية والثقافات المحلية) وذلك بكل ضروب الفنون والاداب والعمل علي تعزيز القيم الاجتماعية الراسخة وتثوير اداء المواطن والاهتمام بالتعليم والتدريب وكافة الانشطة التي تقوم بها (الجماعات والافراد)وذلك خدمة لمصالح الدولة .

كما أن التخطيط أيضا يشمل سبل التعريف بالقيم الوطنية ونقل صور ايجابية للحياة اليومية للمواطن ونقل صور السياحة والترفيه والحرف الفكلورية وسبل كسب العيش ،أضافة الي صور العلاقات داخل الاسرة الواحدة والمجتمع وتعزيز العمل الايجابي بما يخدم الصحة العامة والرياضة ، ويجب ان تحرس هذه القيم بالقوانيين وإعادة رسمها لحماية المجتمعات من خطر الانزلاق في التبعية التي تفضي الي تغيرات غير إيجابية نتيجة للتفاعل مع العالم المفتوح (العولمة).

موجهات التخطيط في القطاع الاجتماعي

١. حماية قيم المجتمع وتعزيز تماسكه.
٢. الاهتمام بانشطة فئات المجتمع المختلفة.
٣. أعادة هندسة القوانين لتناسب القيم الوطنية وتحميه من القيم عابرة الحدود.
٤. تشجيع الانشطة الايجابية المجتمعية من رياضة ورعاية المواهب ودعم المحترفين من الشباب والطلاب والمرأة وكافة شرائح المجتمع.
٥. منع المحسوبية والفساد والانشطة الجهوية .
٦. الوقوف ضد القيم الواردة التي تهدد تماسك

المجتمعات.
٧. تحصين الاجيال القادمة بالقيم الوطنية المتفق عليها (الحميدة).
٨. المحافظة علي مؤسسة الاسرة كنوأة لمجتمع متماسك.
٩. تحسين سبل كسب العيش منع التنافس الاجتماعي الضار.
١٠. الحض علي التوحد والانسجام بين المكون الوطني .
١١. محاربة الجريمةعابرة الحدود والقوميات (مخدرات، إرهاب،غسيل اموال والجرائم الكترونية).
١٢. انشاء وفتح مؤسسات الترفيه العام.
١٣. منع التمرد علي الدولة بأسم الجهوية أو تحت شعار التهميش.
١٤. التوزيع العادل للموارد والسلع والخدمات.
١٥. إقرار مفهوم التنمية المتوازنة داخل الدولة .
١٦. الاهتمام بتطوير الريف والقري وفتح مشاريع تنموية فيه.
١٧. العمل علي توفير الوظائف ومحاربة البطالة.
١٨. اقرار مفهوم التنمية المتوازنة داخل الدولة .
١٩. الاهتمام لالاداب والفنون المحلية .
٢٠. تأسيس وتقوية ونشر بنوك التمويل الاصغر .
٢١. تنظيم المهرجانات والمسابقات ومنح جوائزقيمة للابداع .

المصالح الاستراتيجية للقطاع الاعلامي

أصبح الاعلام يمثل حجر الزواية في صناعة القوة عبر وسائطه المنظمة والمفتوحة واستطاع الاعلام أن يخترق الحدود السياسي ، فلم هناك أمة تخضع للاعلام الرسمي الذي كانت تصنعه الدولة ولم تعد الايدولوجيا والحدود والدعاية السياسية التي تديرها مؤسسات الدولة هي الفاعل الوحيد في الساحة العامة ، فبعد عصر الانترنيت وأنتشار وسائط السوشيال ميديا ظهر مفهوم جديد (الاعلام الحر) وهو تحويل المواطن من (مشاهد) للاحداث الي (صانع) لها من خلال هاتف ذكي صغير.

إن كثير من القضايا كانت لا تبرز الي السطح الا عندما تصل الي القنوات الاعلامية وتجري عليها عمليات تحرير (فلترة) في مضابط وغرف التحرير وتمرعبر دولاب الرقابة لتخدم توجهات داعمي وصانعي الاعلام ، الذين يرسمون من خلال المشهد الاعلامي تصورات معينة تخرج عبر الوسائط الاعلامية الي الجمهور المستهدف ، لكن مع التطور التكنولوجي وتشابك المصالح وظهور الوسائط الذكية وقدرة المواطن علي نقل الواقع الماثل أمامه الي كل العالم في لحظته وقبلها ظهور البث المباشر للقنوات لم يعد (الاعلام والايدولولوجيا) سهم بيد الدولة وحدها بل انفتح علي الجميع علي الرغم من بقاء قدرة الدولة مع منافسة الاعلام الحر والخاص للاعلام الرسمي.

فقضايا الفساد والجريمة والاخبار العاجلة والاجتماعية والخاصة في كثير من الاحيان اصبحت مادة (الاعلام الحر) المفضلة ذات الجمهور، كما ان الاعلام الحر دعم القضايا السياسية والحزبية والقئوية التي اخذت حيزا كبيرا في الساحة الاعلامية، واظهر (الاعلام الحر) ما كان محجوب من قبل (الاعلام الرسمي)، وفي هذا نوع من الايجابية الا ان خطورة التطور في الاوضاع الاعلامية أفضت الي بروز ازمات وسلبيات نتيجة لانتهاك الخصوصية ، بل وفي كثير من الاحايين تهديد الامن القومي من خلال تناول قضايا ومواد سرية تعتم عليها الدولة

لذلك لابد من وضع موجهات لقطاع الاعلام (وثيقة شرف) وتقنين أوضاعة وليس العمل عبر القانون أو (الرقابة القبلية) وأنما بالتوعية الشاملة والرجوع الي القيم ، ولا يعني هذا تقييد الحق العام للعمل في قطاع الاعلام انما يعني أن الوعي بالمهددات الامنية وعدم الحجر علي (الاعلام الحر أو الرسمي) لكن توجيهة الي خدمة مصالح الامة (وثيقة المصالح الوطنية) إبراز الصورة الايجابية والعودة الي روح الفضيلة والقيم التي تتواضع عليها الامة.

كما أن الاعلام يمكن أن يصنف الي (اعلام دولة وأعلام مجتمع) وعلي الدولة دعم أعلام المجتمع علي اعتبار انه يمثل ضمير الامة والباعث لتوجهاته، كما أن هناك (أعلام معادي) وهو يبث الذعر وينقل الصور السالبة ويجب علي اعلام الدولة والمجتمع تسيد المشهد العلامي عبر نقل الحقائق وما يخدم التوجة الحضاري للامة الاعلام المعادي يخدم اغراض استراتيجية معادية

او مناهضة لعملية الترتيب للصف الوطني ، ولعل المتابع للوسائط الاعلامية يمكن ان يلاحظ الرسائل التي تبثها قنوات ووسائط معادية ، لذلك علي اعلام الدولة والمجتمع وضع ترتيبات استراتيجية تشمل (الرؤية والرسالة والتدريب والاجهزة والمعدات وتجويد الصورة والصوت وفعالية تغطية واسعة) لان الاعلام لا يدار بالعواطف وحسن النوايا ويجب أقرار مفاهيم مثل الشفافية والجدية والحيادية ومراعاة مصالح الامن القومي الوطني ، حيث أن اجهزة المخابرات تستقي ٩٠٪ من معلوماتها من المصادر المفتوحة (تلفزيون ، راديو،صحف ومواقع الانترنيت) وحوالي ١٠٪ من مصادرها السرية (البشرية والتقنية) ،كما ان الثورات أصبح الاعلام هو القائد لها حيث نلاحظ أن (ثورات الربيع العربي) كان الموجه لها (الاعلام الحر والخارجي) وأفضت الي نشوء (أوضاع سائلة) في كثير من البلدان العربية.

الموجهات الاستراتيجية الاعلامية

١. بناء مؤسسات اعلامية قومية متنوعة الوسائط
٢. الاهتمام بالتعليم العالي والتدريب الاعلامي وتطوير المناهج لتواكب النهضة الاعلامية الدولية.
٣. توصيل وتمليك المعلومات والاخبار الحقيقة للجمهور وبنفس السرعة في عالم الاعلام.
٤. إنشاء مراكز الرصد الاعلامي المتخصصة لمواجهة الاعلام السالب والتعامل معه.
٥. إحكام التنسيق بين الجهات صانعة الحدث(حكومةوقطاع خاص) وأجهزة الاعلام الوطنية.

٦. الاهتمام بالنشر الاكتروني والورقي
٧. توسيع رقعة البث (الاذاعي والتلفازي).
٨. النشر باللغات الاجنبية واللهجات المحلية.
٩. إلاهتمام بنشر الثقافة المحلية وجعلها جزء من الحيز الاعلامي.
١٠. إلاهتمام بجودة المادة الاعلامية المطروحة (إخراجا وأنتاجا).
١١. توسيع الشراكات الاعلامية إسنادها من قبل رأسمال وطني.
١٢. توسيع دائرة البث الداخلي المحلي.
١٣. توسيع ماعون الرسالة الاعلامية لتستوعب المكون الثقافي والاثني الوطني.
١٤. تقديم صورة ايجابية تساعد علي جذب الاستثمار الخارجي في كل قطاعات الدولة .
١٥. البعد عن (المهاترات) الحزبية والجهوية والعمل وفق (وثيقة شرف وطني).
١٦. وضع وثيقة المصالح الوطنية فوق الاعتبارات السياسية والمصالح الخاصة.
١٧. تشجيع الاعلام للعمل علي تطوير الرؤية الوطنية المتفق عليها ودعم ممسكات الوحدة الوطنية.
١٨. إستيعاب كافة القطاعات المجتمعية بتغطية مميزة(شباب، طلاب،مراة...الخ)

الموجهات الاستراتيجية للقطاع الثقافي

١. العمل علي تنمية الثقافة ونشر قيمها عالميا.
٢. تعزيز دور مؤسسات الابداع الثقافي والمعرفي .
٣. تشجيع مواهب الناشئين ورعاية ابداعهم.

٤. العمل علي ادماج الوسائط الاعلامية والتكنولوجيا في نشر الثقافة.
٥. انشاء مراكز البحوث الثقافية.
٦. سن التشريعات والقوانين لحماية الثقافة المحلية.
٧. فتح مؤسسات توعية ومناهضة الافكار الهدامة .
٨. التعريف بالثقافة الوطنية من خلال النشر والابداع.
٩. تطوير البني التحتية لقطاع الثقافة.
١٠. تعزيز الهوية الوطنية والاندماج .
١١. دعم مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق الوئام الوطني .

التخطيط الاستراتيجي لقطاع الدفاع والامن

نعيش اليوم في ظل عالم متسارع الاحداث والتفاعلات السياسية والاقتصادية وتطور كبير في التصنيع الحربي ونشهد نشوء وبروز أنماط جديدة للحروب الدولية والاقليمية والمحلية (عنيفة أو ناعمة) ، في ظل هذه المهددات الامنية والعسكرية للحفاظ علي مصالحها الاستراتيجية وحماية شعبها من خطر الغزو الخارجي المسلح أو التدخل في شئونها الداخلية وفرض مواقف عليها والهيمنة والاستعلاء عليها تحت دعوي الحفاظ علي الامن والسلم الدوليين.

لقد أضحي عالم اليوم تحكمه مفاهيم (القوة الشاملة) التي تتألف من (سلاح، إقتصاد، معلومات ، تكنولوجيا وثقافة) ، كما لم تعد الحدود السياسية توفر ما كان يعرف بمفهوم (العمق الاستراتيجي) للدولة وذلك نتيجة لتطور أنماط وأنواع استخدامات القوة مثال لذلك القوة ا الصاروخية التي تطورت لتصل اقصي مكان وكذلك القوة الاقتصادية ، لذلك توجب علي صانعي الاستراتيجيات رصد التحولات الامنية والعسكرية في(الداخل والاقليم والعالم) ومجابهة أنماط التهديد المتنوع شكلا ومضمونا.

أن سيادة قطب واحد علي أوضاع النظام الدولي وطرحه لمفاهيم جديدة علي الساحة (من ليس معنا فهو ضدنا) يتطلب إتخاذ تدابير وقائية (عسكرية وأمنية)

وتدابير سياسية (علاقات وشراكات دولية) وتدابير اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة ، تضمن للدولة القدرة علي إمتلاك القوة الشاملة لمواجهة المخاطر والمهددات (الداخلية والخارجية) بما يتوافق مع المصلحة العامة للبلاد والعباد.

فالموقع الجغرافي المميز وتوافر الموارد (طبيعية وبشرية) مع ضعف الارادة يعني تهديدا لامن الدولة القومي ، فالدول التي لا تحسن استغلال مواردها وإمكانياتها تكون عرضة للاستهداف علي العكس تماما الدول التي تحسن ادارة مواردها تحصن نفسها وتبني قوتها الاستراتيجية ، ولعل من ابرز المخاطر هي التفكك في النسيج الوطني او دفع مجموعات لجمل السلاح(التمرد) مما يجعل الدولة ميدان للتنافس الاستراتيجي وتتنافس عليها القوي العظمي والكبري والاقليمية كحيازة سهلة التدخل في شئونها الداخلية ، مما يفرض أوضاع أمنية وعسكرية صعبة وتفكك إجتماعي وإقتصادي يصعب معالجتة.

البيئة الدولية التي تشهد حالة من ال تنافس ونشوء أقطاب جديدة تحاول ان توجد لها موطئ قدم وفي النظام الدولي وتوسع مجالها الحيوي أقل مايمكن أن توصف به انها غامضة ولايمكن التكهن بأي تحولات فيها لانها تقوم علي المصالح وتقاطعها، والاحداث المتسارعة تتطلب جاهزيةلتلافي مخاطر الغزو المسلح والهيمنة وخلق علاقات التبعية أو تدخل باستخدام القوة الناعمة مثل :

١. الاغراق بالمخدرات المتنوعة مثال (حرب الافيون)

٢. خطر الهجمات الاكترونية
٣. الثورة علي الاوضاع القائمة بتحريض خارجي
٤. التمرد المسلح
٥. الحصار الاقتصادي المعلن وغير المعلن
٦. الاغراق التجاري وضرب المنتج الوطني
٧. استهداف العملة الوطنية
٨. الجريمة المنظمة وعابرة الحدود
٩. الهجرات الاجانب والتسلل عبر الحدود
١٠. المظاهر الثقافية السالبة.

وذلك لتعزيز الاوضاع التي تخدم الاستراتيجيات المضادة وأهداف الدول العظمي التي تطمح من خلال تنافسها إمتلاك الموارد والمواد الخام عبر تطبيق حزم إجراءات جيوسياسية واستراتيجية تتيح لها تغير التصور العام وإفقاد الثقة في مؤسسة الدولة ونشر العنف المسلح والتخريب ودعم التمرد علي النظام السياسي والتعاطي السلبي مع قضايا الوطن الحيوية .

أن التخطيط الاستراتيجي لقطاع الدفاع والامن يعني تأمين كيان الدولة بتحقيق إستقرارها وتنميتها ومشاركتها السياسية وتأمين مصالحها الحيوية وتهيئة الأوضاع الملائمة لها للوصول للأهداف القومية .

لا تقوم استراتيجية الدفاع والامن علي (التسليح وإعداد القوات وسن القوانيين الرادعة وتحديد مصادر التهديدات والانشطة الاستخبارية) وحسب بل أضحي المواطن جزء أصيل وشريك فاعل في خدمة استراتيجية هذا القطاع وذلك تماشيا مع قاعدة (الامن مسئولية الجميع) ، فهو

شـريل فاعـل اذا تمـت توعيتـة بالمخاطـر والانشـطة التـي تعطـل مصالحـة واحاطتـه علمـا بمصـادر المخاطـر والمهددات الداخليـة والخارجيـة ، ويمكنـه أن يبصـر القائميـن علـي أمـر الدولـة بمـا يقـع عنـده مـن معلومـات أمنيـة وبمـا يسـاهم بـه فـي الناتـج الوطنـي وفـي مشـاركته اجهـزة حفـظ الامـن وتنفيـذ القانـون، أن نشـر التعليـم والوعـي ورفـع الحـس الامنـي وتحصينـة مـن الانقيـاد وراء الدعايـة المعاديـة او ان بقـع ضحيـة الشـائعات والاكاذيـب والـرؤي المهـددة للامـن القومـي الوطنـي .

فلـم تعـد اجهـزة الجمايـة (الجيـش والشـرطة والامـن) هـي المؤسسـات المنفـردة بحفـظ السـلامة العامـة بـل ان المواطـن شـريك اسـترتيجي بوعيـه بالمهددات ومسـاهمته فـي الاقتصاد وتمسـكه بالقيـم الوطنيـة والثقافـة الحقـة وبذلـك نعلـي مـن مفهـوم الامـن والسـلامة العامـة التـي لا تتربـط بمفهـوم (العسـكرة وألأمننـه) فحسـب بـل بـكل مـا يمكـن ان ينفـع المواطـن والمجتمـع ويحفـظ سـلامته ، وبذلـك يكـون دور الدولـة منصبـا علـي مواجهـة التهديـدات الكبـري والتصـدي للمخاطـر (البشـرية والطبيعيـة) والقـدرة علـي إحتـواء الازمـات (الداخليـة والخارجيـة).

ان انشـطة الـدول فـي عصـر مـا بعـد العولمـة أضحي شـراكة بيـن الدولـة والمجتمعـات فـي مختلـف المسـتويات ، لان التهديـدات كثيـرة ومتنوعـة ومتداخلـة واغلبهـا عابـر للحـدود ومنظـم تمارسـه (دول او مجموعـات إرهابيـة او افـراد) وتهـدد كل قطاعـات الدولـة والمجتمـع (الاقتصادية،الاجتماعية،الثـق افية،التكنولوجيه،السياسـية، العسـكرية والامنيـة) ممـا يتطلـب

تكامل الادوار بين (المسئول والمواطن) لخدمة أهداف البلاد وحماية مصالحها الاستراتيجية ، ولا يتأتي ذلك الا عبر وضع رؤية إستراتيجية محكمة وشاملة ترصد لها الاموال والامكانيات المطلوبة.

الموجهات الاستراتيجية للتخطيط لقطاع الامن والدفاع

١. أعداد وتاهيل القوات النظامية لتواكب حجم المهددات الماثلة والمتوقعة.
٢. أعداد الخطة الوطنيو للدفاع بإسناد كافة قطاعات الدولة.
٣. تعزيز الروح الوطنية ورفع الحس الامني للمواطنين.
٤. تعزيز الاقتصاد الوطني ورفع الانتاج لاسناد قوة الدولة الشاملة.
٥. مراقبة وحماية الحدود (بشرية وتقنية).
٦. تقوية الشرطة لمنع الجريمة وتحقيق الاستقرار.
٧. محاربة الجرائم المنظمة وعابرة الحدود(مخدرات ، هجرة غير شرعية ،غسيل أموال تهريب وتجارة البشر.. إلخ).
٨. ضرورة ادماج إعتمادالتكنولوجيا والمعلومات في قطاع الامن والدفاع.
٩. رفع مستوي التاهيل والتعليم وسط قوات حفظ الامن والشرطة والجيش.
١٠. الدخول في تحالفات دولية عسكرية وأمنية.
١١. وضع الخطط التكتيكية والبديلة لانشطة القوات المسلحة واجهزة حفظ الامن.
١٢. السعي لبناء القوة الشاملة للدولة.

١٣. تطوير برامج التدريب العسكري للمواطنيين القادرين علي حمل السلاح (الاحتياط).
١٤. تاهيل قوات الدفاع المدني لتلافي الكوارث.
١٥. مساهمة ومشاركة الدولة الفاعلة في معالجة الازمات التي تهدد الامن والسلم الدوليين.
١٦. دراسة المهددات الامنية ومعالجة نقاط الضعف وتعزيز قدرة الدولة في صيانة الامن والقومي.
١٧. الاسناد العلمي والمعرفي لمؤسسات التعليم العسكري.

التخطيط الاستراتيجي لقطاع المعلوماتية والتكنولوجيا

أصبحت التكنولوجيا مصدر قوة عظمي حيث يشهد عالم اليوم تنافس في تطوير التقاتن الحديثة واختراعات جديدة علي مدار الساعة ، وهذا التنافس الحاد قسم العالم بأسره الي قسمين (منتجين للتكنولوجيا ومستهلكين لها)،واضحت أسرار التطوير والبحث من اهم المكتسبات التي تسعي الدول المنتجة للتكنولوجيا علي الاحتفاظ بها كقوة تدعم الامن القومي للدولة.

فخطر الهجمات اللكترونية بعد تشابك الاتصالات عبر الانترنيت الذي أصبح يقود كل القطاعات الوطنية من (اقتصاد وثقافة واجتماع وأمن وعسكري وسياسي وكل ضروب نشاط الدولة والمجتمع) وحمايته من خطر عظيم ويمكن للهاكز ان يخترق النظم اللكترونية الوطنية واحداث أضرار جمة يصعب تلافيها مستقبلا.

محاولة إسترجاع المفاهيم والاطر الاساسية لاهداف أبتكار المنجزات العلمية التكنولوجية والتذكير بانها أوجدت لخدمة الانسان وليس لاستعباده ورميه في سلة مهملات التكنولوجيا الحديثة ، والاكتفاء بتقديم بعض الخدمات الاجتماعية له مثل ضمان وعلاج وتركة لهواجس العطالة و نهبا لعالم الجريمة والمخدرات والصراعات الاثنية والعقائدية واحلال الماكينات ذات

التكنولوجيا العالية مكانه بل يجب علي التكنولوجيا ان ترفع من شانه وتزيد من دخله الشخصي وتؤمن له مستقبلا معقولا ضمانا لاستمرار العمل الا متناهي في الانجاز العلمي .

ففي عصر ما بعد ثورة المعلومات شهد العالم تسارعا في انتاج وابتكار التكنولوجيا وكادت ان تكون بديلا عن اليد العاملة واصبحت المعارف والاموال والمعلومات تتدفق عابرة للحدود والقوميات ، بل ان اكثر من ٧٠٪ من العمالة في الدول المتقدمة اصبحوا عمالة تستخدم عقلها اكثر من يديها . وكما يشهد عالمنا تحولات كثيرة تتطلب منا الاهتمام بالقيم الانسانية اكثر مما سبق لعدة اسباب اهمها الصراعات والحروبات وتكدس الاموال بايدي شركات تعمل علي استبدال الانسان بالة تنفذ بدقة عالية متطلبات الصناعة التي يتطلبها اقتصاد السوق

ان الاهتمام بالتعليم التقني (النظري والعملي) والعمل علي تجهيز الاكاديميات العلمية وخلق شراكات دولية مع مؤسسات الانتاج المعرفي التكنولوجي ، لقد أضحي من الضرورة بمكان تخريج أجيال تحمل خبرة اللكترونية وقادرة علي انتاج التقانات وحماية مصالح الدولة الحيوية.

كما أن علي واضعي الاستراتيجية الوطنية في مجال التكنولوجيا مراعاة ضرورة إستيراد التقانات الحديثة من الدول الصديقة والشقيقة والعمل علي تطويرها بأيادي وطنية لضمان الامن القومي وتمكين البلاد من تحقيق الريادة العلمية التي تتطلب تجهيز العقول الوطنية.

مراعاة الاحتياج الوطني والكفيل بصيانة حقوق البلاد التكنولوجية والعلمية دونما الدخول في صؤاعات مع الدول العظمي وتعريض البلاد لمخاطر المواجهات والعمل علي أمتلاك القوة العلمية السلمية التي يمكن أن تمتلك وتحقق أفضل الخيارات الوطنية.

ان الاستراتيجيات التي تتبناها الدول تتعارض وتتقاطع فيما بينها وبالتالي تقود الي صراعا يتخذ اشكالا عديد منها (العنيف والناعم) اي العسكري حربا شاملة او حتي حرب استنزاف و الصراعات الاقتصادية و اعلامية او حتي تكنولوجية .

لذلك تستخدم الدول كل مواردها وامكانياتها المادية والبشرية في هذه الصراعات الكبري اضافة الي البحث عن اسناد أسناد تكنولوجي لفرض أجندتها في سبيل تحقيق مصالحها العظمي او اهدافها الحيوية .

فالمحيط الدولي يشهد صراعا حادا حول امتلاك القوة الشاملة وتحقيق النهضة الوطنية وهناك ادوات عدة يتم استحداثها من ضمنها الاستراتيجية لتنظيم قوي الامة وبناء مستقبل علي اساس التخطيط المنظم للتقانات العسكرية والاتصالية والامنية وتعمل وفق برامج علمية مدروسه ولهذا تحجب اجزاء كبيرة من المشاريع الاستراتيجية ومعامل صناعتها وخبرؤاها الاستراتيجيون ومبدعيها وتنمية قدراتهم لتطويع التقانة الحديثة بعيدا عن الانظار.

الموجهات الاستراتيجية في قطاع التقانة والتكنولوجيا

١. تقوية الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمي التكنولوجي.
٢. رعاية المواهب من الشباب والطلاب العلمية.
٣. العمل علي انشاء نظم تكنولوجية وطنية آمنة وفاعلة.
٤. تأسيس شبكات اتصالات وطنية بديلة.
٥. العمل علي أدماج التكنولوجيا في كل القطاعات الحيوية داخل الدولة.
٦. العمل علي إستجلاب التكنولوجيا الجديثة والمتطورة.
٧. العمل علي بناء شراكات دولية لتوطين التكنولوجيا.
٨. ادماج التكنولوجيا وتوسيع الحكومة الكترونية .
٩. الاستفادة من التقانات الحديثة في انتاج الطاقة النظيفة.
١٠. تحصين المجتمع من أثر التكنولوجيا السالب خصوصا وسط الشباب.

الدراسة الميدانية

الدراسة الميدانية

عكف الباحث علي دراسة ميدانية مصغرة استهدف فيها اساتذة الجامعات كطبقة مسنترة يمكن ان تفي غرض المسح للوصول الي نتائج ووجه عدد من الاسئلة ثم عكف علي تجميعا وتحليلها باستخدام نظرية SOWT لدراسة مصالح السودان الاستراتيجية ، وذلك لإلقاء الضوء على أثر صراع الاستراتيجيات العظمى على مصالح السودان في عشر محاور وهي قضايا:-

أ- التمرد المسلح.
ب- الحصار الدولي وتدعيات وضع السودان في قائمة الارهاب.
ت- التغير المناخي.
ث- الصراع السياسي.
ج- الإستثمار في الموارد.
ح- إختراق النسيج الإجتماعي والصراع القبلي.
خ- الأثر على التخطيط الاستراتيجي.
د- الجريمة المنظمة.
ذ- الإضطرابات في البيئة المحازية.
ر- الأوضاع الإقتصادية.

١- خلص التحليل الاستراتيجي للمصالح العليا للسودان تمكن في رفع مستوي(التعليم بكافة اشكاله ، الصحة ، الانتاج الزراعي بشقية والتعدين) يمكن ان يعبرا

بالدولة السودانية وتأسيس البنى التحتية مع مرعاة الاتي:-

أ- ضرورة الإعتماد على التخطيط الاستراتيجي العلمي لمواجهة المهددات الامنية.

ب- ضرورة هندسة القوانين السودانية بما يتوافق مع منظومة القيم.

ت- عدم الدخول في أي تحالفات سياسية وعسكرية وإلتزام الحياد بما يخدم المصالح الوطنية.

ث- ضرورة وجود وثيقة مصالح قومية عليا متفق عليها.

ج- ضرورة إستثمار الموارد السودانية حتى لا تكون في مطامع الدول الكبري.

ح- الإهتمام بالتعليم كمدخل لتطوير الدولة (فني – زراعي- صناعي).

خ- وضع الخطط الإقتصادية المتكاملة.

د- إسناد كل قطاع من قطاعات قوى الدولة الشاملة لبقية القطاعات.

ذ- إحداث التنمية المتوازنة الشاملة.

ر- محاربة العادات الضارة والقبلية.

ز- تعزيز الحس الوطني وتنميته.

س- إيجاد آلية مناسبة لإقتسام السلطة والثروة.

ش- إعتماد الحوار كآلية لتسوية النزاعات المسلحة.

ص- الدخول في حلف إقليمي ودولي لمحاربة الجريمة المنظمة.

ض- تعزيز دور القوات المسلحة والقوات النظامية الاخرى لمواجهة مهددات الأمن القومي السوداني.

في استطلاع مبسط اجراه الباحث وسط اساتذة الجامعات السودانية كان هناك اتجاه لتفسير ظاهرة فشل

الدولـة فـي معالجـة القضايـا التـي تهـدد المصالح الاسـتراتيجية للسـودان وتـم تخليـص ذلـك فـي النقـاط التاليـة :-

١- صـراع الاسـتراتيجيات العظمـى أدى إلـى إسـتغلال نقـاط الضعـف فـي النسـيج الإجتماعـي السـوداني، ممـا زاد نشـاط التمـرد و زاد مـن حـدة الصراعـات القبليـة.
٢- تدهـور البيئـة وتراجـع القطـاع النباتـي وإرتفاع درجـة الحرارة (التغيـر المناخـي)، مـن مهددات الامـن القومي السـوداني.
٣- الإضطرابات في البيئة الاقليمية يعود لصراع الاستراتيجيات العظمى (الدول الكبري) وادى إلى أنتشار العنف والتمرد المسلح والمجاعات مما هدد الأمن القومي السوداني.
٤- أدى الحصـار التكنولوجـي إلـى إضعـاف وتهديـد الامـن القومـي السـوداني.

نتائج البحث الميداني التطبيقي الذي اجراه المؤلف وكانت الاسئلة كالاتي:-

الإضطرابات في البيئة السودانية المحازية تعود لتناقض مصالح الدول العظمى

ما الأسباب:

١- الصراع الاستراتيجي بين الدول الكبرى لتحقيق مصالحها.
٢- تنامي العنف والصراعات المسلحة والحرب بالوكالة.
٣- الاطماع في الموارد والاراضي في ظل تناقض الموارد وإرتفاع الطلب عليها.
٤- طول الحدود وعدم الإتفاق على ترسيمها مع وجود العديد من

الصراعات.
٥- صراع مصالح الفاعلين الدوليين.
٦- تفككك النسيج الإجتماعي.
٧- إتساع الحدود السودانية وصعوبة ضبطها.
٨- إزدياد موجات الهجرات غير الشرعية.
٩- تنامي الجريمة على الشريط الحدودي.
١٠- إنتشار الأمراض والأوبئة.

ما الآثار:

١- ضعف الإقتصاد الوطني السوداني وإقتصاديات دول الجوار.
٢- تفشي الأمراض والأوبئة.
٣- تعطيل حركة تنمية المناطق الحدودية.
٤- إنتشار الجريمة المنظمة (تهريب – مخدرات – تجارة البشر).
٥- تنامي حركات التمرد والنهب المسلح.
٦- تدهور البيئة (الغابات – موارد المياه – إرتفاع معدلات التلوث).
٧- إزدياد حركة الهجرة واللجوء.
٨- تعطيل التنمية ومشاريع الغنتاج.
٩- إنتشار السلاح والعنف.

ما المعالجات:

١- المساهمة في إقرار السلام بدول الجوار.
٢- إحكام السيطرة على الحدود.
٣- إحكام التنسيق والشراكة مع دول الجوار السوداني.
٤- السيطرة على حركة اللجوء والهجرة الوافدة.
٥- فتح المراكز التعليمية والتوجيهية.

٦- الإهتمام بإدارة العلاقات الخارجية.
٧- تقوية القوات المسلحة للقيام بواجبها.
٨- العمل لمنع حدوث إضطرابات في دول الجوار السوداني.
٩- تفعيل الدبلوماسية الشعبية.
١٠- التعاون مع المجتمع الدولي لإيجاد حل لأزمات دول الجوار.

ما هو أثر صراع الاستراتيجيات العظمى على إذكاء التمرد المسلح:

ما الأسباب:

١- إسقاط النظام الذي أعتبر من الدول المارقة.
٢- تمكين مشروع السودان الجديد.
٣- محاربة المد الإسلامي.
٤- تعطيل التنمية.
٥- الحد من سرعة النمو والإستقرار.
٦- إستغلال موارد البلاد.
٧- تفكيك الدولة السودانية لصالح المشروع الامريكي في الشرق الأوسط.
٨- تفكيك النسيج الإجتماعي للدولة.
٩- عزل السودان عن محيطه الحيوي الإسلامي والعربي.
١٠- تطبيق نظرية الفوضى الخلاقة.
١١- إطالة امد النزاعات والعنف.
١٢- الإستيلاء على الموارد السودانية.

الآثار التي نتجت عن إذكاء حالة التمرد في السودان:

١- إستمرار حالة الصراع المسلح على أسس دينية وإثنية.
٢- إحتواء وتحجيم الدور السوداني.
٣- إنهاك إقتصاد السودان.
٤- خروج جزء مقدر من مساحة البلاد ووقوعه في يد التمرد.
٥- إنهيار الروح المعنوية للقوات المسلحة السودانية وإنهاكها.
٦- تعطيل عجلة التنمية الإقتصادية.
٧- عدم القدرة على إستثمار الموارد السودانية.
٨- إتساع دائرة الحرب وزعزعة الأمن.
٩- إنتشار الجريمة (النهب وقطاع الطرق) وإنتشار السلاح.
١٠- فتح جبهات جديدة.

ما معالجات التمرد:

١- وضع إستراتيجية فاعلة للحد من تدخل القوى العظمى.
٢- تبني عمل إيجابي لإحتواء ظاهرة التمرد.
٣- الوصول لسلام مستدام عبر التفاوض ونزع السلاح.
٤- تحسين العلاقات الخارجية للبلاد.
٥- تعزيز قدرة القوات المسلحة (تسليح وتدريب).
٦- إقرار تنمية متوازنة وشاملة.
٧- نزع فتيل الصراعات والنزاعات القبلية.
٨- تعزيز الحس الوطني.

ما أثر صراع القوى العظمى على إستثمار الموارد في السودان:

ما الأسباب:

١- محاولة الإستفادة من الموارد السودانية، لذلك تعمل الاستراتيجيات العظمى على تعطيل التنمية.
٢- وضع موارد السودان في حالة كمون والإستفادة منها في وقتها.
٣- تطبيق إستراتيجيات الدول العظمى والإستفادة من مواردنا.
٤- تطبيق نظريات الجيوبوليتك للإستفادة من موارد السودان.
٥- الإستفادة من الحصص السوقية.

ما آثار صراع القوى العظمى على إستثمار السودان وموارده:

١- إستنزاف الموارد السودانية.
٢- إضعاف الإقتصاد اوطني.
٣- فرض شروط سياسية على النظام للإستفادة من موارده.
٤- تأخير التنمية.
٥- نضوب الموارد السودانية.
٦- الجنوح عن الإستثمار في السودان.

ما المعالجات:

١- الإهتمام بالموارد.
٢- الدخول في أحلاف سياسية قوية.
٣- خلق شراكات مع القوى العظمى والدول الكبرى لإستثمار الموارد السودانية,
٤- توظيف الموارد الطبيعية وإستخدامها كأداة جذب للقوى

العظمى.

٥- إعداد دراسات إستراتيجية لتحفيز عمليات إستثمار الموارد.

٦- تفعيل دور القانون.

٧- تبسيط الإجراءات الحكومية عبر نافذة موحدة.

٨- زيادة تمويل المشاريع التنموية المصاحبة لمشاريع الإستثمارية.

صراع الاستراتيجيات العظمى أدى إلى إستغلال نقاط الضعف في النسيج الإجتماعي السوداني مما زاد من التمرد والنزاعات القبلية.

ما الأسباب:

١- إزدياد معدلات الولاء للقبيلة والإقليم على حساب الولاء للدولة.

٢- تنامي أنشطة المعارضة المدعومة من الخارج بغرض إحداث فوضى بالبلاد.

٣- الصراع حول السلطة والثروة.

٤- عدم وجود آلية لتوزيع الموارد والدخل القومي.

٥- خلخلة النسيج الإجتماعي السوداني.

٦- ضعف الروح الوطنية.

٧- تفشي الجهل والأمية.

٨- عدم الوعي بالمصالح الوطنية العليا.

ما الآثار:

١- إزدياد حالات العنف القبلي والصراعات.

٢- إنتشار السلاح في أيدي المواطنين.

٣- تعطيل التنمية ومشاريع الإنتاج.

٤- تهجير السكان وإفراغ الريف (اللجوء).
٥- تفكيك النسيج الإجتماعي المحلي.
٦- إزدياد حالات النهب المسلح وإستهداف المدنيين.
٧- إضعاف هيبة الدولة.
٨- تفكيك الدولة وبروز التيارات الجهوية.
٩- تنامي المحسوبية على أسس قبلية.

ما المعالجات:

١- إذكاء الروح الوطنية.
٢- جمع السلاح.
٣- التنمية المتوازنة والتمثيل الجيد للسكان في السلطة.
٤- تعزيز ورفع الوازع الديني.
٥- فتح المسارات للرحل ورسم الحدود الداخلية بين الولايات والحدود مع دول الجوار.
٦- تنفيذ مشروعات البني التحتية.
٧- هدر الموارد الطبيعية وضعف إستثمارها.
٨- إنتشار الظواهر السالبة.

ضعف التخطيط الإستراتيجي الوطني أحد أهم أسباب تدخل القوى العظمى في الشأن السوداني.:

الأسباب:

١- عدم الإتفاق على وثيقة مصالح وطنية عليا بين الاحزاب والمجتمع والنظام.
٢- غياب الشراكة بين السلطة العلمية والسياسية في التخطيط.
٣- قصر نظر المخطط السوداني.
٤- تدهور مؤسسات التعليم الوطنية.

٥- إنخفاض الروح الوطنية وغلبة مصالح الحزب والفرد على مصلحة البلاد.
٦- عدم مرونة التخطيط الوطني لمقابلة الازمات التي تحيق بالبلاد.
٧- عدم وضوح الرؤية الوطنية وعدم إتساقها لإستيعاب حاجات الشعب السوداني.
٨- إفساح المجال للدول الخارجية للتدخل في الشأن السوداني.
٩- ضعف دور الغعلام الوطني في التعبير عن الرؤية الوطنية.

الآثار:

١- ضعف أداء الدولة إدارياً وفنياً.
٢- إختلاف الرؤى أدى إلى نشوب الأزمات السياسية والنزاعات المسلحة.
٣- تدهور علاقات البلاد الخارجية.
٤- ضعف إدارة الدولة لقضاياها وفشلها في إحداث تنمية متوازنة.
٥- عدم الإستفادة من الموارد السودانية.

المعالجات:

١- الإهتمام بالتخطيط الاستراتيجي الشامل.
٢- توحيد الجبهة الداخلية للبلاد.
٣- تفعيل دور الإعلام لخدمة قضايا البلاد.
٤- الإهتمام بالتعليم لحل أزمة التخطيط والتربية الوطنية.
٥- وضع خطط متنافسة ومرنة لكافة المحاور وتحقيق الإسناد الاستراتيجي.
٦- الإستفادة من الفرص ونقاط القوة لبناء إقتصاد يسند كل القطاعات وتحجيم التدخل الخارجي.

أدى تهديد الأمن القومي السوداني من قبل القوى العظمى إلى إنتشار الجريمة المنظمة (مخدرات – تجارة بشر – تهريب) وإزدياد حجم الجريمة عابرة الحدود:

ما الأسباب:

١- إضعاف قوة الدولة وسلطتها بالحصار الإقتصادي.
٢- إنحسار سيطرة الدلوة على بعض أراضيها التي تقع في يد التمرد.
٣- عدم تماسك الجبهة الداخلية وإتفاقها في كثير من القضايا.
٤- إنتشار البطالة جراء ضعف الإقتصاد مع إرتفاع الأسعار وهبوط العملة السودانية.
٥- إتساع الحدود وصعوبة السيطرة عليها.
٦- إستخدام الجريمة المنظمة لضرب الإقتصاد الوطني لضرب الإقتصاد الوطني (التهريب – غسيل الاموال والإرهاب).
٧- الموقع الجيوبوليتك المميز للسودان.
٨- ضعف الروح الوطنية لدى الشباب والمستوى التعليمي.
٩- البحث عن المصالح الجهوية والقبلية دنما النظر لمصالح البلاد العليا.
١٠- عدم التوزيع العادل للسلطة والثروة.
١١- ضعف البنب التحتية للبلاد.
١٢- إرتفاع معدل الوجود الاجنبي الغير مقنن في البلاد.

ما الآثار:

١- إرتفاع مستويات التفكك الأسري.
٢- الغزو الفكري وطمس الهوية الوطنية.
٣- تذبذب الإقتصاد الوطني.

٤- إرتفاع حدة الفقر.
٥- إرتفاع معدل الجريمة.
٦- إستخدام الاراضي السودانية في عمليات التهريب وغسيل الاموال.
٧- إرتفاع مستوى الإنحلال الأخلاقي.
٨- إتهام السودان بتمويل وإيواء العصابات ومنظمات الإرهاب العالمية.
٩- فرض الحصار الدولي على السودان.
١٠- بروز حركات التمرد المسلح.
١١- إرتفاع نسب التسرب المدرسي والفاقد التربوي.
١٢- إزدياد معدل التهرب من الضرائب والجمارك.
١٣- ضعف الإنتاج والإنتاجية.

ما المعالجات:

١- التسوية السياسية للنزاعات الاهلية والمسلحة.
٢- تدعيم حالة الإستقرار السياسي.
٣- التنمية المتوازنة.
٤- الإعتماد على التخطيط الإستراتيجي.
٥- ضبط الحدود وتوسيع وتوزيع نقاط رقابة الحدود.
٦- تأهيل القوات النظامية.
٧- ضبط الوجود الأجنبي غير المقنن.
٨- هندسة التشريعات.
٩- التوعية المجتمعية بخطر الجريمة العابرة الحدود.
١٠- توفير فرص عمل مجزية للشباب.

الحصار الدولي الجائر واحد من أبرز وجوه تدخل القوى العظمى في السودان:

ما الأسباب:

١- عدم وجود مشروع سياسي متوافق عليه لادارة الدولة السودانية
٢- ثراء وتنوع الموارد السودانية أوجد عدد من الطامعين فيها من القليم والخارج,
٣- ضعف الإرادة الوطنية السودانية.
٤- الاطماع في الموقع الجغرافي المميز للسودان مما يجعله يمثل عمق إفريقي وعربي.
٥- عدم وجود خطيط استراتيجي لإدارة علاقات البلاد الخارجية.
٦- عدم معالجة القضايا الوطنية العليا.
٧- تزايد ضغوط الخارج بسبب تراتبية النظام العالمي والاصار السالبة للعولمة مما اضف السودان في ان يلعب ورا استراتيجيا في اقليمه والساحة الدولية.
٨- ضعف الروح الوطنية.
٩- فشل بعض مؤسسات الدولة من القيام بواجبها الوطني.
١٠- صراع الاستراتيجيات العظمى ومحاولة الهيمنة على الواقع الدولي.

ما الآثار:

١- إنهيار وضعف القطاع الإقتصادي الوطني.
٢- ضعف تمويل مشاريع التنمية.
٣- إضعاف القوات المسلحة مع تقوية شوكة التمرد.
٤- دخول عادات وتقاليد جديدة مع تغير النمط الثقافي السوداني.
٥- الهجرة الكثيفة للعقول السودانية.

٦- ظهور التنظيمات الجهوية والإقليمية.
٧- ضعف في قطاعات التعليم والصحة والنقل ...إلخ
٨- خروج البلاد من العديد من المنابر الدولية وعدم الإستفادة من قدراتها.

معالجات الحصار الدولي الجائر الذي يعتبر أبرز وجوه التدخل:

١- التوزيع العادل للسلطة والثروة.
٢- التداول السلمي للسلطة.
٣- تعزيز الروح الوطنية.
٤- وضع استراتيجية متكاملة شاملة.
٥- توسيع مواعين الإعلام السوداني لعكس وجه السودان المشرق.
٦- إبراز الدور الحيوي للسودان في الحرب على الإرهاب.
٧- رفع الكفاءة المنتج السودانيوتعزيز الإنتاج.
٨- إدارة حوار استراتيجي مع القوى العظمى ودول الجوار والمحيط.
٩- تعزيز السلام وإعتماد الحوار كأداة لحل أزمات البلاد.
١٠- الدخول في شراكات دولية فاعلة لإختراق الحصار الدولي الخانق.
١١- حسم الجدل حول هوية الدولة السودانية.
١٢- إعتماد مشاريع إصلاح الدولة السودانية.

ما هو أثر صراع الاستراتيجيات العظمى على التمرد المسلح في السودان:

١- صراع الدول العظمى أثر على إستثمار الموارد في السودان.
٢- ضعف التخطيط الاستراتيجي الوطني أحد اهم أسباب تدخل القوى العظمى في الشأن السوداني.
٣- إنتشار الجريمة المنظمة (المخدرات – تجارة البشر – التهريب).
٤- أدى تفكيك النسيج الإجتماعي وغنعدام الأمن إلى إزدياد الصراعات القبلية.
٥- الحصار الدولي الجائر أحد أبرز وجوه تدخل القوى العظمى في السودان.
٦- الإضطرابات في البيئة المحازية السودانية يعود إلى الصراع بين الاستراتيجيات العظمى.
٧- تدهور البيئة وتراجع الغطاء النباتي وإرتفاع درجة حرارة الأرض والتغير المناخي تعود لصراع الاستراتيجيات العظمى.
٨- الصراع بين الأحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني.
٩- الحصار التكنولوجي والثقافي إلى إضعاف تهديد الأمن القوي السوداني.

الصراع الاستراتيجي الدولي قلل من فرص السودان لإمتلاك التكنولوجيا الوطنية وتطويرها:

ما الأسباب:

١- دخول السودان في مواجهات إعلامية مع الغرب.
٢- يبني السودان للجماعات الإسلامية المطاردة دولياً.
٣- توسيع دائرة الحرب الاهلية في السودان.

٤- وقوف لمنظمات والكنائس المسيحية واليهودية ضد السودان.
٥- التخوف من الدرو السوداني في بيءته المحازية.
٦- خروج السودان من بيت الطاعة الأمريكي.
٧- عدم رغبة الدول العظمى في ان يستفيد السودان من موارده المتنوعة.
٨- إستخدام التكنولوجيا كأداة لمحاصرة الشعوب والأمم من قبل الدول العظمى.

ما الآثار:

١- تدمير وتخلف الإقتصاد الوطني.
٢- عدم مواكبة التطورات التكنولوجية.
٣- عدم قدرة الدولة على تحديث أنتظمتها الإنتاجية.
٤- التخبط في إستجلاب تقانات شرقية وغربية مما يؤخر عمليات الإنتاج.
٥- ضعف القطاع المصرفي والتحويلات المالية.
٦- تأثر قطاع النقل (طيران – سكة حديد وبحري).
٧- تعطيل وتأخير قطاع التعليم العالي والحرفي بسبب الحصار التكنولوجي.
٨- تخلف القطاع الصحي.
٩- إضعاف قدرات القوات المسلحة والاجهزة الأمنية.
١٠- عدم الثقة في جودة المنتج السوداني.

ما المعالجات:

١- تبني سياسة خارجية متوازنة.
٢- الدخول في تحالفات كبيرة وواسعة وتمتلك تكنولوجيا.
٣- البعد عن التحالف مع الدول المارقة (إيران وحلفها).

٤- تطوير ودعم قطاع البحث العلمي والجامعات.
٥- اللجوء للتفاوض ونبذ العنف وصولاً لتحقيق السلام.
٦- تسريع عمليات الإستثمار في الموارد (نفط – معادن – زراعة).
٧- جذب الإستثمارات الخارجية.
٨- المساهمة الفاعلة في إقرار السلام في دول الجوار السوداني.
٩- الإنفتاح على دول العالم الحرة.
١٠- الإعتماد على التخطيط الاستراتيجي والمدروس للسعي لإمتلاك التكنولوجيا.

تدهور البيئة وتراجع القطاع النباتي:

ما الأسباب:

١- إرتفاع وتيرة إطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون بسبب الثورة الصناعية.
٢- إزدياد مساحة الجفاف والتصحر.
٣- التغير في بيئات الإنتاج.
٤- القطع الجائر والصيد الجائر والرعي الجائر أدى إلى تدهور البيئة.
٥- إنتشار عمليات التعدين العشوائي.
٦- إرتفاع مستويات التلوث بصورة كبيرة.
٧- النزاعات القبلية والجهوية.
٨- الحرب الأهلية وتوسع رقعتها.

ما الآثار:

١- تراجع الغطاء النباتي (غابات – مراعي).
٢- الصراع حول المراعي والموارد (قبلي – جهوي).

٣- الصراع حول المياه (حرب المياه).
٤- تراجع حزام المطر.
٥- إنتشار ظاهرة التلوث الذي يؤدي إلى إنتشار الأمراض.

المعالجات:

١- التوعية بمخاطر العبث بالبيئة.
٢- منع القطع الجائر والصيد والزراعة الجائرة.
٣- فتح المسارات لمرور قطعان الماشية.
٤- الإعتماد على التكنولوجيا في عمليات الإنتاج الصناعي.
٥- وقف عمليات التعدين العشوائي.
٦- التضامن مع دعوات المجتمع الدولي للحفاظ على البيئة.
٧- التعاون المحلي والإقليمي للحفاظ على البيئة.
٨- تطوير أبحاث البيئة والتحول المناخي.

ما دور القوي العظمي في اذكاء الصراع بين القوى المعارضة والنظام:

ما الأسباب:

١- تمسك كل طرف برؤيته للتغيير.
٢- ضعف ثقافة الحوار.
٣- عدم الإتفاق على وثيقة المصالح الوطنية العليا.
٤- اللجوء إلى سياسة الإقصاء وإستخدام العنف.
٥- ضعف الوازع الديني والوطني.
٦- تعاظم دور القوى الخارجية في إذكاء الصراعات.
٧- صراع الاستراتيجيات العظمى وإستقطاب المعارضة.
٨- إزدياد الولاء للقبلية والجهوية أكثر من الدولة.

ما الآثار:

١- عدم تطور الإقتصاد الوطني.
٢- إزدياد الخلافات السياسية.
٣- إزدياد وتيرة نشاط حركات التمرد.
٤- فرض العقوبات والحصار على السودان.
٥- عدم قدرة البلاد على الإستفادة من التطور التكنولوجي الدولي.
٦- تدمير النسيج الغجتماعي الوطني.
٧- إضعاف دور القوات المسلحةوقوات الأمن الأخرى في الدفاع عن البلاد.

ما المعالجات:

١- وضع وثيقة المصالح الوطنية العليا.
٢- وضع دستور دائم للبلاد.
٣- الإتفاق على إحترام القيم السودانية.
٤- تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة.
٥- الدخول في شراكات وتحالفات دولية.
٦- الإستفادة من حالة التناقض الاستراتيجي الذي يفرزه صراع القوى العظمى.
٧- تحديث قطاعات التعليم والصحة والثقافة وكل قطاعات القوى الشاملة.
٨- تسليح القوات المسلحة لمواجهة التهديدات.

الخلاصـــة

أن اهميـة السـودان فـي النظـام الاقليمـي والعربـي بحكـم موقعـه المميـز وغناهـا بالثـروات الطبيعيـة والمـوارد البشـرية وقدرتـه علـي تجـاوز مرحلـة الازمـة والانطـلاق الـي رحـاب أوسـع تفرضهـا عليـه عـدة عوامـل منهـا التماسـك الوطنـي فـي نسـيجه الاجتماعـي وتاريخـة الطويـل وارتفـاع مسـتوي الوعـي الـذي يحتـم علـي المخططيـن وضـع خطـة وطنيـة شـاملة متوافـق عليهـا والبـدء فـي إجـراءات عمليـة تحـدد الهـدف مـن الحـراك الوطنـي.

ان غمـوض البيئـة الدوليـة وتناقـض المصالـح فيهـا وكثـرت المطامـع الدوليـة فـي خيـرات البـلاد يتطلـب وعـي الساسـة (حاكميـن ومعارضيـن) وتواضعهـم علـي نهـج متفـق عليـه لاسـتغلال الامكانيـات الوطنيـة لمصلحـة الشـعب السـوداني الـذي يحتـاج الـي تطبيـق الاجـراءات الاسـتراتيجية والتواضـع علـي صيـغ سـلمية لتـدوال السـلطة وتقسـيم الثـروة وتحقيـق المشـاركة السياسـية الواسـعة للجماهيـر فـي نهـج الحكـم واتاحـة الحريـات وتوسـيع قاعـدة التعليـم وتحسـين مخرجاتـه مـع تعزيـز القيـم الوطنيـة ومجابهـة التاثيـرات فـي البيئـة الخارجيـة.

أن الازمـات الاقتصاديـة فـي السـودان تعـود الـي (ازمـة سياسـية وازمـة اداريـة) أدتـا الـي تنافـس ايدولوجـي رهيـب

وسوء ادارة العمليات الاقتصادية ونجم عن هاتين الازمتين ظهور (الفساد وسوء الاخلاق) بحيث استبيحت موارد الدولة ولم توجه الي التنمية المتوازنة وبالتالي ظهور ازمة (المركز والهامش) في أدبيات السياسة السودانية ، أضافة الي الدور الخارجي السالب في تدمير الاخلاق وخفض مستوي الولاء للدولة والعمل علي حصار الدولة السودانية مما ادخلها في دوامات الازمات الاقتصادية التي تمثل اليوم من اخطر المهددات في الساحة الوطنية.

لقد عاني السودان في حقب سابقة أزمات أمنية علي راسها التمرد المسلح والنهب وسوء توزيع مشاريع التنمية وتراجع قوة النخبة العلمية والصراع الجهوي والحزبي وعدم القدرة علي استغلال الموارد وتراجع المشاريع الانتاجية (صناعية وزراعية وتعدينية) مما تسبب في تدهور العملة الوطنية (الجنية) وتراجعها أمام العملات الوطنية وضعف القدرة الشرائية للمواطن مع أرتفاع اسعار السلع وإختلال ميزان المدفوعات.

عليه فأن المخرج الوحيد هو استشعار الهم الوطني ووضع مصالح الوطن فوق الجهويات والاثنيات والمصالح الحزبية والشخصية والعكف علي تفاوض جاد يضع حدا للازمات التاريخية ووضع تصور وطني للهوية واسلوب الحكم وتداوله وتعزيز التماسك الوطني وتفعيل محركات الاقتصاد مع تبني سياسة خارجية محايدة للدولة تعمل وفق مصالح البلاد ، والاستفادة من الشراكات والتحالفات الدولية لنقل التكنولوجيا وأدخال راس المال الاجنبي في المشاريع الاستثمارية وتجويد التعليم بشقيه النظري

والعملي مع محاربة الفساد والعطالة وسط الشباب وتنمية الريف ومحاربة الجريمة عابرة الحدود ، وكل ذلك لايمكن أن يستكمل من دون توافق وحوار بين النخب العلمية والاحزاب وقادة الحركات المسلحة والشياي وكل فئات المجتمع دون إستثناء لمجموعة أو طائفة للخروج بوثيقة المصالح الوطنية.

أن هوية السودان (عربية أفريقية) وعقيدته (أسلامية ومسيحية) وتلاحمه يضم العديد من اللغات واللهجات المحلية ومساره نابع من قيم أهل السودان الاصيلة والتي هي وجدانه محركه في محيطه الاقليمي والدولي ، لذلك يجب علي المخططين أجراء استفتاء شامل توضع فيه كل ماهو مختلف عليه للخروج من نفق الخلافات وإستيعاب نبض الشارع في العملية التخطيطة للخروج من الازمات السياسية التي تقود الي الخلافات ورفع السلاح وتهديد الامن القومي السوداني.

أن الازمة الرئيسية بعد الخلاف السياسي هي هي أزمة الاقتصاد الوطني فالسودان يملك الموارد والقدرات والعقول والايدي المنتجة لكن ضعف التخطيط والتمويل والتنسيق واجراء المسوحات الاحصائية والبحثية وإسناد القطاعات وضعف المشاركة الدولية سببها العامل السياسي الذي يفرق جهود الدولة ويجعل مفهومي العسكرة والامننه من اولويات الانفاق الحكومي ، وذلك لكثرة الخلافات السياسية والقطيعة بين المكون السوداني مما أقعد بالقطاع الاقتصادي وجعله واحد من أبرز المهددات الوطنية نتيجة لاختلاف الرؤي والمسارات التي تعوق تقدم البلاد.

فلا مخرج الا من خلال التواضع علي المصالح الوطنية وأسناد عمليات التخطيط للنخب العلمية وأتفاق الرؤي السياسية علي الحد الادني لادارة الدولة وتنفيذ المشروعات الوطنية خدمة لانسان السودان ، فعالم اليوم يعيش علي التخطيط المنظم وإدماج المناهج العلمية في كل العمليات مع إستعاب التكنولوجيا وتثوير الهم الوطني ورفع مقدرات المواطن ومشاركته في كافة الصعد وتحسين مستوي المعيشة والعمل علي منع تناسل الازمات ، وهذا لا يتأتي الا بوجود عزيمة وإرادة سياسية واجتماعية تحرك كل المهتمين بالشأن الوطني منعا للانزلاق في مطبات الازمات وتأمينا لحقوق الاجيال القادمة وحقها في العيش الكريم دونما ان تستنزف الموارد والامكانيات في الصراعات بين المكون السوداني.

النتـــائج

١. ضـــرورة التوافـــق علـــي وجـــود اســـتراتيجية علميـــة (الاســـتراتيجية القوميـــة الشـــاملة) الا ان التنفيـــذ يواجـــه بعقبـــات حيـــث ان معـــدل الانحـــراف عـــن التنفيـــذ كبيـــر ممـــا أدي الـــي ضيـــاع فـــرص وطنيـــة كبيـــرة علـــي البـــلاد

٢. توجـــد بالبـــلاد ســـلطة علميـــة واعيـــة الا ان الازمـــات التـــي تحاصـــر البـــلاد كبيـــرة وواضـــح ممـــا يقلـــل مـــن اســـهام الســـلطة العلميـــة فـــي التخطيـــط

٣. أغلـــب الممســـكين بملفـــات التخطيـــط فـــي كثيـــر مـــن الدوائـــر إمـــا قليلـــي المعرفـــة أو دورهـــم غائـــب عـــن التوجيـــه الاســـتراتيجي وتحديـــد الانحـــراف عـــن (الاســـتراتيجية القوميـــة الشـــاملة)

٤. ضـــرورة وضـــع برامـــج اســـعافية طارئـــة وتكتيكيـــة للتعامـــل مـــع الازمـــات وحالـــة الســـيولة التـــي تمـــر بهـــا البـــلاد وتكـــون مرنـــة وقابلـــة للتطبيـــق

٥. وجـــود وتوافـــر المـــوارد والامكانيـــات دون إســـتغلال منظـــم لهـــا يجعـــل البـــلاد عرضـــة للتدخـــلات اذ إن المـــوارد هـــدف لـــكل الاســـتراتيجيات المعاديـــة التـــي تعمـــل علـــي أعاقـــة أمتـــلاك القـــوة

٦. اســـهم الحصـــار الخارجـــي فـــي اغـــراق البـــلاد فـــي دوامـــة الازمـــات العميقـــة ممـــا يقعـــد بهـــا فـــي مربـــع التخلـــف

٧. ضـــرورة تميـــن الاجمـــاع الوطنـــي والتراضـــي علـــي وثيقـــة المصالـــح ويجـــد كل مواطـــن نفســـه مجنـــد لتنفيذهـــا وتســـتوعب كل الـــوان الطيـــف الســـوداني

٨. علي المستوي النظري توجد موجهات وسياسات وبرامج ومشاريع لكنها لم تنزل الي ارض الواقع وتحتاج الي مراجعات عاجلة

٩. مستويات التعليم تحتاج الي تثوير شامل لتواكب سوق العمل والنهضة الوطنية

١٠. ضياع فرص الاستفادة من البيئة الخارجية واستغلال ماتوفره لتحقيق المصالح الوطنية السودانية

١١. ضعف عمليات الاحصاء الوطني الكلي وعدم وجود خارطة استثمارية جاذبة

التوصـــيات

التوصيات في القطاع السياسي

١. التواضع علي وثيقة وطنية نهائية يتحاور عليها الاطراف الفاعلة في السودان بمختلف توجهاتهم السياسة والاجتماعية
٢. التدوال السلمي السلس للسلطة (الانتخابات)
٣. حسم المسائل العالقة مع دول الجوار السوداني
٤. العمل علي رفع الحس الوطني لدي المواطنيين
٥. الانفتاح علي العالم وتبني سياسة الحياد في الساحة الدولية تحقيقا لمصالح السودان الاستراتيجية
٦. مراجعة القوانين لخدمة مصالح البلاد(هندسة القوانيين)
٧. تبني استراتيجية الحكم الراشد
٨. اعتماد مبدأ التخصصية في تولية الوظائف العامة
٩. المساهمة الفاعلة في قضايا المحيط الاقليمي
١٠. الوصول لتسوية نهائية لقضايا التمرد علي الدولة
١١. توسيع المشاركة الجماهيرية في القضايا الوطنية

التوصيات في القطاع الاقتصادي

١٢. رفع المستوي المعيشي للمواطن
١٣. محاربة الفساد الاداري والمالي
١٤. الاهتمام بالقطاعات الانتاجية وتطويرها
١٥. فتح وإعتماد نافذة الاستثمار الموحد (الاجراءات الموحدة)
١٦. توزيع مشاريع التنمية بصورة علمية وعادلة
١٧. توطين الصناعات الثقيلة

١٨. دعم الاسر الفقيرة والمتعففة
١٩. دعم استقرار انشطة القطاع الخاص
٢٠. فتح الشراكات الاجنبية في المشاريع التنموية
٢١. الاستفادة من مدخرات المغتربين
٢٢. اعادة الثقة في النظام المصرفي والتمويلي
٢٣. رعاية الابداع والبحث العلمي
٢٤. توجيه البحث العلمي ليخدم الانتاج وسوق العمل
٢٥. الاستفادة من الموارد المعدنية بصورة اقتصادية وعلمية
٢٦. فتح بورصات واسواق متخصصة
٢٧. الربط الكهربائي مع دول الجوار
٢٨. الاستفادة من الطاقة الحيوية والمائية
٢٩. توطين زراعة السلع الاستراتيجية علي راسها القمح
٣٠. تطوير قطاع الثروة الحيوانية
٣١. حصد مياه الامطار والاودية الداخلية
٣٢. تنمية قطاع الصمغ العربي وتسويقة واعادة تصنيعه
٣٣. انشاء الصناعات الصغيرة
٣٤. تاهيل المشاريع الزراعية
٣٥. تعزيز الصادرات البستانية وصادرات الخضر
٣٦. الاهتمام بالصناعات الدوائية
٣٧. وقف التهريب وتسرب السلع الي الخارج
٣٨. تعزيز دور الغابات في الصادر السوداني
٣٩. تعدين الذهب بمواصفات وانشاء البورصة والتصنيع
٤٠. تمكين المواطنيين المساهمة في الانتاج (مشروعات الاسر الصغيرة)
٤١. اعتماد الجودة والتقييس في كل المنتجات الوطنية
٤٢. الاهتمام بتطوير قطاع الصيد البحري والنهري

٤٣. تأهيل الناقل الوطني (جوي، بحري وبري)
٤٤. الاستفادة من الاجواء السودانية لتكون معبر لشركات الطيران الدولية
٤٥. إعادة تأهيل المؤانئ والمطارات والطرق السريعة والجسور

٢. التوصيات في القطاع التكنولوجي والتقاني

٤٦. العمل علي إدماج التكنولوجيا في مختلف دوائر الدولة (الحكومة اللكترونية)
٤٧. تنمية مشاريع البني التحتية الحيوية
٤٨. رعاية وتمويل التعليم الفني والتقني والحرفي ليواكب سوق العمل
٤٩. توطين وانتاج التكنولوجيا
٥٠. الاهتمام بالتدريب الحقلي والميداني
٥١. اعتماد التخصصية في الانتاج
٥٢. تستجلاب التقانات المتطورة من الخارج
٥٣. انشاء شبكات اتصالات فاعلة وعالية التقنية وامنه
٥٤. انشاء الاكاديميات والمعاهد التقنية والعلمية المتخصصه
٥٥. دعم ورعاية الابداع التقني والتكنولوجي

٣. التوصيات في القطاع الاجتماعي والثقافي

٥٦. رتق النسيج الاجتماعي الوطني والحرص علي تماسكه
٥٧. توظيف قدرات الشباب والاهتمام بهم
٥٨. محاربة العادات الضارة
٥٩. العمل علي حفظ التراث وعرضه بصورة جيدة
٦٠. المحافظة علي الاثار والمواقع الاثرية
٦١. العمل علي نشر الثقافة السودانية وتقويتها

٦٢. رعاية الابداع الثقافي والمعرفي
٦٣. تعزيز التلاحم القبلي ووقف الصراعات العرقية
٦٤. الاحتكام الي القانون واللوائح في كل العمليات
٦٥. إدماج مادة التربية الوطنية في كل المناهج من رياض الاطفال الي الجامعات
٦٦. الاهتمام بتطوير قدرات الشباب
٦٧. ضبط انتشار الاسلحة بين المواطنيين
٦٨. العمل علي تنمية الريف وتطويره
٦٩. مزيد من الاهتمام بالثقافة السودانية

التوصيات في القطاع الامني والعسكري

٧٠. تقوية قدرات القوات النظامية (الجيش والشرطة والامن)
٧١. محاربة الجرائم عابرة الحدود
٧٢. اعادة تامين الحدود بالتعاون مع دول الجوار
٧٣. حصر اللاجئين الاجانب وتقنين وجودهم
٧٤. زيادة التعاون الامني والاستخباري مع دول الجوار
٧٥. تسليح القوات النظامية بما يتناسب مع المهددات الداخلية والخارجية
٧٦. تطوير قطاع الدفاع المدني
٧٧. استيعاب كوادر مؤهلة في القوات النظامية
٧٨. توفير البيئة الملائمة للقوات النظامية
٧٩. الدخول في تحالفات اقلينية ودولية لحماية الامن القومي السوداني

التوصيات في القطاع الاعلامي

٨٠. توسيع مواعين البث الاعلامي والنشر بكل اللغات
٨١. تقوية المؤسسات الاعلامية
٨٢. الاهتمام بالبحوث العلمية الاعلامية في المعاهد والجامعات وتطويرها
٨٣. الاهتمام بقطاع السياحة والترويج لها إعلاميا
٨٤. الاهتمام بالمحميات والحظائر القومية اعلاميا
٨٥. ربط المواطن بالقضايا الملحة وتميلكه الحقائق
٨٦. اتاحة المزيد من الحريات الاعلامية مع ضبطها بقوانين صارمة

الخاتمة

يكتسب السودان أهمية كبري في النظام الدولي من الناحية الجيبولوتيكية والإستراتيجية إلي درجة أننا يمكننا إعتباره منطقة مفتاحية للدخول ، أهمية السودان بالنسبة للقوي العظمي تتمثل في أنها ذات بعد جيوسياسي تساعد في دفع الطرف المنافس والتمهيد والقضاء عليه .

إبان نهاية الحرب الباردة وإنهيار نظام الثنائية القطبية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمي مؤسسة للنظام الدولي الأحادي القطبية وتأسيسها قواعد جديدة للعلاقات الدولية (قاعدة القوة) مما جعلها تتجه إلي الشرق الأوسط وتقوم بعملية تدخل عسكري واسعة النطاق دون الرجوع للمنظمة الدولية أو الإحتكام إلي قواعد القانون الدولي ، مثلت أزمة الربيع العربي بداية تحول في النظام الدولي خصوصاً بعد إنفجار الأوضاع في سوريا وعودة روسيا كقوة عظمي وأخذ الوضع يتجه نحو التنافس بسبب التحول الكبير علي مستوي الإستراتيجيات العظمي بعد تعافي الإقتصاد الروسي وتنامي القوة العسكرية غير التقليدية الروسية ، مما أظهر وجهاً جديداً للصراع الإستراتيجي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط.

السودان بحكم موقعه الجغرافي تأثيره في قضايا الشرق الأوسط وافريقيا وتأثره بحكم أنه جزء من البيئة

المحازية (الشرق الأوسط) وفاعلاً أصيلاً في الأمن القومي العربي وتأثر السودان بصراعات القوى العظمي في الشرق الأوسط وبالصراعات داخل المنطقة والتي أنعكست علي أمنه القومي وتهديد مصالحه الحيوية، ونتيجة للصراعات الاقليمية وسياسة المحاور الدولية أضافة الي عدم وجود رؤية متفق عليها داخليا والصراع بين المكون السوداني، خيم علي المشهد السوداني حصاراً دولياً خانقاً ، وتمكين حركات التمرد المسلحة ومحاصرة الواردات والصادرات السودانية وإزدياد الصراع القبلي والجهوي، إضافة إلي تراجع دوره الإقليمي ، كل ذلك بسبب موقفه من صراع القوى الدولية العظمى.

بعد ثورات الربيع العربي في كل من (تونس ، مصر، اليمن، سوريا) وسقوط بعض النظم العربية الراسخة وإزدياد حالة الفوضي في المشهد العربي مع تنامي النفوذ الإيراني الذي إستطاع أن يكون محور مواجهة شيعي، أدي كل ذلك إلي تحول إستراتيجي في السياسة الخارجية السودانية ودخولها في حلفي (الحرب علي الإرهاب) و(عاصفة الحزم) ومواجهة خطر الإرهاب والتمدد الشيعي مما جعل السودان يحظي برفع جزئي للعقوبات الأحادية الجانب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية .

أدي التطور والتحول في الموقف السوداني الرسمي إلي تقييم وجهات نظر القوى العظمي والقوى الإقليمية، حيث شهد السودان إستثمارات روسية في مجال الذهب السوداني ووعود أمريكية بالإستثمار في مجال النفط، مع تنامي حصة الإستثمارات العربية في السودان والإنفتاح

السوداني علي محيطه الأفريقي مما عزز دوره كفاعل في تسوية العديد من النزاعات والأزمات الإقليمية.

الدور العسكري السوداني في عاصفة الحزم والحرب على الإرهاب أدى إلى تدفقٍ رأس المال العربي للخرطوم، مما يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أهمية السودان في محيطه الإقليمي وتأثيره في تسوية الصراعات في الشرق الأوسط وتأثر الامن القومي السوداني بما يدرو في بيئته المحازية.

قائمة المراجع والمصادر

١. أحمد بدر وأخرون ، السياسة المعلوماتية واستراتيجية التنمية ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠١م ..

٢. أحمد بدر وأخرون ، السياسة المعلوماتية واستراتيجية التنمية ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠١م.

٣. تحليل الصراعات ، معهد السلام الاميريكي، واشنطن ، الولايات المتحدة الاميريكية، الاصدارة رقم ٣ ، ٢٠٠٦..

٤. تحليل الصراعات ، معهد السلام الاميريكي، واشنطن ، الولايات المتحدة الاميريكية، الاصدارة رقم ٣ ، ٢٠٠٦..

٥. تركي السليمان ،دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير قطاع التعليم العالي وتحديد اتجاه وسياساته المستقبلية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ،٢٠١٢م .

٦. تركي السليمان ،دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير قطاع التعليم العالي وتحديد اتجاه وسياساته المستقبلية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ،٢٠١٢م.

٧. تقية محمد المهدي حسان ، من أسرار نجاح التجربة اليابانية ، الاكاديمية العليا للدراسات الاجتماعية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشف ، الجزائر، الجمهورية الجزائرية ،٢٠١١م.

٨. تقية محمد المهدي حسان ، من أسرار نجاح التجربة اليابانية ، الاكاديمية العليا للدراسات الاجتماعية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشف ، الجزائر، الجمهورية الجزائرية ،٢٠١١م.

٩. جاسم السلطان، الجغرافيا والحلم العربي الحلم العربي القادم جيويولتيك عندما تتحدث الجغرافيا، دار تمكين ، بيروت لبنان، ٢٠١٣م .
١٠. جاسم السلطان، الجغرافيا والحلم العربي الحلم العربي القادم جيويولتيك عندما تتحدث الجغرافيا، دار تمكين ، بيروت لبنان، ٢٠١٣م.
١١. جمال عبد الملك (ابن خلدون)، السياسة والإستراتيجية في الحربين العالميتين الأولى والثانية، دار الجيل ومكتبة مروي بوكشوب، الخرطوم، ١٩٨٨م.
١٢. جيمس سدلان وأخرون، الاستراتيجية الروسية في الشرق الاوسط ، مؤسسة راند البحثية ، واشنطن ، الولايات المتحدة الامريكية ، ٢٠١٧م .
١٣. جيمس سدلان وأخرون، الاستراتيجية الروسية في الشرق الاوسط ، مؤسسة راند البحثية ، واشنطن ، الولايات المتحدة الامريكية ، ٢٠١٧م
١٤. خديجة عبد الله محمد عبد الله،أثر الارهاب علي الامن القومي السوداني ،شركة مطابع العملة المحدودة، الخرطوم ، السودان ،٢٠١٤م .
١٥. خديجة عبد الله محمد عبد الله،أثر الارهاب علي الامن القومي السوداني ،شركة مطابع العملة المحدودة، الخرطوم ، السودان ،٢٠١٤م ..
١٦. د.عصام الفيلالي، التخطيط الاستراتيجي للدول، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيزن الرياض ٢٠١٠ ،.
١٧. د.محمد العباس الامين ،التخطيط الاستراتيجي للامن القومي

، المركز العالمي للدراسات الافريقية، الخرطوم ، السودان، بدون تاريخ نشر.

١٨. سلام الحاج باب الله، الإستراتيجية مدخل متكامل لدراسة علم وفن الإستراتيجية، شركة أواب للخدمات وأعمال الطباعة المحدودة، الخرطوم، السودان، ٢٠٠٧م.

١٩. سلام الحاج عبد الله باب الله ، الاستراتيجية مدخل متكامل لدراسة وفهم علم وفن الاستراتيجية، شركة اواب للطباعة ، الخرطوم ،السودان ، ٢٠٠٧م .

٢٠. سلسلة إصدرات نحو المجتمع والمعرفة، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز ، الاصدار رقم ٢٩ ،الرياض ، المملكة العربية السعودية ،٢٠١٠م .

٢١. سلسلة إصدرات نحو المجتمع والمعرفة، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز ، الاصدار رقم ٢٩ ،الرياض ، المملكة العربية السعودية ،٢٠١٠م ، المقدمة .

٢٢. سمير أمين و .فيصل ياشير ، البحر المتوسط في العالم المعاصر دراسة في التطور المقارن الوطن العربي وتركيا وجنوب اوربا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان، ١٩٨٨م .

٢٣. سمير أمين ود.فيصل ياشير ، البحر المتوسط في العالم المعاصر دراسة في التطور المقارن الوطن العربي وتركيا وجنوب اوربا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان، ١٩٨٨م .

٢٤. شمس الهدي ابراهيم ادريس ،الحوار الوطني ومستقبل الدولة السودانية ، شركة مطابع العملة السودانية المحدودة ، الخرطوم ، السودان ، ٢٠١٤ .

٢٥. شمس الهدي ابراهيم ادريس ،الحوار الوطني ومستقبل الدولة السودانية ، شركة مطابع العملة السودانية المحدودة ، الخرطوم ، السودان ، ٢٠١٤ ، ص٤٧.

٢٦. الطاهر محمد أحمد الشيخ الفادني ، الاستراتيجية والامن القومي ، جامعة النيلين ، الخرطوم ، السودان، ٣٠١٤م .

٢٧. الطاهر محمد أحمد الشيخ الفادني ، الاستراتيجية والامن القومي ، جامعة النيلين ، الخرطوم ، السودان، ٣٠١٤م.

٢٨. عادل حسن محمد أحمد ،تحديات الامن القومي السوداني بعد نهاية الحرب الباردة واستراتيجية مواجهتها ،مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم السودان،٢٠١٣م .

٢٩. عادل حسن محمد أحمد ،تحديات الامن القومي السوداني بعد نهاية الحرب الباردة واستراتيجية مواجهتها ،مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم السودان،٢٠١٣م.

٣٠. عادل حسن محمد أحمد، تحديات الامن القومي السوداني بعد نهاية الحرب الباردة ، شركة مطابع العملة السودانية ، الخرطوم ،٢٠١٣م.

٣١. عادل حسن محمد أحمد، تحديات الامن القومي السوداني بعد نهاية الحرب الباردة، شركة مطابع العملة السودانية ، الخرطوم،٢٠١٣م.

٣٢. عبد العزيز المنصور ،العولمة والخيارات العربيةالمستقبلية ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٥ ، العدد الثاني ، دمشق ، سوريا ،٢٠٠٩م .

٣٣. عبد العزيز المنصور ،العولمة والخيارات العربيةالمستقبلية ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٥ ، العدد الثاني ، دمشق ، سوريا ،٢٠٠٩م

٣٤. عثمان محمد غنيم ، مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، المملكة الاردنية الهاشمية،٢٠٠٥م .

٣٥. عثمان محمد غنيم ، مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، المملكة الاردنية الهاشمية،٢٠٠٥م .

٣٦. عصام الفيلالي، التخطيط الاستراتيجي للدول، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيزن الرياض ٢٠١٠ .

٣٧. علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٣، .

٣٨. علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة علي الشرق الاوسط التأمر الاميريكي الصهيوني ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، لبنان ،٢٠١٣م .

٣٩. علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة علي الشرق الاوسط التأمر الاميريكي الصهيوني ،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، لبنان ،٢٠١٣م .

٤٠. فاروق عمر عبد الله العمر ، بدون دار نشر ، الكويت ، دولة الكويت ، ٢٠٠٠م .

٤١. فاروق عمر عبد الله العمر ، بدون دار نشر ، الكويت ، دولة الكويت ، ٢٠٠٠م.

٤٢. فاطمة وناس ، المصالحة الوطنية كالية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر ، جامعة قاصدي ورباح و ، ورقلة ، الجمهورية الجزائرية ، بحث لنيل درجة الماجستير ، اشراف الدكتورة شليغم غنية ، ٢٠١٣م .

٤٣. فاطمة وناس ،المصالحة الوطنية كالية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر ، جامعة قاصدي ورباح و ، ورقلة ، الجمهورية الجزائرية ، بحث لنيل درجة الماجستير ، اشراف الدكتورة شليغم غنية ، ٢٠١٣م.

٤٤. كراسة التخطيط الإستراتيجي، مركز المنظمات غير الحكومية،أبوظبي،الإماراتالمتحدة،منغيرتاريخنشر.

٤٥. مجلة اتجهات الاحداث ، د. أمل صقر ، نماذج صاعدة إنتشار توظيف القوة الناعمة في العلاقات بين الدول ، ابوظبي ، الامارات العربية المتحدة ، العدد ٢٧، ٢٠١٨م.

٤٦. مجلة اتجهات الاحداث ، د. أمل صقر ، نماذج صاعدة إنتشار توظيف القوة الناعمة في العلاقات بين الدول ، ابوظبي ، الامارات العربية المتحدة ، العدد ٢٧، ٢٠١٨م .

٤٧. محمد السيد سليم ، التحليل السياسي الناصري دراسة في العقائد والسياسة الخارجية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، ١٩٨٣م .

٤٨. محمد السيد سليم ، التحليل السياسي الناصري دراسة في العقائد والسياسة الخارجية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، ١٩٨٣م ، ص٣١.

٤٩. محمد العباس الامين ،التخطيط الإستراتيجي للامن القومي ، المركز العالمي للدراسات الافريقية، الخرطوم ، السودان، بدون تاريخ نشر .

٥٠. محمد العباس الامين، التخطيط الإستراتيجي للأمن القومي، المركز العالمي للدراسات الإفريقية، الخرطوم، السودان.

٥١. محمد حسين ابوصالح، التخطيط القومي الاستراتيجي، ،شركةالزيتونةللطباعة،ط ١٠،الخرطوم،السودان، ٢٠١٤م.

٥٢. محمد حسين ابوصالح، التخطيط القومي الاستراتيجي، ،شركة الزيتونة للطباعة، ط ١٠، الخرطوم، السودان، ٢٠١٤م

٥٣. محمد سعيد ال عياش الشهراني ، أثر العولمة علي مفهوم الأمن الوطني ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦م.

٥٤. محمد سعيد ال عياش الشهراني ، أثر العولمة علي مفهوم الامن الوطني ن جامعة نايف للعلوم الامنية ،الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦م.

٥٥. ملف مجلة اتجاهات الاحداث ـ تفرير المستقبل، العدد ٢٧، تداعيات الذكاء الاصطناعي أكبر من قدرة البشر علي استيعابها، ابوظبي ، دولة الامارات العربية المتحدة، .

٥٦. ملف مجلة اتجاهات الاحداث ـ تفرير المستقبل، العدد ٢٧، تداعيات الذكاء الاصطناعي أكبر من قدرة البشر علي استيعابها، ابوظبي ، دولة الامارات العربية المتحدة.

٥٧. هاشم محمد الامين البدري ،إستراتيجية علاقة التعليم بالأمن القومي ، الاكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية، الخرطوم ، السودان ،بدون تاريخ نشر ، ص٨.

٥٨. هاشم محمد الامين البدري ،إستراتيجية علاقة التعليم بالأمن القومي ، الاكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية، الخرطوم ، السودان ،بدون تاريخ نشر .

٥٩. همسة قحطان خلف الجميلي ، الاصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات ، دار المنهل للنشر ، ابوظبي ، دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠١١م

٦٠. همسة قحطان خلف الجميلي ، الاصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات ، دار المنهل للنشر ، ابوظبي ، دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠١١م.

٦١. يسن الحاج عابدين واحمد ابراهيم عبد الله ،التخطيط الاستراتيجي في السودان، المركز القومي للانتاج الاعلامي ، الاصدارة رقم ٨، الخرطوم السودان، ٢٠٠٥م .

٦٢. يسن الحاج عابدين واحمد ابراهيم عبد الله ،التخطيط الاستراتيجي في السودان، المركز القومي للانتاج الاعلامي ، الاصدارة رقم ٨، الخرطوم السودان، ٢٠٠٥م .

٦٣. يوسف ابراهيم السلوم ، معجم المصطلحات العسكرية ، دار العبيكان ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ،٢٠٠٠م.

٦٤. يوسف ابراهيم السلوم ، معجم المصطلحات العسكرية ، دار العبيكان ن الرياض ، المملكة العربية السعودية ،٢٠٠٠م.

مواقع الانترنيت

org.wikipidia.www مقال بعنوان: فرق تسد على الرابط التالي :

نشر يتاريخ مارس ٢٠١٦م . آخر دخول ٢٠١٦/١٢/٣م

org.wikipedia.ar.www() مقال بعنوان: حق الفتح، بدون تاريخ نشر، على الرابط التالي:

آخر دخول يوم ٢٠١٦/١٢/٤م .

الطاهر محمد أحمد الشيخ الفادني، الإستراتيجية والأمن القومي، مطبعة جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، ٢٠١٤م.

R. E. Allen,The concise oxford Dictionary (

(oxford qareton press. ١٩٩١)

محمد حسين أبو صالح، التخطيط الإستراتيجي القومي، المكتبة الوطنية، الخرطوم، ط ١٠، ٢٠١٤.

Chengouhicham.blogspot.com/٠٣/٢٠١٠/
html.٥٨٩٩_blog-post

الفشل العلمي الأمريكي وفشل إستراتيجيات الصراع، أحمد جميل، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت لبنان، العدد ٢٤، خريف ٢٠٠٩م.

مقال بعنوان: مصلحة وطنية، ٢٠١٦/٣/٢٩م آخر دخول ٤/ ١٢/ ٢٠١٦م، منشور على الرابط التالي:
wike.org.ar.wikipedia.www

محمد بوبوش، مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة المغربية، مقال بصحيفة الحوار المتمدن، العدد ٢٧٣٦، بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٢م، على الرابط التالي :
as-.showart/debat/org.ahewar.www.
١٨٠٩٧٢=aid?p

آخر دخول للموقع يوم ٤/١٢/ ٢٠١٦م.

سعود كابلي، مقال بعنوان: أطرالمصلحة الوطنية السعودية وتطبيقاتها، صحيفة هات بوست الإلكترونية، الإثنين ٢٠١٣/١١/١٨م على الرابط :
poll-opinion/com.hottpost.www

آخر دخول للموقع بتاريخ ٤/١٢/ ٢٠١٦م.

نبذه عن المؤلف

- من مواليد ولاية النيل الابيض الدويم ١٩٧٥م
- سوداني الجنسية
- درس بمدراس معهد التربية بخت الرضا
- تخرج من جامعة النيلين كلية التجارة قسم العلوم السياسية ٢٠٠١م
- نال درجة الماجستير من جامعة النيلين كلية الدراسات العليا قسم العلوم السياسية عن رسالته (الاتراك والعرب من ١٩٢٣-٢٠٠١م)
- نال درجة الدكتوراة في الدراسات الاستراتيجية والامنية في الاكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية بالخرطوم عن رسالتة (صراع الاستراتيجيات العظمي في الشرق الاوسط وأثره علي جمهورية السودان)
- له ترجمة من الانجليزية (تقارير المخابرات البريطانية عن الثورة المهدية في السودان التقرير رقم ٦٠)
- له كتاب بعنوان تاريخ اقاليم جنوب السودان من ١٨٢١ الي ١٩٠٠)
- له عدة مقالات علمية واوارق منشورة في مجلات هلمية محكمة
- له العديد من المقالات منشورة في مواقع الانترنيت سودانية وعربية واجنبية
- له العديد من المقالات المنشورة في صحف سودانية تتجاوز عدد ٣٠٠ مقال متنوعة
- له مؤلف غير منشور بعنوان (تأملات في الشريط الحدودي السوداني الاثيوبي)
- كاتب وباحث ومحاضر

الفهرســـت

المقدمة ٧
المصالح الوطنية..... ٣٣
الاطار النظري..... ٣٦
المفاهيم الاساسية ٣٨
مفهوم القوة الإستراتيجية..... ٥٣
المصالح الإستراتيجية والعولمة ٥٧
تخطيط المصالح الإستراتيجية الوطنية ٦٢
الاستراتيجيات المضادة إشكالها وأدواتها ٦٨
إستراتيجية بناء التصور..... ٧٢
إستراتيجية المخزن..... ٧٥
مفهوم تسليح المال ٧٧
العوامل التكنولوجية..... ٧٨
ترتيبات قطاعات المصالح الوطنية السودانية(قطاعات مختارة)..... ٨٧
مهددات الامن القومي السوداني..... ٨٩
رؤية لمصالح السودان الاستراتيجية ١٠٢
المصالح الإستراتيجية للقطاع السياسي ١٠٥

المصالح الإستراتيجية للقطاع الاقتصادي ١٠٨
المصالح الإستراتيجية لقطاع الزراعة..... ١١٥
المصالح الإستراتيجية في قطاع الصناعة ١٢٢
المصالح الاستراتيجية لقطاع البني التحتية ١٢٥
المصالح الاستراتيجية للقطاع الخاص..... ١٢٨
المصالح الاستراتيجية للقطاع الاجتماعي ١٣٣
المصالح الاستراتيجية للقطاع الاعلامي..... ١٣٧
التخطيط الاستراتيجي لقطاع الدفاع والامن ١٤٢
التخطيط الاستراتيجي لقطاع المعلوماتية والتكنولوجيا ١٤٨
الخلاصـــــــة ١٧٤
النتـــــائج ١٧٧
التوصـــــيات ١٧٩
قائمة المراجع والمصادر ١٨٨
نبذه عن المؤلف..... ١٩٧

رقم الإيداع:679 /2020